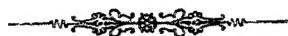






- كتاب تفسير الخازن وبهامشه تفسير الشيخ الاكبر طبع الاستانة
- " كشف الامام البزدوي وهو اكبر كتاب طبع في اصول الائمة الحنفية
- " الشفا في تعريف حقوق المصطفى ( صلى الله عليه وسلم ) طبع الاستانة
- " اعجاز القرآن لابي بكر الباقلاني
- " الخلاصة للبهاء العاملي وبهامشه سكران السلطان مع اسرار البلاغة
- " ديوان القاضي ابي بكر الارجاني طبع بيروت
- قصة المولد الشريف للبرزنجي مع اساء اهل بدر ( محرك )
- من الشمسية ( طبع مصر ) وشرح السعد عليها طبع الاستانة
- كتاب شرح برهان الكانوي طبع الاستانة
- كتاب الاشباه والنظائر للغويه
- كتاب ادب الدنيا والدين للامام الماوردي وبهامشه تهذيب الاخلاق لابن مسكويه
- الرازي



✽ كتب جارى طبعها على نفقة اصحابها وتباع في محلنا ✽

كتاب محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكام والمتبحرين للامام

الفخر الرازي مع شرحه المفصل للامام نجم الدين الكاتبي

الصناعتين في صناعتي النثر والنظم لابي هلال العسكري مع دبله الصياغتين

في رجال الصناعتين لبعض افاض العصر الجاري طبعه في الاستانة العلية

النور الفارق بين المخلوق والمخالق تأليف سعاد تنوعيد الرحمن جلبي باجه جي زاده

وفد وضع بهامشه كتابان جليلان ( الاول ) الاجوبة الفاخرة للامام القرافي

والثاني ارصاد الحيارى من اليهود والمصارى لابن قيم الجوزية الجاري طبعه

المطبعة الادبية بصر

## \* مقدمة \*

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وبعد  
 فلما كانت معرفة اصول مسائل الاخلاقيات من اهم ما تسعى اليه العقلاء . ونتهافت  
 عليه الأئمة الفضلاء . للوقوف على سر منشأ الخلاف الباحث عن كيفية ايراد الحجج  
 الشرعية . ودفع الشبهة وقوادح الادلة الخلافية . باقامة البراهين القطعية . لاستنباط  
 الاحكام . ومعرفة مأخذ ادلة الأئمة الاعلام . وهو من اجل العلوم فائدة ونفعاً وقد  
 عرفه صاحب مدينة العلوم فقال \* علم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة  
 من الادلة الاجمالية او التفصيلية الذاهب في كل منها طائفة من العلماء افضلهم وامثلهم  
 ابو حنيفة نعمان ابن ثابت الكوفي ومن اصحابه ابو يوسف ومحمد وزفر والامام الشافعي  
 والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله عنهم اجمعين تم البحث عنها بحسب  
 الارام والنقض لاي وضوح اريد في تلك الوجوه ومبادئه مستنبطة من علم الجدل  
 والجدل بمنزلة اداة والخلاف بمنزلة الصورة وله استمداد من العلوم العربية والشرعية وغرضه  
 تحصيل ملكة الارام والنقض وفائدته دفع الشكوك عن المذاهب وإيقاعها في المذهب  
 المخالف واول من اخرج علم الخلاف واسس قواعده في الدنيا بلا خلاف الامام ابو زيد  
 الدبوسي المتوفي سنة ٤٣٢ ذكر ذلك العلامة حسن صديق خان في ايجد العلوم وقد  
 تيسر لنا والحمد لله نختان في المكتبة الخديوية العامة الاولى ضمن مجموع غمرة ١١١ والثانية  
 غمرة ١١٨ وقد آزرنا في تصحيحه حضرة الاخ الفقيه الفاضل الشيخ محمد ابوراس النعساني تم  
 تيسر لنا نسخة بخط الفاضل المشار اليه من رسالة الامام الاحل ابي الحسن الكرخي التي  
 دون فيها القواعد التي عليها مدار فروع مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان وذكر  
 شواهدنا ونظائرهما لالمام الاجل نجم الدين النسي فذيلنا بها اكتاب وابتينا ترجمة كل  
 واحد من هؤلاء الأئمة الاعلام منقولة عن اهم كتب التراجم يقف القارىء على مقدار  
 فضلهم فيوفي كتبهم فيها من النظر اليها والاجتهاد فيها وبذلك تمت الفائدة وما توفيقي  
 الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل

مصطفى بن مرحوم

محمد القباقي



## ترجمة المؤلف

( ملخصة من كتاب اعلام الاخيار للعلامة محمود بن سليمان الشهير بالكفوي \*  
وتاج التراجم لقاسم ابن قطلوبغا \* وشذرات الذهب لابي الفلاح \* ووفات  
الوفيات لابن خلكان \* وطبقات الحنفية للحافظ عبد القادر التميمي

( ومعجم البلدان لياقوت الحموي )

هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي احد القضاة السبعة وكان ممن يضرب به  
المثل في النظر واستخراج الحجج وهو من اجل كبار الفقهاء الحنفية واليه انتهت  
مشيخة بخاري وسمرقند وما والاها نفقه على الشيخ الامام ابي جعفر الاسناروسني واخذ  
عنه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل عن الاستاذ الامام عبد الله السيد موني  
عن ابي حفص الصغير عن ابيه الامام الكبير عن محمد عن ابي حنيفة ونفقه عليه  
الشيخ الامام ابو النصر احمد بن عبد الرحمن الريفدموني وهو اول من وضع علم الخلاف  
وابرزه لوجود له طريقة حسنة ومصنفات مفيدة واجل تصانيفه كتاب الامرار  
ونقويح الادلة والامد الاقصى وناسب النظر (وهو هذا) ونظم الفتاوي وخزانة الهدى  
توفي رحمه الله بخاري سنة ثلاثين واربعائة وقيل يوم الخميس منتصف جمادي الاخرة  
سنة اثنين وثلاثين وهو بن ثلاث وستين سنة ناظر مرة رجلاً فعمل الرجل يتسم  
ويضحك فاشد ابوزيد لنفسه

ماي اذ رمته حجة قائلني باضحك والقهقهه

ن كان صمك امر من مقهه فالدب في الصخره ما فقهه

و يدوسي سنة ١٠٠٠ و سبعة فريه من بخاري وسمرقند من اعمال الصغد من ما ورا  
النهر تنهي



- ۱ خطبة الكتاب وتقسيمه الى ابواب
- ۳ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وبين صاحبيه وفيه اصول
- ۳ الاصل ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره
- ۵ ان المحرم اذا اخر النسك عن وقته او قدمه لزمه دم
- ۵ ان الشيء اذا غلب وجوده يجعل كالموجود
- ۶ انه متى عرف تبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين فهو على ذلك
- ۸ ان ما يتاوله اللفظ من ضيق العموم ليس كما يتاوله اللفظ من طريق النص والخصوص
- ۱۰ ان العقد اذا دخله فساد قوي مجمع عليه شاع في الكل
- ۱۲ ان من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به العبرة فلاول
- ۱۳ ان ما يعتقد اهل الذمة يتركون عليه
- ۱۲ ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل الا ببيان تلك العلامة
- ۱۴ ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان له
- ۱۵ ان الاذن المطلق اذا تعرى عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف
- ۱۸ ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كانه حصل مفعولاً باذن من له الولاية
- ۱۹ نه اذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضاه ولا يعتبر
- ۱۹ انه يعتبر التهمة في الاحكام
- ۲۲ ان ملك امرئ يزول بالردة زوالاً موقوفاً
- ۲۲ ان حقوق الاشياء معتبرة باصطفاً
- ۲۳ ان ام الولد ليست بمال ولا فدية
- ۲۳ ان غبة الممنوك وما يوجب له الولاء
- ۲۴ ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة ستوفيت من العين
- ۲۵ ان لانيان قد لا يملك الشيء قصداً ويمدك تفويضه
- ۲۶ ان في موجب العقد لا يجوز وفي موجب الشرط يجوز
- ۲۷ ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له
- القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وميمه اصول

## مكتبة

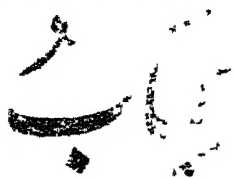
- ٢٧ الاصل ان فساد افعال الصلاة لا يوجب فساد حرمة الصلاة  
 ٢٧ « ان كل عقد امتنع عن الفسخ بالافالة فلا تحالف فيه ولا تراد  
 ٢٨ « ان كل خبر لا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة منه شرطه لا العدد  
 ٢٩ « ان كل عصير استخرج بالماء فطبخ او في طبخة فالقليل منه غير المسكر حلال  
 القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وفيه اصول  
 ٢٩ الاصل انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه  
 ٣١ « ان اليمين لا تنعقد الا على معقود عليه  
 ٣١ « ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجودة عنده  
 القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف وبين محمد وفيه اصول  
 ٣٢ الاصل ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده  
 ٣٥ « ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد  
 ٣٦ « ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء  
 ٣٧ « ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك  
 القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر وفيه اصول  
 ٣٨ الاصل ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم لا يقوم مقامه في جميع الاحكام  
 ٤٠ « انه يجوز ان توقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها  
 ٤٣ « ان العارض في الاحكام نتياء يخالف حكم الموجود ابتداءً  
 ٤٤ « ان ما لا تجز فوجود بعضه كوجود كفه  
 ٤٥ « ان الخلاف في الصفة غير معتبر  
 ٤٥ « ان القليل من الاشياء معفو عنه  
 ٤٦ « ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به  
 ٤٧ « ان نية التمييز في جنس لوحد لا تعم  
 القول في القسم الذي فيه خلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين مالك وفيه اصول  
 ٤٧ الاصل ان خبر مروى من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح  
 ٤٩ « ان العزم على الشيء بمنزلة مباشرة له  
 القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا وبين ابي ايلي وفيه اصول



صحيحة

- ٤٩ الأصل ان من ملك شيئاً ملك نفويضه
- ٥٠ " ان العتد اذا ورد الفسخ على بعض الفسخ كذا
- ٥٠ " ان حقوق الله معتبرة بحقوق العباد
- ٥٠ " ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهاة ولا لكثرة ما في فساد
- ٥١ " ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين
- القول في التمس الذي فيه اختلف بيننا وبين الامام السافعي وفيه اصول
- ٥١ الأصل ان صلاة المقتدى متعلقة بصلاة الامام
- ٥٣ " ان كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة في حال
- ٥٣ " ان القدرة على المبدل قبل استيفاء المقصود بالمبدل بنقل الحكم الى المبدل
- ٥٤ " ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفى به مراد النص منه اجزاء
- ٥٥ " ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه من هو متله
- ٥٦ " ان المضمونات تملك بالضمن السابق مستنداً الى وقت وجوب الضمان
- ٥٧ " ان الحق في الغنية يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز ويقع بالقبض
- ٥٨ " ان الدنيا داران در لاسلام ودر الحرب
- ٥٩ " ان من اهل بالحج في غير اشهره لزمه
- ٥٩ " ان العبرة في ثبوت النسب بحجة الفرائش وكون الزوج من اهله
- ٦٠ " ان من ضاف من ضوف الزيارة كثره اجزاء
- ٦٠ " ان كل عصابة لامرأة يلى مرانسه بنسبه فهو وفي لها
- ٦١ " ان من وصل الخنزير الى جوفه بغير نسيب كان عليه القرض
- ٦١ " ان كل فسخ استحق بعهده على جية بعينه فعلى أي جهة حصل جز
- ٦١ " ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالاصع فهو من حنطة نصف صاع
- ٦٢ " ان كل من تعدى على غيره باخذ مال هناك في يده بضمن ليس عليه انقطاع
- ٦٢ " ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تثن بد ولم تتضمن فسخ النكاح فهي تصدقة بائنة

- ٦٢ الاصل ان المانع بمنزلة الاعيان القائمة  
 ٦٣ « ان من حرر رقبة كاملة الرق والمانع على غير عوض اجزاه عن كفايه  
 ٦٤ « ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا يفي حكم ما عداه  
 ٦٤ « انه متى علم النسائي في الاصل بين شيئين تم ورد البيان في احدهما  
 كان بياناً في الآخر  
 ٦٥ « انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها بما طاهر من غير حدث تغلغلها اجزاه  
 ٦٥ « ان كل حق ثبت في الرقبة يسرى الى الحادث فيها  
 ٦٦ « ان جواز البيع يتبع الضمان  
 ٦٦ « انه متى تعاق بالاصل حكمن وعدم احدهما لا يعدم الآخر  
 ٦٨ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل  
 ٦٨ الاصل ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه  
 ٧١ « ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق السعد لا  
 يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق امامه  
 ٧١ « ان حكم التيمم مأخوذ من اسع على الحفين  
 ٧٢ « ان صورة ببيع دا وجدت منعت وجود ما بدريء بالاشبهات  
 ٧٣ « ان ايمين اذا عقدت على صفة كانت صفتها لصفة عملها  
 ٧٤ « ان تعرض اذا رنفع مع بقا حكم الاصل جبر كان لم يكن  
 ٧٤ « ان لالة في مقادير متى انفقت في الاقل واضطربت في الزيادة  
 يؤخذ بالاقرب وقع التلك في تباته وبالعكس  
 ٧٥ « ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف والمارة للحقيقة  
 ٧٥ « ان حدث مع خربت تسبب من لاصين وهي متسمة على وجهين فانها ترد  
 ٧٦ « ان ميرت دوي لارحم مأخوذ من حكم العصة في جميع الاحكام  
 ٧٧ « ان خبر لا حد متى ورد مخالفاً لمس لاصول لم يقبل  
 ٧٧ « ان الشيء د تمت مقدراً في الشرع لا يغير الى تقدير آخر  
 ٧٩ ترجمه لامه كرجي و ترجمة لامه المسنى  
 ٨٠ ردية صوب لامه كرجي



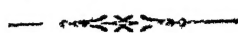
تأسيس النظر

﴿ تأليف ﴾

دامه الأجل أبي زيد عميد الله ن عمر

ابن عيسى اللبوسي الحنفي عليه

سلام الرحمة والرضوان



ويليه .

( رساله ) لامام لأجل القدوة في الحسن ك حي

في لاصول التي عليه مدر فروع خمسة

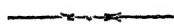
مع تومنها وسأرها الزام لاجل

الى حصص عمر السني رحمه

الله تعالى



الطبعة الاولى



سبع على مقنة مصفى قباي . مسقي ومحمد وير حاجي حي

حاجي سبع نعل حماد حي حي ومحمد وين حاجي في دمشق ومصر .

طبع بالطبعة الاولى بمشوق الخضر القديم بمصر



الحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين . ولا عدوان الا على الظالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فاني لما رايت تصعب الامر في تحفظ مسائل الخلاف على المذنبه وفقههم الله تعالى لمرضاته . وتيسر طرق استنباطها عليهم . وفصور معرفتهم عن الاطلاع على حقيقة ما خذها . واشتباها مواضع الكلام عند التناظر فيها . جمعت في كتابي هذا . احرفاً اذا تدبر الناظر فيها وتاملها عرف محال التنازع ومدار التناطح . عند التخاصم . فيصرف عنايته الى ترتيب الكلام . ونقوبة الحجج في المواضع التي عرف انها مدار القول . ومحال التنازع . في موضع النزاع فيسهل عليهم تحفظها . ويتيسر لهم سبيل الوصول الى عرفان ما خذها . فامكنهم قياس غيرها عليها . وذلك اني لما نظرت في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدتها منقسمة على اقسام ثمانية قسم منها خلاف بين ابي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وابي يوسف ابن ابراهيم الانصاري

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة ومحمد و بين ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه اجمعين

وقسم منها خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وقسم منها خلاف بين عثمان الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد (١) وبين

سقط من ا سحبين تعيين التات والميتبه

زفر رحمة الله عليهم اجمعين  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا وبين الامام الاقدم مالك بن انس رضي الله تعالى  
 عنهم اجمعين  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر وبين  
 ابن ابي ليلى  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين ابي عبد الله الامام القرشي محمد بن  
 ادريس الشافعي رحمه الله  
 ثم جعلت لكل قسم من هذه الاقسام التمانية باباً وذكرته لكل باب منه اصولاً وأوردت  
 فيه لكل اصل ضرباً من الامثلة والنظاير واودعت في آخر هذه الاقسام التمانية قسماً  
 آخر ذكرت فيه اصولاً يستل كل اصل على مسائل خلافية متفرقة وما عدا هذه الاقسام  
 التمانية من اقوال المخالفين نحو قول ابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي والشعبي وغيرهم  
 اعرضت عن ذكرها وايراد اصولها من اقوالهم كراهة التطويل ولم اشتغل بشرح هذه  
 الامثلة التي اوردها الا قدر ما ينفع به اتصالها بالاصول التي ذكرناها وما توفيقي الا  
 بالله عليه توكلت واليه ائيب



### ❁ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ❁

#### ❁ وبين صاحبيه ❁

( قال النخعي ) الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكره ابو الحسن الكرخي  
 رحمه الله ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره متساوية لاقامة المسافر وقتداء  
 المسافر بالمقيم وعلى هذا مسائل  
 — منها — ان المتيمم اذا ابصر الماء في اخر صلاته بعد ما قعد قدر التشهد قبل  
 ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى لانه لو حصلت الروبة في  
 اول الفرض غيره فكذلك اذا حصل في آخره وعندها لا تنسد — ومنها — ان العريان  
 اذا اصاب ثوباً او مقداراً يستوعق رقبته بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت  
 صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لهذا المعنى الذي ذكرناه وعنده لا تنسد صلاته



— ومنها — ان الامي لو تعلم سورة من القرآن او مقدار ما تجوز به الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى الذي ذكرناه وعندها لا تفسد صلاته — ومنها — ان المستحاضة اذا خرج وقت صلاتها بعد ما قعدت قدر التشهد قبل ان تسلم فانه تفسد صلاتها عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى وعندها لا تفسد صلاتها وكذلك المبطلون ومن به سلس البول وصاحب الجرح السائل ومن هو في معنى المستحاضة على هذا الخلاف — ومنها — ان المرأة اذا قامت بحجب الرجل في آخر الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم افسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان الماسح على الخف اذا انقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد — ومنها — ان لابس الخفين اذا سقط الخف من رجله بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم بغير فعله او يعمل يسير من جهته فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد فاما اذا كان يعمل كثير فانه تفسد صلاته بالاجماع — ومنها — ان مصلي الجمعة اذا مضى الوقت بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فان صلاته تفسد عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من تذكر صلاة فاتت في آخر صلاته ولم يدخل في التكرار بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان العاجز اذا قدر على الركوع والسجود بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان المرأة اذا حاضت بعد ما قعدت قدر التشهد فسدت صلاتها عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من كان في صلاة الفجر وطلعت عليه الشمس بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد فان قيل لو طلعت الشمس عند النكبة لا تغير الفرض في اوله قيل له هذا من عدم العلة فلا يكون نقضاً وعلي هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من ادرك الامام يوم الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه يصلي ركعتين وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك لو ادركه في سجود السهو في صلاة الجمعة فانه يصلي ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك في سائر الصلوات اذا سجد للسهو ثم اعترض له معنى من هذه المعاني فهو على هذا الاصل وقد قدمناه قبل هذا وحكي عن ابي سعيد البردعي انه كان يخرج

هذه المسائل على أصل آخر وهو ان مذهب ابي حنيفة الخروج من الصلاة بصنعه فرض وعندها ليس بفرض ولكن هذا ليس بمنصوص عليه عن ابي حنيفة والاول احسن الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان المحرم اذا اخر النسك عن الوقت الموقت له او

قدمه لزمه دم كمن جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اخر طواف الزيارة حتى مضت ايام النحر لزمه الدم عند ابي حنيفة لانه اخر النسك عن الوقت الموقت له وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من ترك ربي جرة العقبة في يوم النحر حتى يطلع الفجر من اليوم الثاني من ايام النحر لزمه دم عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان المحرم اذا اخر الحلق عن ايام النحر لزمه دم عليه عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من اخر اراقة دم المتعة او القران حتى مضت ايام النحر لزمه دم لتأخيره عن وقت التقديم لا التأخير عند ابي حنيفة وعندها لا دم عليه الاصل عند ابي حنيفة ان الشيء اذا غلب عليه وجوده يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد كالحديث من التام المضطجع لانه غلب وجوده فجعل كالموجود وان لم يوجد وعلى هذا مسائل

— منها — ان من صلى في السفينة وهو يخاف على نفسه دوران راسه جازت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى لان الغالب من السفينة دوران الرأس فجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها لا تجوز صلاته — ومنها — ان الغلام اذا بلغ خمسة وعشرين سنة ( ١ ) ولم يؤنس منه الرشد فانه يدفع اليه ماله حتى يتصرف فيه وعندها لا يدفع اليه حتى يؤنس منه الرشد — ومنها — انه ذكر في ظاهر الرواية ان الغلام اذا لم يحتلم يحكم ببلوغه اذا بلغ تسعة عشر سنة وفي الجارية سبعة عشر سنة لان الغالب ان من كان من اهل الاحتمال حتم اذا بلغ هذه المدة فاذا لم يبلغ يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا بلغا الغلام ثمانية عشر سنة لهذه العلة ايضاً وطعن في التاسعة عشر وكذلك الجارية اذا كمل لها سبعة عشر سنة وضعت في الثامنة عشر يحكم ببلوغها في هذه الرواية وعندها جميعاً فيها خمسة عشر سنة وعند ابي عبد الله محمد بن الحسن ايضاً رواية عن زرارة قال في الغلام والجارية ثمانية عشر سنة — ومنها — ان الزوجين اذا اختلفا ورثتهما في بقاء امرء عند ابي حنيفة لا يقضى بتبني على ورثة الزوج

لأن الغالب أن المهر لا يبقى في ذمة الزوج إلى ما بعد موتها ولكن تحصل البراءة منه بوجه من الوجوه فيجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد وعندنا يقضي بمهر المثل وعند أبي عبد الله أيضاً — ومنها — أن المتوضي إذا باشر امرأته مباشرة فاحشة بالنيار ولم يحصل منه شيء من البلل انتقض وضوءه لأن الظاهر أن المرأة إذا بلغت هذا المبلغ ولم يكن بينها حاجز يخرج منه شيء، ويوجد منه شيء فيجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وأبي عبد الله لا ينتقض حتى يخرج منه شيء، — ومنها — أنهم قدروا مدة المفقود بمائة وعشرين سنة من وقت مولده عند أبي حنيفة لأن الغالب أن الإنسان لا يعيش أكثر من هذا فيجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد وروي عن أبي يوسف أنه قدره بمائة سنة وهو قول مشايخ بلخ — ومنها — أنهم قدروا مدة الآيسة ستين سنة لأن الغالب أن المرأة إذا بلغت ستين سنة فإنها تنتهي فيجعل كالموجود حقيقة وإن لم يوجد وعند الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه أيضاً الأصل عند أبي حنيفة أنه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الاحتاطة واليقين لأي معنى كان فهو على ذلك ما لم يتيقن بخلافه كمن يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على طهارته وكمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث ما لم يتيقن الطهارة وعند الإمام القرشي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه وإرضاء كذلك وعلى هذا مسائل

— منها — أن القول في بيان خروج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ما لم يصر ظل كل شيء مثليه لأننا قد عرفنا كون الوقت مستحقاً للظهر وشكنا في خروج وقته ودخول وقت العصر فلا يحكم إلا بيقين ولا يقين إلا بعد صبرورة ظل كل شيء مثليه وعندنا إذا صار ظل كل شيء مثله يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر وعند الإمام القرشي أبي عبد الله محمد كذلك — ومنها — أن من طلق امرأته ولها ابن منه وانقضت عدتها تم تزوجت بزواج آخر فجلت من الثاني ثم أرضعت صبياً أن الرضاع يحصل من الزوج الأول عند أبي حنيفة وعند الإمام القرشي أبي عبد الله الشافعي محمد بن إدريس لأنه عرف كون الابن من الزوج الأول من طريق الاحتاطة واليقين فلا نحكم بانقطاعه إلا بيقين مثله ولا يقين هنا إلا بعد ولادتها من الثاني وعند أبي يوسف

إذا ازداد اللبن من الحبل فهو من الثاني ويحكم بانقطاعه من الاول واذا لم يزد  
 اللبن من الزوج الثاني فهو من الاول كما قال ابو حنيفة وعند محمد يكون منهما  
 جميعاً — ومنها — ان من تزوج امرأة على الف درهم او الفين ومهر مثلها الف وخمسمائة  
 فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة لان المقد يوجب مهر المثل من طريق الاحاطة  
 واليقين فلا يحيط عنه ذلك الا بيقين مثله ولا يقين هنا لان كلمة اولئك او للتغير  
 من له الخيار وهو مجهول بخلاف ما لو اعتق عبده على الف او الفين لان هناك الخيار  
 الى العبد والمال لا يجب الا بالشرط فوقع الشك في ايجابه فيعطي اي المالاين شاء وقد  
 وقع الاختلاف والشك في الايجاب فلا يوجب بالشك ومهر المثل تعين فلا يبطل  
 بالشك وعند ابي يوسف ومحمد والامام القزويني ابي عبد الله محمد بن ادريس  
 الشافعي رحمهم الله تعالى الخيار الى الزوج يعطيها اي المالاين شاء — ومنها — ان من  
 قال لامرأته انت طالق اذا لم اطلقك او اذا لم اطلقك فانت طالق ولم يكن له نية  
 عند الامام الاعظم يقع الطلاق في آخر جزء من اجزاء الحياة بلا فصل وكذلك في  
 قوله اذا ما لان كلا منها يحتمل ان يكون عبارة عن الشرط ويحتمل ان يكون  
 عبارة عن الوقت احتمالاً على السواء وقد تيقنا بقاء ملكه عليها من طريق الاحاطة  
 واليقين ووقع الشك في زوال الملك في الحال فلا يحكم بزواله الا بيقين مثله ولا  
 يقين في زوال الملك فيقع في آخر جزء من اجزاء حياته بيقيناً وعندها وعند الامام  
 القزويني ابي عبد الله اذ للوقت يقع الطلاق في الحال كما اذا قال انت طالق  
 متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك — ومنها — ان المرأة اذ قالت لزوجها طلقني  
 ولك الف درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل علي الف التي ذكرت يقع الطلاق  
 عند ابي حنيفة ولا يدرى الف وذلك لانا تيقنا كون الف مملوكة لها  
 وتسكننا في الرول عن ملكها فلا يحكم لا بيقين ولا يقين هنا وعندها يستحق  
 المال في الحال وهذا بخلاف ما اذا قال الرجل لرجل آخر احمِل هذا الشيء الى موضع  
 كذا ولك درهم فحملة الرجل ولم يقل لي كدره الذي ذكرت فانه يستحق درهماً  
 وذلك لان الظاهر انه حملة بالدرهم فيجب على الامر ذلك وعندها وعند الامام  
 ابي عبد الله يجب عليها الف التي ذكرت — ومنها — ان من قال لامرأته انت  
 سأتى في غد ووي وقوعه في آخر جزء من الغد عند ابي حنيفة وابي عبد الله  
 اصدق في القضاء ومن بينه وبين الله تعالى لانا نيقنا بكون المرأة مملوكة له

وشككنا في الزوال عن ملكه فلا يحكم الا بيقين ولا يقين ههنا الا عند مضي الغد  
 وعندها يقع في اول جزء من اجزاء غدٍ — ومنها — لوقال انت طالق غدا يقع في اول الغد  
 بالاتفاق وعند الامام ابي عبد الله — ومنها — ان من باع عبده من رجل بشرط الخيار الى  
 غد فان الغد يدخل كله في هذا الخيار عند ابي حنيفة ولا يسقط الخيار ما لم يمض الغد  
 وذلك لانا قد تيقنا بكون الشيء مملوكاً له وشككنا في الزوال فلا يحكم الا بيقين ولا  
 يقين الا عند مضي الغد وعندها يسقط الخيار عند اول الغد ويتم العقد ويلزم\*  
 واجمعوا على ان الاجل يحل عند اول جزء من اجزاء الوقت المضاف اليه وعندها وعند  
 الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس ينقطع خياره عند اول جزء من اجزاء  
 الوقت المضاف اليه — ومنها — ان الرجل اذا قال لامرأته طلقي نفسك من واحدة  
 الى ثلاثة لها ان تطلق نفسها اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثاً عند ابي حنيفة لانا  
 تيقنا ان اختلاف العلماء اورث شبهة فلا يحكم في الزوال بالشك وعندها وعند الامام  
 القرشي ابي عبد الله لها ان تطلق نفسها ثلاثاً وعلى قول زفر لها ان تطلق واحدة\*  
 ولو قال الرجل لرجل خذ من مالي من درهم الى مائة دخلت المائة كلها في الاباحة  
 بالاتفاق فله ان يأخذ المائة هكذا ذكر في كتاب الطلاق — ومنها — اذا قال لفلان  
 عليّ من درهم الى عشرة دراهم عند ابي حنيفة لا يلزمه الا تسعة لانا تيقنا بكون العاشر  
 مملوكاً له وشككنا في الزوال وعندها والامام القرشي ابي عبد الله يلزمه عشرة دراهم  
 وتدخل الغابتان جميعاً عندها وعند زفر لا تدخل الغابتان في الكلام — ومنها —  
 ان من قال لفلان عليّ ما بين درهم الى عشرة دراهم وقال لامرأته انت طالق ما بين  
 الواحدة الى الثلاثة يقع عليها اثنتان دون الثلاث عند ابي حنيفة وعندها يقع الثلاث فهو  
 على هذا الخلاف الذي ذكرنا وعند زفر لا تدخل الغابتان جميعاً وعند الامام الاعظم ابي  
 حنيفة رحمه الله تدخل الاولى ولا تدخل الثانية وعندها وعند الامام ابي عبد الله بدخلان  
 جميعاً — ومنها — ان العصور اذا غلبي ادنى غليان ولم يقذف بالزبد فانه يحل شره به عند  
 ابي حنيفة لانا تيقنا كونه حلالاً ولا يترك اليقين بالشك وعندها وعند ابي عبد الله  
 لا يحل شره به — ومنها — ان الخمر اذا دخلها حموضة لا يحل شرها عند ابي حنيفة لانا  
 تيقنا كونه حراماً وتشككنا في ثبوت الحل فلا يترك اليقين بالشك وعندها يحل شرها  
 الاصل عند ابي حنيفة ان ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ  
 من طريق النص والخصوص كما اذا كان له ثلاثة اعبد فقال انتم احرار الا سالمًا فانه

يصح الاستثناء ولو قال سالم حرٌ وبزيع حرٌ ومبارك حرٌ الا سالماً فانه لا يصح فكذلك هو لاء كذا الا بزيعاً فانه لا يصح وعندهما ما يتناوله اللفظ من طريق العموم فهو كما يتناوله اللفظ من طريق النقص والخصوص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا اوجب على نفسه المني الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان ما يتناوله العموم ليس يحمل كالتخصيص فيت الله تعالى يدخل في الحرم عمومًا فليس كائتنا وله نصاً وعندهما يلزمه اما جمه او همرة ويحمل كالتخصيص به لان البيت يدخل في الحرم ذكرًا عمومًا فصار كذكره الى بيت الله تعالى نصاً وخصوصاً — ومنها — اذا قال ان فعلت كذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك لم يلزمه شيء لهذا المعنى لان البيت انما يدخل من طريق العموم فلا يحمل كالتخصيص به وعندهما يلزمه ان يهدي هذا الثوب اذا فعل ذلك الامر ويحمل كالتخصيص به كما اذا قال لو فعلت هذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى بيت الله تعالى — ومنها — اذا شهد احد الشاهدين على تطليقة والاخر على تطليقتين والمرأة تدعي تطليقتين عند ابي حنيفة لا تقبل شهادتهما لا على تطليقة ولا على تطليقتين وعندهما تقبل على تطليقة واحدة لان الواحدة داخلة في الطليقتين فصار كأنه ذكر الواحدة نصاً فتقبل على واحد — ومنها — اذا شهد الشاهدان احدهما بالمائة والاخر بالمائتين والمدعي يدعي المائتين لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله على الاقل وعندهما تقبل على الاقل فان قيل اليس انه لو قال لعبدین له احد كما حر على الف درهم والاخر على الفين فقال احدهما قبلت العتق بالالف فانه لا يعتق لجواز ان المولى قصده بالعتق بالفين ولو قال قبلت وسكت على هذا او قال قبلت العتق بالفين فانه يعتق وان كان المولى قصده بالعتق بالف فانه يعتق لان الالف داخل في الالفين فصار كأنه قال قبلت العتق بالمائتين قيل له ما ذكرت مسطور في الزيارات والظاهر انه قول محمد ولا يلزم ابا حنيفة رحمه الله — ومنها — ان من وكل وكيلًا بطلاق امراته واحدة فطلقها ثلاثاً لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة لان الواحدة تدخل في الثلاث من طريق العموم فلا يحمل كالتخصيص به لهذا المعنى وعندهما وعند ابي عبد الله رحمة الله عليهم يقع عليها واحدة ويحمل كأنه نص على واحدة فكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلاثاً لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة وعندهما يقع عليها

واحدة — ومنها — اذا قال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر ثم ادى بدل الكتابة او عتق العبد ثم اشترى عبداً فانه لا يعتق عند ابي حنيفة او قال كل عبد اشترته فيما استقبلت فهو حر فملك عبداً بعد العتق لم يعتق ايضاً عند ابي حنيفة وابي عبد الله رحمة الله عليهما لان الحرية عندهما انما يتناولها اللفظ من طريق العموم فلا يجعل كالمخصص به وعندهما يعتق ويجعل كالمخصص به ولو قال كل مملوك اشترته اذا عتقت فهو حر فعتق ثم ملك عبداً عتق بالاتفاق عند علمائنا الثلاثة وعند ابي عبد الله لا يعتق وكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت وطلقت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة — ومنها — ان الحر اذا قال لحره اذا ملكتك فانت حرة او اذا اشتريتك فانت حرة فارتدت المرأة والعياذ بالله تعالى عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسييت ثم اشترهاا الخائف عند ابي حنيفة وابي عبد الله رحمة الله تعالى عليهم لا تعتق لان هذه الاشياء لا تراد بهذه الالفاظ والشئ يدخل تحت اللفظ من طريق العموم لا يجعل كالمخصص به وعندهما تعتق ويجعل كالمخصص به ولو قال ان ارتدت عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسييت ثم اشتريتها تعتق بالاتفاق — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت علي كاهي ولا نية له فانه لا يصير مظاهراً عند ابي حنيفة وذلك ان ظهر الام انما يدخل بطريق العموم فلا يجعل كالمخصص به وعندهما يصير مظاهراً — ومنها — اذا قال آخر عبد اشترته فهو حر فاشترى عبداً ثم عبداً ثم مات عتق الاخر عند ابي حنيفة من وقت الشراء وعندهما يعتق قبل الموت بلا فصل لان معنى قوله اخر عبد اشترته اي لم اشترى عبداً اخر فبعد ان اشترى هذا الثاني فهذا الثاني حر ولو قال هكذا عتق الثاني قبل الموت بلا فصل كذلك هذا اذا دخل في عموم كلامه وكذلك هذا الجواب في الطلاق — ومنها — اذا اوصى الرجل الى وصي لا يعقل فصار عاقلاً بعد موت الموصي لم تجز الوصية اليه عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندهما وعند ابي عبد الله الوصية جائزة ذكر هذه المسألة في كتاب الوقف — ومنها — اذا وكل صبيّاً لا يعقل ان يرهن عنده هذا ففعل الصبي بعد التوكيل يرهن قال في الاصل يجوز مثل هذا على قولها وقول الامام القرشي ابي عبد الله واما علي قول الامام الاعظم ابي حنيفة ينبغي ان لا يجوز كما في مسألة الوصية الاصل عند ابي حنيفة ان العقد اذا دخله فساد قوي يجمع عليه اوجب فساد شاع في الكل كما لو باع عبد بن صفقة واحدة بالف درهم ثم ظهر ان احدها حر فسد العقد

لهذا المعنى وعند صاحبيه يجوز في حصة العبد على هذا مسائل  
 — منها — اذا اسلم الرجل حنطة في شعير وزيت لم يجز عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 هذا السلم في الكل لان فساد سلم الحنطة في الشعير قوي يجمع عليه فساد في الكل وعند  
 يجوز في حصة الزيت وكذلك لو اسلم ثوباً فوهيا في ثوب فوهي ومروى الى اجل مسي  
 فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله وعندهما يجوز في حصة المروي ولو  
 باع هدين صفقة واحدة فاذا احدهما مديبر جاز البيع في البد اذا سمي لكل واحدهم  
 ثمناً او لم يسم لان هذا العقد يتناول المدير بدليل انه يلحقه اجازة البيع فلم يقارن العقد  
 فساد قوي يجمع عليه لانه مختلف فيه ويجوز بيعه اذا قضى القاضي بجواز بيعه وينفذ  
 قضاؤه ومن الائمة من يجوز بيع ام الولد وهو علي رضي الله عنه فان قيل العقد يتناول  
 الشعير ايضاً في هذه المسألة لان من العلماء من يجوز اسلام الحنطة في الشعير وهو  
 مذهب داود بن علي الاصفهاني فلم يقارن العقد فساد قوي يجمع عليه قيل له هذا خلاف  
 لا يعتد به ولو قضى القاضي بقوله فانه لا ينفذ وهو كمن قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين  
 واخذ بقول معاوية بن أبي سفيان لم ينفذ قضاؤه — ومنها — اذا باع حراً وهباً في  
 في صفقة واحدة وسمي لكل واحد منهما ثمناً لم يجز العقد فيهما عند أبي حنيفة وعندهما  
 يجوز العقد في العبد — ومنها — اذا اشترى الرجل حلياً فيه جواهر يمكن امتيازها من غير ضرر  
 بدينار نسيئة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وعندهما جاز في حصة الجوهر  
 — ومنها — اذا اشترى جارية بثمانية دنانير نسيئة وفي عتقها قلادة من ذهب فسد العقد  
 في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله العقد جائز في الجارية وكذا لو  
 باع بشرط الخيار — ومنها — ما حرج الفقهاء على قول أبي حنيفة فيمن باع درهماً على  
 ان ياخذ بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الا حبة فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وعند أبي  
 عبد الله وعندهما جائز في حصة الفلوس — ومنها — اذا كاتب عبده على مائة دينار على  
 ان يرده المولى على المكاتب وصيفاً وسطاً فسدت الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وأبي  
 عبد الله لان ما كان بازاء الوصيف من التسمية بيع وبيع الوصيف بغير عينه لا يجوز  
 بالاجماع فلما فسد بعض العقد فساداً تاماً فسد الكل وعند أبي يوسف تبطل في  
 حصة الوصيف وصح ما وراءه — ومنها — اذا اشترى خاتماً وبه نص من جواهر  
 يتناز من غير ضرر بدينار نقد ونسيئة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 وعندهما جائز في حصة الجوهر — ومنها — ان من باع مسلوخين احدهما متروك التسمية



عمداً نفسي لكل واحد منهما ثمناً فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
وعندهما يصح في الحصة التي سعى عليها ولا يجوز في حصة الآخر — ومنها — اذا  
اشترى عشرة أفقزة من الخطئة وعشرة من الفم كل فقيز وكل شاة بعشرة فوجد الفم  
تسماً لم يميز البيع في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وأبي عبد الله يجوز في تسعة أفقزة  
وتسعة من الفم وهي مسألة الجامعة — ومنها — اذا باع الرجل من رجل داراً بفنائها  
لم يميز البيع في الكل عند أبي حنيفة لانه فسد في حصة الفناء فشاع في الكل عند  
أبي حنيفة وعندهما جائز في الدار ولو باع داراً بطريقها جاز البيع ويقع على رقة الطريق  
ان كان لها طريق خاص وان لم يكن لها طريق خاص فلي التطرق في الطريق  
العام وعلى هذا لا يفسد العقد عند أبي حنيفة لان هذا الشرط مما يوجب العقد ويقضيه  
وقال زفر لا يجوز العقد في الوجهين جميعاً وعند أبي يوسف ومحمد جاز العقد في الوجهين  
وفرق أبو حنيفة بين الطريق والفناء — ومنها — اذا دفع الرجل أرضاً الى رجلين  
مزارعة على ان الخارج بين رب الارض وبينهما اثلاثاً وعلى ان لاحد العاملين على رب  
الارض مائة درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وفي قول من لا يميز المزارعة لا يجوز  
وعندهما وعند أبي عبد الله جائزة بينه وبين الذي لم يشترط له الدرهم — ومنها — ما  
قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثاً على الف درهم وهي في  
عدة منه من تطليقة رجعية فانه يقع تطليقتان لانها اضافت الالف الى ما يقبل البدل  
والى ما لا يقبل البدل فالعبرة لما يقبل البدل

الاصل عند أبي حنيفة ان من جمع بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق  
به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به فكانه لم  
يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم وعلى هذا مسائل

— منها — اذا قال لفلان علي الف درهم ولهذا الحائط لزمه الالف كلها عند أبي  
حنيفة لان الكلام لم يتناول الحائط وعندهما وعند أبي عبد الله يلزم النصف — ومنها —  
اذا قال لعيد وليمة احدهما حر او قال هذا البعد او هذه الدابة حر عتق البعد عنده  
نوى او لم ينو وعندهما لا يمتنع ما لم ينو — ومنها — اذا قال عبدي هذا حر او حران شاء الله  
لم يعمل الاستثناء عنده شيئاً وعتق العبد وعندهما وأبي عبد الله لا يمتنع وكذلك لو  
قال لامراته وهي غير مدخول بها انت طالق وطالق ان شاء الله تعالى عند أبي حنيفة  
يقع واحدة بآية في الحال وكذلك لو قال لامراته وهي مدخول بها انت طالق ثلاثاً

وثلاثاً ان شاء الله يقع الكل عند ابي حنيفة وعندهما لا تطلق فان قيل ان قال لامراته ولبيته احداً كما ظالم هل يقع الطلاق قيل له قياس قول ابي حنيفة يقتضي ان يقع ولكن لا رواية في هذا عنه — ومنها — لو اوصى بثلاث ماله لحي وميت فالثالث كله لحي — عنده وتابعه محمد وابو عبدالله وهذا سواء علم بموته او لم يعلم وقال ابو يوسف ان علم بموته فكذلك وان لم يعلم فله النصف فان قيل اذا قال لحي وميت او دابة اوصيت الى احدهما او قال لرجل وبعية او كلب احدهما او حلف وقال لرجل ودابة لا اكلمكما وكلم الرجل هل يحنث قيل لا يحفظ لهذه الفصول رواية عن ابي حنيفة ولكن ينبغي ان يحنث في قياس قوله — ومنها — اذا قال لفلان على كره حنطة وكسر شعير الا كره حنطة وقفيز شعير لم يصح استثنائه في قفيز الشعير عنده لانه لم يتعلق بقوله الا كره حنطة حكم فصار بمنزلة السكينة وعندهما وعند ابي عبدالله يصح استثنائه في قفيز الشعير — ومنها — اذا قال لفلان على الف درهم استغفر الله الاماية لم يصح استثنائه الا في رواية عن ابي يوسف لان قوله استغفر الله لا يستثنى به فصار بمنزلة السكينة فلم يتعلق به الحكم وعندهما يصح استثنائه في قفيز الشعير — ومنها — ان الرجل اذا نظر الى كوزين فقال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز وفي هذا الكوز فامراته طالق فاذا احده الكوزين لا ماء فيه وفي الاخر ماء فان اليمين ينقذ على الكوز الذي فيه ماء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان لم يشرب الكوز الآخر حتى اربق حنث وعند ابي يوسف يتعلق اليمين بهما جميعاً حتى لو لم يشرب ما في هذا الثاني لم يحنث وكأنه لم يحلف — ومنها — اذا قال الرجل لامراته انت طالق ثلاثاً او واحدة ان شاء الله لا يصح استثنائه و يقع الطلاق عند ابي حنيفة وعندهما بخلافه

الاصل عند ابي حنيفة ان ما يعتقد اهل الزمة و يدبونه يتركون عليه وعندهما لا يتركون وعلم هذا مسائل

— منها — ان الذمي اذا تزوج امرأة ذمية في عدة زوج ذمي يتركان عند ابي حنيفة وعندهما يفرق بينهما — ومنها — اذا تزوج الذمي ذات رحم محرم منه لا يفرق بينهما ما لم يتوافقا الى حاكم المسلمين عنده وعندهما اذا رفع احدهما يفرق — ومنها — اذا تزوج المجوسي امه ودخل بها تم اسلم وقذفه انسان بالزنا يحد قاذفه عنه ابي حنيفة لانها عنده كانا يقران على ذلك فلم يكن الدخول بها زناً فيحد قاذفه وعندهما لا يحد — ومنها — ان المجوسي اذا تزوج ذات رحم محرم منه لزمته النفقة عنده لانها بقران

على ذلك وعندها لاتنقذ عليه لانها لا يقران على ذلك العقد — ومنها — اذا تزوج نسية على ان لا مهر لها جاز العقد عنده ولا مهر لها وان اسما وعندها يجب لها مهر مثلها اذا اسما وان طلقها قبل الدخول وجب لها المئمة \*

الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل قوله الا ببيان تلك العلامة كمن ادعى على آخر شجة فانه يؤمر باظهار تلك الشجة وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولي الصغير او الصغيرة اذا اخبر بنكاح سابق لا يقبل قوله عند ابي حنيفة رضي الله عنه الا بالينة فلا يقبل قوله لان لصدق خبره علامة وهي الينة ولا يقبل قوله ما لم تثبت تلك العلامة وعندها وعند ابي عبد الله يقبل قوله من غير ينة وكذلك وكيل الرجل او وكيل المرأة اذا اخبر بنكاح سابق والموكل منكرا لا يقبل قوله عند ابي حنيفة وابي عبد الله الا بينة وعندها يقبل قوله واما مولي الامة اذا اخبر بنكاح سابق على امته يقبل قوله من غير ينة الا رواية رواها اشعب بن ابي القاسم عن ابي يوسف انه قال لا يقبل واخذ فيه بالاحتياط لانه فرج وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في شاهدين شهدا على رجل يشرب الخمر لا تقبل شهادتهما ما لم يوجد منه رائحة الخمر لان لصدق خبرهما علامة وعند محمد وابي عبد الله يقبل ويحد وكذلك الامة لا يقبل قولها من غير ينة وكذلك العبدلان لصدق خبره علامة وعند محمد يقبل قولها وعلى هذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال في صاحب المال اذا قال دفعت الزكاة الى مصدق غيرك وكان في تلك السنة مصدق آخر غيره لا يقبل قوله حتى يأتي بالعلامة لانه اخبار فيكون لصدق خبره علامة وهي البراءة وفي ظاهر الرواية يقبل قوله من غير براءة

الاصل عند ابي حنيفة ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك فانه لا يوجب الضمان على المتلف لمن حدث المالك له كمن قطع يد عبد انسان فباعه المالك وسرى الى نفسه في يد المشتري من ذلك القطع لا ضمان على الجاني لالبائع وللمشتري وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجلين اشتريا ابن احدهما انه يعتق على الاب ولا يضمن الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك المشتري فيه وهي القرابة وعندها وعند ابي عبد الله يعتق ويضمن اذا كان موسرا وكذلك اذا وهب لما ابن احدهما او وصي لما بابن احدهما فهو على هذا الاختلاف وقال بعض الناس لا رواية لهذا وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل باع نصف

عبد من اب العبد انه يعتق عليه ولا ضمان على الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك  
الاب فيه وهي القرابة وعندها يضمن نصف قيمته ان كان مومراً وعلى هذا قال ابو  
حنيفة في الرجلين غصبا ابن احدهما وغرما القيمة انه يعتق ولا ضمان على الاب لان  
سبب الاتلاف سبق ملك المالك فيه وعندها يضمن وعلى هذا قال لو غصب عبداً  
فغيبه وقضى عليه بالقيمة وكفل بقيته رجل بغير امره ثم اعتقه احدهما ثم اخذا بالضمان  
معاً انه يتفد العتق ممن اعتقه ولا يضمن عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله  
يضمن اذا كان مومراً

— الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه ان الاذن المطلق اذا شرع

عن التهمة والغيابة لا يختص بالعرف وعندها يختص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بما عز وهان وباي ثمن كان جاز عند ابي

حنيفة لان الاذن مطلق والتهمة متتفة فلا يختص بالعرف وعندها وعند ابي عبد الله

يختص — ومنها — ان المولى اذا اذن لعبده في النكاح عند ابي حنيفة ينصرف الى

الصحيح والفاسد جميعاً وعندها وعند ابي عبد الله ينصرف الى الجائز دون الفاسد

— ومنها — ان المودع اذا سافر بالوديعة جاز له ذلك عند ابي حنيفة اذا كان الطريق

آمناً سواء كان له حمل ومؤنة او لم يكن لها وعندها ان لم يكن له حمل ومؤنة له

ذلك وان كان له حمل ومؤنة لم يميز له ذلك — ومنها — ان الرجل اذا وكل وكيلاً يشتري

له جارية وسمى له جنساً ولم يسم لثمنها وصفتها فاشترى عيماً او مقطوعة اليدين او الرجلين

بثمن يساوي ذلك جاز عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله لا يجوز ولو انه اشترى جارية

مقطوعة احدي اليدين او احدي الرجلين جاز بالاتفاق — ومنها اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً

له بعينه مطلقاً باع نصفه جاز عند ابي حنيفة سواء كانت حصته من الثمن قليلاً او كثيراً

وعندهما لا يجوز الا ان يبيع نصفه الاخر — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بعينه

ولم يسم له ثمناً فباعه الوكيل مع عبد لنفسه جاز عند ابي حنيفة سواء كانت حصته عبد

الموكل من الثمن قليلاً او كثيراً وعندهما لا يجوز الا ان تكون حصته من الثمن مقدار

قيمته او نقصاناً يتغابن الناس في مثله — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبده وامره

ان ياخذ بثمنه رهناً فباع وارتهن بثمنه رهناً قليلاً او كثيراً جاز عند ابي حنيفة وعندها

وعند ابي عبد الله لا يجوز الا ان يكون الزهن مثل ثمن العبد او اقل مما يتغابن الناس

في مثله فلو قال بع وارتهن رهناً وثيقاً فارتهن رهناً وحطاً لم يتغابن الناس في مثله

لم يجوز بالاتفاق — ومنها — اذا وكل ظالم القصاص وكيلاً بالصلح فصالح على قليل او كثير جاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبد الله لا يجوز الا ان يكون نقصاناً يتقارب الناس في مثله (١) ولو وكل المطلوب بالقصاص وكيلاً بالصلح فصالحه فزاد على الدية فان ضمن جاز وان لم يضمن لم يجوز — ومنها — ان الوكيل بالنكاح اذا زاد في مهر المرأة زيادة لا يتقارب الناس في مثلها جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا بما يتقارب الناس في مثلها وكذلك الوكيل بالخلع على هذا الخلاف — ومنها — الوكيل بالنكاح اذا زوج من الموكلة امرأة لا تليق فيه جاز بخوان يزوجه امة والرجل من قريش او يزوجه ذمية والرجل مسلم جاز عنده وعندهما وعند ابي عبد الله لا يجوز — ومنها — لو وكل وكيلاً بان يزوجه منه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله تعالى ولحقت بدار الحرب ثم سببت واشترت فزوجها الوكيل منه جاز عنده وعندهما لا يجوز — ومنها — ان الوكيل يبيع الجارية اذا باع وشرط الخيار لنفسه وقيمتها الف وازدت قيمتها في مدة الخيار حتى صارت تساوي الفين فاجاز الوكيل البيع في مدة الخيار جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك اذا لم يجوز ولم يطل الخيار حتى مضت مدة الخيار جاز لانه يملك الانسان الانداء بهذا فملك الخيار عند ابي حنيفة فيملك الاجازة وعند محمد لا يجوز في الوجهين جميعاً وعند ابي يوسف وابي عبد الله ان اجاز لم يجوز وان مضت مدة الخيار جاز البيع ولا خلاف ذكر في رواية هشام — ومنها — اذا اعار احد المتفاوضين انساناً متاعاً ليرهنه جاز عند ابي حنيفة عليهما وعندهما وعند ابي عبد الله يجوز عليه خاصة — ومنها — المتفاوضين بكفالة فانه يجوز كفالته على نفسه وعلى تربيكه عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبد الله لا يجوز على تربيكه — ومنها — اذا وكل وكيلاً بان يؤجر داره مطلقاً وجعل مدة الاجارة عشر سنين او اكثر حاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبد الله لا يجوز — ومنها العبد المأذون الوصي المأذون او المكاتب اذا باع او اشترى بالعين

(١) في المسئلة غموض توضيحه ان المطلوب بالقصاص اذا وكل وكيلاً بالصلح ولم يسم له شيئاً فصالح وزاد على الدية فان ضمن هذا الوكيل المال جاز الصلح ولزمه المال ثم ان كانت الزيادة مما يتقارب الناس في مثلها لزم الموكلة والا لا وان لم يضمن فعند ابي حنيفة يلزم الموكلة ما صالح عليه الوكيل سواء كانت الزيادة مما يتقارب في مثلها او لا وعندهما لا يجوز الا ان تكون الزيادة يسيرة ومنه يعلم وجه اتصال هذه المسئلة بالقاعدة الناقبة (كما في الخزانة للاكمال)

الفاحش جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز كذلك عند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي فاما اذا باع او اشترى بما يتقايين الناس في مثله جاز عند أبي حنيفة وعندها - ومنها - المضارب او شريك العنان او المفاوضة اذا باع احد من هؤلاء بمحابة قليلة او كثيرة جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتقايين الناس في مثله واذا اشترى احد من هؤلاء بغير فاحش لا يتقايين الناس في مثله لا يجوز بالاتفاق \* والوصي والاب والجد والقاضي اذا باع احدهم هؤلاء الاربعة مال اليتيم باقل من قيمته او اشترى له باكثر من قيمته مما لا يتقايين الناس بمثله لفحشه لا يجوز من هؤلاء الاربعة بالاتفاق - ومنها - اذا اشترى العبد المأذون له بالتجارة جارية ثم زادت في يده بعد القبض زيادة كثيرة ثم نقابلا جازت الاقالة عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتقايين الناس في مثله - ومنها - اذا وكل الرجل رجلاً ليشترى عبداً بعينه فاشتراه الوكيل ثم وجده معيباً قبل ان يقبضه فرضي به قال في كتاب الصرف على قياس قول أبي يوسف ومحمد يجوز رضؤه على الموكل ان كان العيب غير فاحش فان كان فاحشاً يجوز على نفسه ولا يجوز على موكله ولم يذكر قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر ولكن ذكر محمد في السير الكبير ان قياس قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر سواء رى او لم يرض او كان فاحشاً او غير فاحش - ومنها - اذا وكل وكيلاً بان يصرف له هذه الدراهم بالدنانير فصرفها بدنانير شامية او كوفية جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا ان يصرفها بالشامية وقد قيل لبس في الاصل خلاف في هذه المسألة وانما افتى كل واحد منهم على ما عين من النقد في زمانه وعصره - ومنها - ان الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع مال نفسه من الصبي باقل من قيمته جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز ولو باع مال اليتيم من نفسه بمثل قيمته او اقل لم يجز بالاتفاق فان قيل لو استاجر عبداً للخدمة لم يكن له ان يخرج من البلد وان كان الاذن مطلقاً قيل له انما يملك الاستخدام بالنهار دون الليل فلم يكن الاذن مطلقاً عاماً واللفظ اذا استثنى من العموم حمل على الخاص فنصوص من قيل العبد المأذون والصبي وانكاتب لا يجوز اصطناعهم فلم جاز البيع من هؤلاء بمحبة وفيها صطناع معروف قيل له موضوع العقد الاسترباح والمحابة معدول بها عن موضوعها والعبارة لموضوع

العقد لا للمدول بها عن سننها الا ترى ان هؤلاء لو اعتقوا عبداً على مال لم يجزوان كان بأكثر من قيمته لان موضوع العتق اصطناع المروف والزيادة عن القيمة معدول بها عن موضعها فالعبارة للموضوع دون المعدول بها وكذلك لو وهب واحد من هؤلاء بشرط العوض الكثير لم يجز عند ابي حنيفة وابي يوسف لان موضوع الهبة الاصطناع فاعتبر موضوعها

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان ما حصل مفعولاً بأذن الشرع كان كانه حصل مفعولاً بأذن من له الولاية من بني آدم وعند ابي حنيفة يدرج فيها بشرط السلامة كما نقول في رمي الصيد هو مأذون بشرط السلامة حتى انه لو اصاب انساناً يضمن وعلى هذا مسائل

— منها — اذا كسر سائر المعازف والملاهي لا يضمن عندها لانه حصل مفعولاً بأذن الشرع فصار كانه حصل مفعولاً بأذن من له الولاية وابو حنيفة يقول اذن له الشرع بالامر بالمروف والنهي عن المنكر بشرط السلامة من غير ان يتلف مالا — ومنها — ان الرجل اذا علق قنديلاً في المسجد وهو من غير اهل المسجد او بسط البواري او التقى فيه الحصير فتولد منه الهلاك لم يضمن عندها وعند ابي عبد الله لانه فعل بأذن الشارع وعند ابي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — ان الرجل اذا قعد فيه غير منتظر للصلاة فعثر به انسان فتلف لم يضمن عندهما وعند ابي عبد الله لان الشرع اذن في الدخول في المسجد وعند ابي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — لو وجب القصاص على رجل في نفسه فقطع الولي يد القاتل ثم عفى عن القصاص لا يضمن ارتش اليد عندهما وعند ابي عبد الله لان الشارع اباح له اتلاف يده فصار كانه هو اباح نفسه فقال اقطع يدي فقطعها ولو كان كذلك لا يضمن بهذا ههنا وعند ابي حنيفة يضمن دية اليد اذا عفى عن القصاص — ومنها — اذا وجب القصاص على رجل في يده او في رجله او في عينه فاستوفى القصاص منه من له الحق فأت من ذلك القصاص تضمن عاقلة القاطع الثاني وهو المقتوعة يده الاول الدية عند ابي حنيفة وعنهما وابي عبد الله لا يضمن \* لابي حنيفة ان الشرع اذن له في القطع بشرط السلامة ويجوز ان يشترط عليه السلامة في العاقبة لانه مخير والمخير في الشيء يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة بخلاف الامام في قطع يد السارق اذا سرى الى النفس لانه مكلف لا مخير فلا يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة وهما يقولان





— منها — الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تجوز شهادته له لا يجوز بيعه لانه متهم  
 في بيعه من ابيه وامه واولاده وامراته وعندها واي عبد الله يجوز وكذلك الوكيل  
 بالسلم اذا سلم ممن لا تجوز شهادته له لا يجوز وعندها يجوز — ومنها — ان  
 المريض اذا قال لامرأته قد كنت طلقتك في الصحة وانقضت عدتك فصدقت  
 المرأة ثم اوصى لها بوصية او اقر لها بدين فان عند ابي حنيفة لها الاقل من الميراث  
 بمن الوصية او من الاقرار لانه متهم في فعله لجواز انه لما عرف انه لا يصيبها  
 الا الربيع او الثمن احتال بهذه الحيلة حتى يصل لها اكثر من حقها وعندها واي عبد الله  
 الاقرار لها جاز والوصية لها جائزة كما جاز لسائر الاجنبيات — ومنها — اذا باع المريض  
 ماله من وارثه باضعاف قيمته لم يجوز عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اراد ايثاره على  
 سائر الورثة بعين من اعيان ماله وعندها واي عبد الله يجوز بيعه — ومنها — اذا اشترى  
 الرجل من ابيه او ممن لا تقبل شهادته له يكره بيعه مراوحة من غير بيان عند ابي حنيفة  
 لانه متهم يجري بينه وبين هؤلاء من الحط والاغاض مالا يجري بينه وبين غيرهم وعندهما  
 واي عبد الله يجوز بيعه من غير البيان مراوحة — ومنها — اذا باع الرجل شيئاً وسلم ولم  
 يمسس الثمن ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل من الثمن الاول لا يجوز شراؤه عنده وعندهما  
 واي عبد الله يجوز — ومنها — اذا اقر لوارثه والاجنبي بدين وانكر الاجنبي الشركة  
 وقال ليس للوارث معي شركة او مجد الوارث الدين وقال ليس له عليه دين فسد الاقرار  
 في الكل عند ابي حنيفة واي يوسف وعند محمد واي عبد الله الاقرار في حق الاجنبي  
 جائز اذا مجد الوارث الشركة وهو قول زفر ولو صدقه (١) لم يجوز اقراره بالاتفاق — ومنها —  
 اذا شهد الوصي للوارث الكبير بدين على الميت لا تجوز شهادته بخلاف ما لو شهد  
 الاجنبي عند ابي حنيفة وعندها وعند ابي عبد الله ثقبل — ومنها — غير الاب والجد  
 اذا زوج الصغير او الصغيرة ثم ادركا قال ابو حنيفة ومحمد وابو عبد الله لهما الخيار  
 لانه صدر العقد ممن هو متهم في عقده فثبت لهما الخيار وقال ابو يوسف لا خيار  
 لهما — ومنها — اذا وضعت المرأة نفسها في كفوف وقصرت عن مهر مثلها فللاولياء  
 حق الاعتراض عند ابي حنيفة لانها متهمه في حق حط المهر فألحق ذلك هواناً وعاراً  
 بالاولياء فجعل لهم حق الاعتراض وعند ابي يوسف واي عبد الله لا اعتراض لهم وقول  
 محمد لا يتصور — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته في صحته اذا فعلت كذا فانت

طالق ولا بد لها من ذلك الفعل وفعلت ذلك في مرض الزوج ثم مات الزوج من ذلك المرض فانها ترت عند ابي حنيفة وتابعه ابو يوسف لانه قصد الاضرار بها حين علي الطلاق بفعل لا بد لها منه ودام على ذلك حتى ماتت فصار متهما وعند محمد وابي عبد الله لا ترت — ومنها — اذا اقر المريض يدين لامرأته ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها بعد ما بانث منه ثم مات من ذلك المرض قال ابو يوسف في الاصل لا يجوز اقراره لها وقيل ان قول ابي حنيفة مثل قوله وانما لم يميز هذا الاقرار لانه قد لحقته تهمة لانها كانت وارثة قبل الاقرار ثم صارت وارثة قبل الموت فزعم وقت الموت والحيلة فيما بينها موهومة وعند محمد جاز اقراره لها — ومنها — اذا اكره الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فقال المكره له ولفلان الغائب على الف درهم وانكر الغائب الشركة لم يميز اقراره للغائب لانه متهم لجواز احتياله بهذه الحيلة ليكون المال بينهما نصفان وعند محمد جاز كما في الاقرار من غير اكره — ومنها — اذا وكل الرجل رجلاً يشتري له عبداً بغير عينه بالف درهم فاشتراه وهو قائم في يده وقال اشتريته لك وقال الموكل بل اشتريته لنفسك والثنى غير منقود فالقول قول الموكل عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اشتراه لنفسه فلم ترض به نفسه فاراد الزامه على موكله وعندها وعند ابي عبد الله القول قول الوكيل — ومنها — اذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم اقر بجميع ماله لرجل آخر ثم تحول ولاؤه الى رجل آخر ثم عاد اليه قال ابو يوسف لا يجوز اقراره لانه تمكنت فيه تهمة وان لا رواية عن ابي حنيفة في هذه المسائل نصاً فيجوز ان يكون قوله مثل قول ابي يوسف وعند محمد الاقرار جائز — ومنها — ان امان العبد المحجور لا يجوز عنده وعند ابي يوسف يجوز وتابعه ابو عبد الله لانه متهم في الامان فلا يجوز قياساً على الذمي ووجه التهمة ان العبد له قرابة وعشيرة في دار الحرب فيؤثرهما على المسلمين فصار كالذمي ولا يلزم على هذا ما راعى ثم آمن لانه اعتق واطلق وزالت يد المولى عنه واخسار المقام في دارنا مع قدرته على العود الى دار الحرب فقد ارتفعت التهمة فان قيل لو اذن له المولى في القتال جاز امانه قيل لا يأذن له المولى الا بعد يقينه انه يؤثر مصلحة المسلمين على اهل دار الحرب فان قيل فيستدل باسلامه على انه يؤثر منفعة المسلمين على الكفار قيل له بنفس الاسلام لا يستدل لانه مكره على ذلك والا كراه يمنع تحقيق ما اكره عليه الا يرى انه اذا ادعت المرأة المكره على الكفر انها بانث منه لا بلغت الى قولها بخلاف الطائفة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً  
وعندها وعند ابي عبدالله مالم يقضى القاضي بلحقه بدار الحرب لا يزول وعلى هذا مسائل  
— منها — ان المال المكتسب في حال اسلامه يكون ميراثاً عند ابي حنيفة لان  
بنفس الردة زالت املاكه الى ورثته وهو مسلم فحصل توريث المسلمين من المسلم والمكتسب  
في حال ردته يكون فينا لان بالردة زالت العصمة عن دمه فكذلك العصمة عن ماله وعندها  
المالان جميعاً لورثته لان القاضي لم يقض بلحقه بدار الحرب فلم يزل ملكه عنه وعند  
الامام ابي عبدالله الشافعي المالان جميعاً لبيت المال — ومنها — اذا قتل المرتد انساناً خطأ  
وله مال اكتسبه في حال اسلامه ومال اكتسبه في حال ردته على قول ابي حنيفة في  
رواية الجامع الصغير يجب الدية في المال الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي الرواية  
الاخرى في المال المكتسب في حال ردته لان الكسب الذي كان حاصلًا في حال اسلامه  
زال عنه بنفس الردة بنوع زوال وعندها يجب في المالين جميعاً لان حقه باق على ملكه  
مالم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب — ومنها — ان عقود المرتد موقوفة عند ابي حنيفة  
لانه زال ملكه بنفس الردة زوالاً موقوفاً فوقف عقودهم بحسب توقف ملكه وعندها لا يتوقف  
لان ملكه لم يزل مالم يقض القاضي بلحقه بدار الحرب

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان حقوق الاشياء معتبرة باصولها وقد  
اعتبرها ابو نينة ملحقة كذلك في كثير من المواضع وعلى هذا خلافها في مسائل  
— منها — ان التدبير لا يجزئ عندها لانه حق من حقوق العتق فلما لم يجزئ العتق  
فكذلك الذي هو حق من حقوقه وجزء من اجزائه لا يجزئ وعند ابي حنيفة وابي عبد  
الله يجزئ — ومنها — ان العبيد تقسم عندها ولو طلب احدها التهاى في الغلة  
يجزئ الآخر عندها لانه يجبر احدها على القسمة في اصل العبيد فكذلك فيما هو حق  
من حقوق العبيد وعند ابي حنيفة لا يقسم العبيد فكذلك لا تقسم حقوق العبيد  
— ومنها — اذا تزوج الرجل اخت ام مولده في عدتها عندها يجوز لان العدة من حقوق  
الملك واصل الملك لا يمنع فكذلك لا يمنع حقه نكاح اختها وعند ابي حنيفة يمنع نكاحها  
عدة اختها — ومنها — اذا حجر المولى على عبده وفي بده كسب ثم اقر هذا العبد بدين  
لا يجوز اقراره لانه لما اذن له في التجارة جاز اقراره في رقبته وكسبه فلما حجر عليه لم  
يجز اقراره في رقبته فكذلك في كسبه لانه من نواحي الرقبة وعند ابي حنيفة لا يجوز اقراره  
بعد الحجر في رقبته ويجوز اقراره في كسبه لان الاذن في التجارة والتجارة باقية بدليل

انه يقضي دبره التي للناس عليه بعد الحجر — ومنها — اذا ادعت امة على مولاه ا انه استولدها وانها ام ولده وانكر المولى لا يستخلف المولى عند ابي حنيفة وعندها يستخلف لان امومية الولد تابعة لثبوت النسب ويستخلف عندها في اثبات النسب فكذلك في توابه — ومنها — اذا كانت الامة في يدي رجل فقالت انا ام ولد فلان او مكاتبة او مدبرة له فصدقها فلان وانكر ذو اليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقاً من حقوق الحرية ولم تقرر الذي هي في يده بالرق مطلقاً في الحال ولو ادعت انها حرة الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقاً من حقوق الحرية وعند ابي حنيفة ومحمد لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف وابو عبد الله في امة في يد رجل ادعت انها معتقة فلان فصدقها فلان وانكر صاحب اليد القول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد مثل قول ابي يوسف والمعنى فيه انها ادعت الحرية ولم تقرر الذي هي في يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حرة وقرئ محمد بين هذه المسألة وبين الاولى لانها في الاولى قد اقرت بالرق وكذلك قول ابي يوسف ومحمد في غلام في يد رجل فقال انا ابنك من ام ولدك هذه وانا حر فكذبه المولى ان القول قوله وهو حر وعند ابي حنيفة وابي عبد الله هو رقيق الاصل عند ابي حنيفة ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة لها وعلى هذا مسائل

— منها — ان غصبها غاصب لا يضمن اذا هلك في يده لانها ليست بمال وعند ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله يضمن — ومنها — ان احد اولبين لو اعتقها لا يضمن لشربكه لان نصيب شريكه لم يكن مالا فلا يضمنه بالاتلاف عنده وعندها وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا اشتراها انسان فقبضها وهلك في يده لا يضمن قيمتها عند ابي حنيفة وعندها وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا كانت ام ولد بين رجلين فمات احدها عنقت وهي تسعى للحي فيما بقي من قيمتها عند الامام وعندها وعند الشافعي تسعى للحي في نصف قيمتها — ومنها — اذا باع جارية فولدت عند المشتري لاق من سنة اشتهر وماتت وبقي الولد فادعى الباع ان الولد منه ثبت السب ورجع جميع الثمن عند ابي حنيفة ولا يحط شيئاً باذا الام لان م الولد لا قيمة لها عنده وعندها وعند ابي عبد الله يحط بقدر قيمة ام الولد لان لها قيمة عندهما

الاصل عند ابي حنيفة واحمد ان كل مملوك اغل غلة او وهب له هبة فالغلة والهبة للمولى ثم الملك وانقض سواء كان في ضمان المالك او في غير ضمان لان الغلة مملوكة ومالك الاعل حر الكفا على كل حال ومن ص صاحب ن العبد ذا كان في ضمان

ثالث قال له ثم الملك أو انتقض فان كان في ضمان غيره فملك الغلة موقوف حتى يظهر  
لكن يتم له الملك ام لا وعلى هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة في رجل يبيع العبد على ان البايع بالخيار فقبض المشتري  
العبد فاعل في يده غلة ثم البيع او انتقض فالبايح احق بالغلة لان العبد لم يخرج  
عن تملكه وعندها الغلة موقوفة لانها كانت في ضمان المشتري على ملك البايع  
— ومنها — قال ابو حنيفة في المشتري اذا كان بالخيار وقد قبض المشتري الجارية  
فاغت غلة في يد المشتري فملك الغلة موقوف لان الاصل عنده انه خرج عن ملك  
البايع ولم يدخل في ملك المشتري وعندها وعند ابي عبد الله الملك قد تم للمشتري فاذا  
غل في ملكه او في ضمانه كانت الغلة له \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب من  
رجل آخر جارية فباعها فاعلت في يد الفاسد او في يد المشتري غلة ثم اجاز رب  
الجارية البيع فاعلة لرب الجارية على كل حال وقال صاحباه الغلة للمشتري ان اجاز  
وان ابطل فلرب الجارية \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل تزوج امرأة على جارية ولم  
يدفعها اليها حتى اكتسبت كسباً ثم طلقها قبل الدخول بها ان الغلة والكسب للمرأة عند  
الامام وعندها وابي عبد الله نصف الكسب والجارية جميعاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
اذا اشترى جارية ولم يقبضها حتى اغلت في يد البايع غلة ثم انتقض البيع بخيار الرؤية  
او هلاك قبل القبض فان الغلة للمشتري على كل حال وعندها وابي عبد الله الغلة للبايع  
اذا انتقض البيع

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة وجب استيفاؤها  
من العين فاذا ازدهمت في العين وضاعت عن ايفائها قسمت العين على طريق العول  
وكذلك كل عين اذا ازدهمت فيها حقوق لافي العين تقسم ايضاً على طريق العول  
واذا كانت الحقوق متعلقة بعينها قسمت بينهم على طريق المنازعة وعندهما كل عين  
تضايقت عن الحقوق نظر فيها فما كان منها لو انفرد صاحبه لا يستحق العين كلها فان  
العين تقسم على طريق المنازعة وما كان منها لو انفرد صاحبه استحق الكل وانما ينقصه  
انضمام غيره اليه فانه يقسم على طريق العول \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في دار واحدة في  
يد رجل يدعى رجل كلها والاخر نصفها واقاما جميعاً البيعة انهما تقسم بينهما على طريق  
المنازعة وتقسم ارباعاً وعندهما تقسم على طريق العول اثلاثاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في  
مد: وقتل قتيلاً خطأ وقتيلاً عمدًا ولها وليان فعفا احد الوليين عن العمد قسم قيمة

المدين بين ولي الخطاء وولي العمد اثلاثاً عند ابي حنيفة

في عين القيمة وانما حقهم في التمة فلهم حق الضرب بها في يصح صر حقوق الفرقاء \*  
اذا ضاقت عنها التركة وعندها تقسم لرباعاً على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
في عبد بين اثنين اذنا له في التجارة فادانه احد المولين ديناً مائة وادانه اجني مائة فيبيع  
العبد بمائة انها تقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها تقسم ارباعاً على طريق  
المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا اوصى الرجل يسف لرجل ونصف ذلك لرجل  
آخر والسيف يخرج من الثلث فانه يقسم بينهما اثلاثاً على طريق العول وعندها ارباعاً  
على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في الوصايا اذا اجتمعت في المال وكانت  
اكثر من الثلث فاجازت الورثة قال المال يقسم على طريق العول وعندها على طريق  
المنازعة بيانه اذا اوصى الرجل لرجل بكل ماله ولا غير بنصف ماله فاجازت الورثة قسم  
المال بينهما على طريق العول عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما على طريق المنازعة  
الاصل عند ابي حنيفة ان الانسان يجوز ان لا يملكه الشيء بنفسه قصداً ويملكه

بتفويضه الى غيره ويجوز ان لا يملك الشيء قصداً ويملكه حكماً وعلى هذا مسائل

— منها — ان المسلم اذا وكل ذمياً يشتري له خمرًا جاز عند ابي حنيفة وعندها  
لا يجوز توكيله ويكون شراؤه لنفسه — ومنها — ان المحرم اذا وكل حلالاً ان يشتري  
له صيداً جاز توكيله عند ابي حنيفة وعندها لا يجوز ويكون شراؤه الحلال لنفسه  
— ومنها — اذا باع شيئاً وسلم ولم يقبض الثمن ثم وكل وكيلاً بشراؤه فاشتراه وكيله باقل  
من الثمن الاول جاز عند ابي حنيفة ويكون ذلك للآمر وعند محمد يكون ذلك لا أمره  
ويكون الشراء فاسداً وعند ابي يوسف يكون شراء الوكيل لنفسه جائزاً — ومنها —  
ان الواحد من اصحاب السرقات اذا قطع يد السارق فيسقط الضمان في حق الآخرين  
حكماً وان كان لا يملك قصداً عند ابي حنيفة وعندها لا يسقط الضمان في حق الآخرين  
— ومنها — ان الذمي يغصب من الذمي خمرًا ثم يسلم ببراءة من الضمان عند ابي  
حنيفة وابي يوسف حكماً وان كان لا يملك ابراء نفسه قصداً وعند محمد وزفر لا براءة وكذلك  
الذي يستقرض من ذمي خمرًا ثم اسلم المستقرض فهو على هذا الخلاف \* وكذلك اذا  
استأجر امة بشرط الخيار فنظر الى فرجها او نظرت الى فرجه بالشهوة او لمسته بها بطل  
الخيار حكماً عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان لا يصح منهما هذا لفظاً وقصداً وعند

محمد لا يبطل خياره وقد روى عن أبي يوسف مثل قول محمد أنه لا يبطل بالنظر\* وكذلك هذا الاختلاف في الرجعة اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم نظرت المرأة الى فرجه بشهوة او لمسته بها صار الزوج مراجعاً عند أبي حنيفة وعندها لا يصير مراجعاً\* وعلى هذا قال علماؤنا الثلاثة ان المودع او العاصب ان يقيم كل واحد منها القطع على السارق الذي يسرق الوديعة والغصب ويقع البراءة عن ضمان الوديعة والغصب حكماً وان كان لا يملك لفظاً او قصداً وعند زفر ليس له ذلك لانه لا يملك البراءة عن ضمان السرقة اصلاً

الاصل عند أبي حنيفة ان نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز وعندنا  
نفي موجب العقد جائز وعلى هذا مسائل

— منها — اذا قال للخياط ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز عند أبي حنيفة والثاني باطل لان الشرط الثاني نفي موجب العقد ولا يجوز نفيه فبطل الشرط الثاني فاذا خاطه في العقد يجب اجر المثل وعندها الشرطان جائزان — ومنها — اذا تزوج امرأة على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة او تزوجها على الألف ان لم يخرجها من الكوفة وعلى الفين ان اخراجها من الكوفة بطل الشرط الثاني عند أبي حنيفة لانه ينفي موجب العقد وعندها الشرطان جائزان — ومنها — اذا دفع ارضه مزارعة وقال ان زرعته في شهر كذا فلك تدف الخارج وان زرعته في شهر كذا فلك ثلثه فعند أبي حنيفة جاز الشرط الاول وبطل الشرط الثاني وعندها الشرطان جميعاً جائزان وانما يجوز سيفي قبول من يجيز المزارعة — ومنها — اذا ترك اعلام قدور رأس مال السلم عنده لا يجوز وعندها يجوز — ومنها — اذا ترك اعلام مكان الايقاع عند حلول السلم لم يجز عند أبي حنيفة فانسليم في موضع العقد ليس بموجب العقد عنده لانه لو شرط الاية في موضع اخر لم يبطل للسلم ولو كان من موجب العقد لما جاز نفيه وعندها من موجب العقد ومع ذلك جائز نفيه فان قيل العقد باثن المسمى يوجب وقوعه على النقد الغالب ولو غير هذا لموجب وجعل نقداً آخر غير الغالب يجوز قيل له النقد الغالب من موجب الشرط لان ذلك يثبت بدلالة العرف والشرط ثبت في العقود مرة بالدلالة ومرة بالافصاح ونفي موجب الشرط جائز فان قيل البيع يوجب اثن حالاً ولو باع باثن المؤجل جاز وقد نفي موجب العقد قيل له لم ينتف موجب العقد لان ذلك العقد لم يوجب اثن

الا موجباً فلم يبق من وجبه  
الاصل عند ابي حنيفة ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له وعلى هذا مسائل  
— منها — ان المريض اذا لم يقدر على ان يحول وجهه الى القبلة بنفسه وهناك من يحول  
وجهه الى القبلة فصلى ولم يحول وجهه الى القبلة قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز لهذا المعنى  
الذي ذكرناه وعندهما لا يجوز لان وسع غيره يكون وسعاً له\* ولهذا قال ابو حنيفة في المريض  
اذا كان على فراش نجس وهناك فراش طاهر وهناك من يحوله فصلى على مكانه جاز عند  
ابي حنيفة وعندهما لا يجوز — ومنها — ان المريض اذا كان لا يقدر ان يتوضأ  
بنفسه وهناك من يوضئه وصلى في مكانه ولم يتوضأ جاز عنده وعندهما لا يجوز\* وكذا  
الاعمى اذا لم يقدر على السعي بنفسه الى الجمعة وهناك من يقوده لا تكون الجمعة فرضاً  
عليه عند ابي حنيفة وعندهما الجمعة فرض عليه لان وسع غيره يكون وسعاً له

### ✽ انقول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي حنيفة ✽

( وبي يوسف وابن محمد )

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان فساد افعال الصلاة لا يوجب  
فساد حرمة الصلاة وعلى هذا مسائل  
— منها — اذا قرأ في احدى الاوليين وفي احدى لآخرين في التطوع وجب  
عليه قضاء الاربع عند ابي حنيفة وابي يوسف لان لافعال وان سدت والحرمة باقية  
فصحت المباشرة في الاخرين فلما صححت المباشرة وجب عليه القضاء عندهما ان فساد  
وعند محمد وزفر يجب عليه لركعتين الاوليين ولا يجب عليه قضاء الاخرين لان  
الحرمة قد فسدت بفساد الافعال — ومنها — لو ترك القراءة في الاوليين وقرأ في  
الاخرين عند ابي حنيفة وابي يوسف لاخرين جازن لان الحرمة باقية فصح بناء  
الاخرين على الاوليين وعند محمد وزفر لاخرين غير جائزين — ومنها — ان  
الامام اذا كان في الجمعة فخرج الوقت قبل فرغها بعد ما قعد مقدراً للشهد ثم فقهه قبل  
في كتاب الصلاة لا وضوء عليه قبل هذا قول محمد وعلي قيس في حنيفة وابي يوسف  
لزمه الوضوء لصلاة اخرى

الاصل عند ابي حنيفة وبي يوسف ان كل عذر منعت عن الفسخ بالافالة فلا



تخالف فيه ولا تتراد الا اذا اختلفا في البدن كالمعتق \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان هلاك المفقود عليه يمنع التحالف والتراد لان هذا العقد امتنع عن الفسخ بالاقالة وعند محمد يتحالفان و يترادان القيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من اشترى جارية فازدادت قيمتها عند المشتري او ولدت ولدًا ثم اختلف في الثمن انهما لا يتحالفان ولا يترادان عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو يوسف وابو حنيفة اذا ولدت في يد المشتري ثم اختلفا انهما لا يتحالفان وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده لو اشترى عبيدين فهلك احدهما في يده ثم اختلفا في الثمن انهما لا يتحالفان فيها الا ان يرضى البائع ان ياخذ الحي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئًا لان هلاك بعض المبيع يمنع فيه الاقالة وعند ابي يوسف يتحالفان في حصه الحي وعند محمد يتحالفان فيها ورد الحي وقيمة الهالك اذا تحالفا

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كل اخبار لا يلزم القاضي القضاء بغير محضه ولا يتوصل الى القضاء الابيه بالعدالة من شرطه وليس العدد من شرطه كاخبار الاحاد في الاحكام فان القاضي اذا قضى بها على رجل بعينه في حادثة بعينها كان قضاؤه عليه بينة او باقرار او بنكول ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر وان كان لا يتوصل الى القضاء بذلك الحجة الا بهذا الخبر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان تزكية الواحد العدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بتزكيته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون له اثنان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان ترجمة الواحد لعدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بترجمته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون اثنين \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المذكي ورسول القاضي يجوز ان يكون واحداً وعند محمد لا بد ان يكون اثنين \* وعلى هذا ان شهادة القابلة على الولادة وحدها جائزة اذا كانت عدلة لانه يحكم بثبوت النسب بالفراش لا بشهادتها والفراش ثابت قبل شهادتها ولكن من حيث انا نعلم الولادة بقولها جعلنا العدالة من صفتها ومن حيث انه لا يتعلق الحكم بشهادتها لم يشترط العدد وليس كالشهادة في حق الاحصان لان تلك الشهادة على احكام ثنتين في الشهود عليه يقضي بها القاضي وهو كونه مسلماً او كونه حرّاً وهذه من الاحكام التي يحتاج القاضي الى القضاء بها فلا بد من العدد ومحمد تابعهما في هذه المسئلة وقال الامام القرشي ابو عبد الله الشافعي العدد شرط في هذه الحادثة

الاصل عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله في الاخير ان كل عصير  
استخرج بالماء فطبخ او في طبخة فالقليل منه غير المسكر حلال كاللبس والربّ وعلى  
هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة وابو يوسف في قوله الاخير ان نقيع الزبيب وثبيذ  
التمر اذا طبخ ادنى طبخ جاز شربها للتداوي ولاستبراء الطعام وعند محمد والشافعي  
لا يحل شربه اذا اشتد للتداوي واستبراء الطعام \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف  
في قوله الاخير ان عصير العنب اذا طبخ وذهب ثلثاه وبقي ثلثه او ذهب ثلثه ثم صب  
عليه الماء ثم اغلى بالنار او لم يغل واكتفى بالنار الاولى ثم اشتد جاز شربه للتداوي واستبراء  
الطعام لان الباقي الذي صب عليه الماء حتى رقى صار في حكم الزبيب والتمر وهذا يسمي  
ابو يوسف وعند محمد والشافعي لا يحل شربه \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف  
في الاخير في قشور العنب بعد سيلان عصيرها اذا رش عليها الماء بعد استخراج عصيرها  
بالماء وطبخ بالنار ثم تركه حتى اشتد وغلى فان القليل غير المسكر حلال وعند محمد حرام كله

### ❦ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابى حنيفة ومحمد ❦ (وبين ابى يوسف رحمهم الله تعالى)

الاصل عند ابى يوسف انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه وعند ابى  
حنيفة يجوز ان يثبت ما في ضمنه وان لم يصح ومحمد في أكثر هذه المسائل التي في  
هذا الاصل مع ابى حنيفة رضى الله عنه وعلى هذا مسائل

— منها — اذا اودع الرجل صبيّاً محجوراً عليه مالاً فاستهلكه الصبي فعند ابى  
حنيفة ومحمد لا ضمان عليه لانه قد صح تسليطه على الانلاف وان لم يصح به عقد  
الوديعة وعند ابى يوسف بضمن لان التسليط لو صح يصح في ضمن عقد الوديعة والعقد لا يصح  
فلا يصح ما في ضمنه وكذلك الجواب لو باع من الصبي المحجور عليه مالاً وسلمه اليه  
واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندها وعند ابى يوسف بضمن \* وكذلك هذا  
الاختلاف فيما لو اقرض صبيّاً محجوراً عليه الف درهم فاستهلكه عنده بضمن وعندها  
لا بضمن — ومنها — لو تزوج امرأة في السر على الف درهم وفي العلانية على الف درهم  
فالهر مهر السر عند ابى يوسف على كل حال لان تسمية العلانية لو صحت لصحت في ضمن

العقد الثاني والعقد الثاني لم يصح فلا يصح ما في ضمنه وعندها المهر مهر العلانية فلو  
انه اشهد على ان المهر مهر السر لكان المهر مهر السر والثاني رياء وصحة وعند ابن ابي ليلى  
المهر مهر العلانية على كل حال — ومنها — اذا مات رجل وترك عبداً نجاء رجلاً  
وادعي كل منهما ان الميراث هذا العبد عنده واقاما البيعة لا تقبل شهادتها فلا  
يباع العبد في دينهما عند ابي يوسف لان البيع في الدين لو ثبت ثبت في ضمن عقد  
الرهن وعنده الرهن لا يثبت في المشاع فلا يثبت ما في ضمنه وعند ابي حنيفة ومحمد  
يباع — ومنها — لو ان رجلاً جاء الى امرأة وقال لها ان زوجك طلقك وارسلني اليك  
وامرني ان ازوجك منه فزوجها منه وضمن لها المهر ثم جاء الزوج وانكر التوكيل والطلاق  
فعلى قوله ابي يوسف الاخير وهو قول زفر يضمن الوكيل لها نصف المهر وفي قوله  
الاول لا يضمن لها شيئاً لانه لو وجب الضمان لوجب في ضمن عقد النكاح والنكاح  
لم يصح فلم يصح ما في ضمنه ذكر هذه المسئلة في خلاف زفر وابي يوسف — ومنها —  
اذا باع درهماً بدرهمين في دار الحرب لم تقع للاباحة عند ابي يوسف لانها وقعت لو وقعت  
في ضمن العقد والعقد لم يثبت فلم يثبت ما في ضمنه وعندها تقع للاباحة — ومنها — اذا  
زاد في ثمن الصرف او حط منه شيئاً صح ذلك وفسد العقد عندهما وعند ابي يوسف  
لا يبطل العقد لانه لا يثبت الزيادة ولا يبطل العقد الذي كان بطلانه لاجله — ومنها —  
لو اضطلع الرجلان فقالا لرجل ذمي ان اسلمت فانت الحكم بيننا فاسلم لم يكن حكماً عند  
ابي يوسف لان التحكيم ثبت في ضمن الصلح وتعليق الصلح في مثل هذا الخطر لا  
يجوز فلا يجوز ما في ضمنه وعند محمد يجوز التحكيم وان لم يجز ما في ضمنه ولم يظهر  
قول لابن حنيفة في مثل هذه المسئلة وقيل ان قوله مع قول محمد — ومنها — لو زاد  
المسلم اليه في السلم لم تجز هذه الزيادة ويرد المسلم اليه بأزاء تلك الزيادة من رأس  
المال عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد لان حكم الرد يثبت ضمناً لصحة الزيادة  
الزيادة لم تصح فلم يصح ما في ضمنه وتابعه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا اشترى  
الرجل عبداً بالف درهم ثم زاد المشتري او طألاً من خمر فسد البيع عند ابي حنيفة وعند  
ابي يوسف لا يفسد لانه لو فسد فسد ضمناً لصحة الزيادة وهذه الزيادة لم تصح فلا  
يصح ما في ضمنها ووافقه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا ادعي نسب من لا يولد مثله  
وهو عبده عتق عليه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لا يعتق لانه لو عتق انما يعتق ضمناً  
لثبوت النسب والنسب لا يثبت فلا يثبت ما هو ضمن له وتابعه محمد في هذه المسئلة

الاصل عند ابي حنيفة ان اليمين لا تنعقد الا على معقود عليه فاذا لم تنعقد فلا كفارة فيها وانما قلنا انها لا تنعقد الا على معقود عليه لان العقد صفة فلا بد للصفة من الموصوف وعند ابي يوسف ينعقد اليمين وان كان المعقود عليه قائماً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز وهو لا يعلم انه لاماء فيه فانه لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف ليقبض فلاناً وفلان ميت وهو لا يعلم بموته لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد فيمن حلف لبشر بن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء قبل غروب الشمس انه لا كفارة عليه لان اليمين يتأكد بآخر الوقت وقد جاء آخر الوقت والمعقود عليه فائت معدوم فلم يتأكد اليمين فلا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة عند مضي اليوم \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وابو يوسف انه لا كفارة في يمين الغموس لانها لا تنعقد ولو انعقدت في فيها الانحلال واذ لم يترب فيها بر فلا حث لاستحالة الانحلال واذ استحالة الانحلال استحالة ان يوصف بالانعقاد

الاصل عند ابي يوسف ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجود لدى العقد وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجعل كالموجود وعلى هذا مسائل

-- منها -- ما ذكره في كتاب الصلح انه اذا اسلم في كره حنطة وسطاً فجاء بأجود منها في صفة وقال خذ هذه واعطني درهماً او جاء باردى منه في الصفة وقال خذ هذا واخرج درهماً لم يجز ذلك في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة ومحمد وعنده يجوز ويلحق هذا الشرط باصل العقد فيجعل كأن العقد وقع في الابتداء على هذا \* وكذلك ذكر هنا واسلم في ثوب وسط فجاء باردى منه في الصفة او انقص منه في المقدار وقال خذ هذا وارده عليك درهماً لم يجز هذا عندهما وعند ابي يوسف يجوز ويجعل كأن العقد ما وقع الا على هذا \* واذ تزوج لرجل امرأة ولم يفرض لها مهرًا ثم فرض لها مهرًا بعد العقد ثم طلقها قبل الدخول بها فإن لها نصف المفروض بعد العقد عند ابي يوسف في قوله لاخير ويجعل المفروض بعد العقد كالمفروض عند العقد وفي قوله لاآخر وهو قول صاحبيه لها المتعة \* وعلى هذا اذا كفر عن رجل بمال والطالب غائب فيه اخبر فاجز لكفالة جاز عند ابي يوسف ويجعل لاجازة في لانه كخطاب في لابتداء \* وكذلك لو قالت المرأة زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه خبر فاجاز جاز عند ابي

يوسف ويجعل الاجازة عند الانتهاء كالاذن في الابتداء وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجوز في المستكين جميعاً اذا لم يكن ثمة مخاطب عن الغائب



### ﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف ﴾

( و بين محمد )

الاصل عند ابي يوسف ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده وعند محمد اذا كان له حكم نفسه لا يصير تابعاً لغيره وابو حنيفة مع ابي يوسف في اكثر مسائل هذا الفصل وعلى هذا مسائل

— منها — ان الجدة اذا ورثت من وجهين تبعت احد الجهتين الاخرى عند

ابي يوسف وعند محمد وزفر لا يصير تابعاً وترث من الخالين جميعاً

— ومنها — اذا ذبح الرجل شاة وقطع بعض العروق وترك البعض عند محمد لا

يجوز اكلاها ما لم يقطع من كل عرق اكثره لان كل عرق يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف اذا قطع الحلقوم والمريء واحد الودجين جاز والا فلا لان الودجين هما من جنس واحد فجاز ان يصير احدهما تبعاً للآخر وعند ابي حنيفة اذا قطع الثلاث اي ثلاثة كان كني — ومنها — اذا اوجب الرجل المشي على نفسه لبيت الله

الحرام ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام سقط ما وجب بايجابه عند ابي يوسف وعند محمد لا يسقط لان ايجاب العبد يقوم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — اذا

ملك ثمانين من الغنم فهلك منها اربعون بعد الحول فالواجب عند ابي حنيفة وابي يوسف شاة لان عندها الزكاة في النصاب دون العفو وليس كل واحد من

الاربعين اصلاً وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة شايها لان كل واحدة من

الاربعين تصير اصلاً بنفسها فلا تصير تبعاً لغيرها فوجب الشاة في الكل فاذا هلك منه شيء بعد الحول سقط بقدره فبقي عليه نصف شاة — ومنها — اذا ملك ثمانين فالواجب

عند ابي يوسف وابي حنيفة في احدى الاربعين شاة وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة لان كل واحدة من الاربعين تقوم بنفسها فلا تصير تبعاً للآخر بدليل قوله

تعالى احدى ابنتي هاتين — ومنها — ان المهر يدخل في الدية في مسئلة الانضاء عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يدخل لان كل واحد منهما له حكم نفسه فلا يصير

تابعاً لغيره فلا يدخل فيه — ومنها — ان المضربة اذا اصابها نجاسة مقدار درهم ونفدت من كل الوجهين تزيد على قدر درهم في احد الوجهين وفي احدهما لا تزيد عند ابي يوسف لا تجوز الصلاة عليها وعند محمد تجوز لان كل واحد من الوجهين له حكم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — ان الخلف اذا اصابته نجاسة متجددة فحقت ثم حكمها بالارض طهرت عندها وعند محمد لا تطهر ولا تصير البلية تابعة للجسومة لانها لو انفردت لا يعجز المسح بالارض فكذلك اذا كانت مع غيرها — ومنها — اذا قرا آية سجدة في ركعتين في صلاة واحدة لا يلزمه عند ابي يوسف الا سجدة واحدة وعند محمد يلزمه لكل مرة سجدة لان السجدة من موجب التلاوة والتلاوة في احدى الركعتين لا تقوم مقام الاخرى — ومنها — اذا اطعم في كفارة ظهارين ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً واحداً في يوم واحد عندهما يجزيه عن احدهما وعند محمد لا يجزيه عن الكفاريتين جميعاً لان كل كفارة من الكفاريتين تقوم بنفسها فتستقل بذاتها فلا تصير تابعة لغيرها كما لو كانت من جنسين مختلفين وكذلك في كفارة يمينين لو اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً في يوم واحد فهو على هذا الاختلاف — ومنها — اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس سراويل فيها التكة من غزلها يمحت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان التكة تقوم بنفسها فلا تكون تابعة للسراويل — ومنها — ما ذكر في الجامع الكبير لو حلف ان لا يأكل اليوم سوى رغيف واحد فاصطنع بزيت او بخل لا يمحت بالاجماع ولو اكله مع اللحم او مع الجوز حنت عند محمد لان كل واحد منها يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف لا يمحت — ومنها — ان اقامة الجمعة بني تجوز عندها وعند محمد لا تجوز لان متى تقوم بنفسها فلا تصير تابعة لمكة — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء عندها لا يقع شيء وعند محمد تقع واحدة لانها تقوم بنفسها فاعتبر حكمها بنفسها وكذلك لو قال لها انت طالق ثلثاً او لا شيء فهو على هذا الخلاف — ومنها — ان الرجل اذا حلف ان لا ينام على هذا الفراش فبسط فوقه فراش آخر ثم نام عليه حنت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان الاعلى يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً للاسفل فلا يكون ثامناً على الفراش المحوف عليه فلا يمحت — ومنها — اذا باع رجلان من رجل شيئاً ثم مات احد البائعين والآخر وارثه ثم ان المشتري وجد به عيباً فاراد ان يرده على الخي فانكر

الحلي ان يكون به عيباً فاراد استخلافه حلف يميناً واحدة على البتات وبكفيه ذلك عند ابي يوسف وعند محمد يحلف في النصف الذي باعه على البتات وفي النصف الآخر على العلم لانهما قاتلان بانفسهما وحكمهما مختلف فاعتبر كل واحد منهما على حدة - ومنها - اذا اجتنبت المرأة تم حاضت وطهرت واغتسلت عند ابي يوسف يكون الفصل من الاول وعند محمد يكون منهما جميعاً لان كل واحد منهما يقوم بنفسه فاعتبر كل واحد منهما بحاله وفائدة هذه المسئلة تظهر في اليمين لو حلفت ان لا تغتسل من هذه الجنابة ثم حاضت واغتسلت بعد الطهر عند ابي يوسف تحنث وعند محمد لا تحنث - ومنها - ان احد الاسيرين اذا قتل صاحبه في دار الحرب لاشيء عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف الا الكفارة لانه تبع لم فصار كواحد من اهل دار الحرب وعند محمد يجب عليه الدية لان له حكماً بنفسه فاعتبر حكمه على حدة - ومنها - ما ذكر في غير المبسوط لو وجد قتيل في محلة فقال اهل المحلة قتله فلان فعند ابي يوسف يحلفون بالله ما قتلوه ولا يزيدون على هذا ويدخل يمين العلم في يمين البتات وعند محمد يحلفون بالله ما قتلوه وما علمنا له قاتلاً سوى فلان ولا يدخل احدى اليمينين في الاخرى - ومنها - اذا احتلف الطالب والمطلوب في راس المال وهو مما لا يتعين فاقاما جميعاً البينة يقضي بسلم واحد عند ابي يوسف لان راس المال من جنس واحد ويدخل احدهما في الاخر وعند محمد يقضي بسلمين لان كل واحدة من اليمينتين تقيده حكماً بنفسها اذا انفردت فاذا اجتمعتا اعتبرت كل واحدة منهما على حدها - ومنها - اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فرجح فيها الفاً وصارت الفين تم دفع اليه الفاً اخرى مضاربة بالثلث وقال اعمل فيها برأيك فخلط المضارب خمسمائة من الالف الثانية بالالف الاولى وربحها تم هلك منها شيء فعند ابي يوسف يكون الهلاك من الربح لان العقد من جنس واحد والمال لواحد فصار للمال الثاني تابعاً لماله الاول وعند محمد الهلاك من ربح المال الاول ومن رأس المال الثاني لان كل واحد من العقدین يقوم بنفسه فلم يصير تابعاً لغيره فيصير حكم كل واحد منهما على حدة كما لو دفع الى رجلين - ومنها - ما سمعت الشيخ الامام زيد بن الياص يقول في المنتقى لو ان عشرة ارطال من لبن امرأة ورطالاً من لبن امرأة اخرى خلطاً معاً فوضع بذلك صبي قال ابو يوسف تجرم صاحبة العشرة وصار الرطل تابعاً للعشرة وقال محمد تجرمان معاً لان كل واحد منهما لو انفرد كان له حكمه بنفسه واذ اجتمعا لم يكن احدهما تابعاً لصاحبه - ومنها - اذا قال الرجل

لامرأة ان تزوجتك فانت طالق وعنده حرقند ابي يوسف يتعلق الامر ان جميعاً بالتزويج لانه عطف المتيق على الطلاق فيتمه في حكمه وعند محمد يقع المتيق في الحال لانه يقوم بنفسه فلا ضرورة في تعليقه بالتزويج فاعتبر حكم كل واحد منها على حدة وليس كالطلاق لانه لا يقوم بنفسه فيتعلق بالشروط

الاصل عند ابي حنيفة ان العارض في العقد الموقوف قبل ثامه كالموجود لدى العقد كمن تزوج امرأة بغير اذنها فاعتزتها عدة قبل الاجازة ارتفع العقد فلا تعمل الاجازة وعند ابي يوسف لا يجعل العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى المقعد على هذا مسائل — منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بمثل قيمته على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم زاد المقعد عليه حتى صار يساوي الفين فالوكيل بالخيار عند ابي حنيفة لانه يملك استئناف العقد في هذه الحالة وعند ابي يوسف اذا مضت مدة الخيار تم البيع ولا يجعل العارض كالموجود لدى العقد وان اجاز ذلك قصداً منه لم يجوز وعند محمد ينسخ العقد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد — ومنها — اذا باع مال ولده الصغير على انه بالخيار ثلاثة ايام فادرك الابن قبل ثلاثة ايام فالاجازة للابن الذي بلغ عند محمد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد فصار كانه باع ملك ولد بالغ فيوقف على اجازته وكذلك هذه وعند ابي يوسف يسقط خيار الاب وبتم البيع لانه سقطت ولايته فاشبه موت الاب — ومنها — اذا بلغ الصبي وقد باع له الوصي شيئاً او اشترى له شيئاً وشروط فيه الخيار روى عن ابي يوسف ان البيع يتم ويبطل الخيار وروى عن ابن سبابة ان الوصي لا يملك اجازة البيع الا برضاء اليتيم بعد البلوغ وله تقضي البيع اذا لم يرض به ولو مات الصبي فالخيار للوصي وينفذ بيعه بمضي المدة قبل البلوغ وبعده وروى ابو سليمان عن محمد في رواية اخرى ان الصبي اذا بلغ في مدة خيار لم يجز البيع بمضي المدة ما لم يجز مثل من باع من مال غيره بغير امره وشروط الخيار فيه لم يجز ذلك العقد بمضي المدة ما لم يجز البيع المالك وهذه الرواية توافق رواية الجامع الكبير في لاب اذا باع مال ولده الصغير بشروط الخيار فادرك الابن — ومنها — ما روى ابو سليمان عن محمد في العبد المأذون اذا اشترى او باع بشروط الخيار لنفسه فحجر عليه مولاة في التات ان البيع موقوف فصار كعبد متجور عليه باع عند سيده بشروط خيار فان هناك يوقف على اجازة المولى وكذلك هنا الا ان يكون عليه دين فح لم يجز باجازه المولى حتى يقضى دينه وروى عن ابي يوسف وهي احدى الروايتين عن محمد ان البيع قد تم ولزم المشتري ان يضمن فمحمد جعل الحجر الطاري



بمنزلة الموجود لدى العقد فصار كأنه باع عند مولاه وهو مجبور عليه فيوقف على اجازة المولى كذلك هنا وابو يوسف يقول سحر المولى يوجب بطلان تصرفه ويمنع من فسخ البيع فاشبه موته ومعاوم انه لو مات بطل خياره وتم البيع وكذلك اذا بطل تصرفه بالتجبر — ومنها — اذا اشترى الرجل عصيراً فصار خمرًا قبل القبض انتقض البيع وقيل بان هذا قول محمد وروى عن ابي يوسف ان البيع لا يبطل — ومنها — ما روى عن محمد انه قال اذا باع شيئاً بشرط الخيار فهلك بعضه والمبيع مما يتفاوت انتقض البيع في الباقي لانه لو جاز البيع في الباقي لتعلق باجازه تملك ما بقي بحصته من الثمن مجهولة ولا يجوز تملكه بثمن مجهول وجعل كأنه باع في الابتداء الحصة مجهولة وليس كما اذا كان العقود عليه مما لا يتفاوت فان حصة الباقي معلومة وروى عن ابي يوسف انه قال لو ان رجلاً باع عبداً بشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فابق العبد ثم اجاز البيع جاز المبيع بخلاف ما قال زفر فلم يجعل ابو يوسف العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وكذلك اذا باع عبد غيره فاجاز المالك بعد ما ابق جاز عند ابي يوسف فلم يجعل العارض على العقد كالموجود لدى العقد وعند محمد وزفر لا يجوز

الاصل عند محمد ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطي له حكم الابتداء وعند ابي يوسف لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا تطيب قبل الاحرام بطيب بقي رأتته بعد الاحرام كره ذلك عند محمد وجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يكره — ومنها — اذا قال الرجل لامراته اذا جامعتك فانت طالق فجامعها قال ابو يوسف اذا اولج وقع الطلاق فان اخرج ثم اولج صار مراجعاً وقال محمد اذا اولج ومكث هنية على ذلك صار مراجعاً فجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يصير مراجعاً الا ان يتخاعنها وكذلك اذا قال لامراته ان لمستك فانت طالق فلسها فاذا رفع يده عنها واعادها ثانية صار مراجعاً عند ابي يوسف وعند محمد اذا لمسها ومكث هنية فلم يرفع يده صار مراجعاً — ومنها — اذا حلف ان لا يدخل هذه الدار فادخله انسان وهو يقدر على الامتناع فلم يمتنع روى عن ابي يوسف انه قال لا يحث وروى عن محمد انه قال يحث (١) فجعل البقاء على الدخول

(١) في اتصال هذا الفرع بالقاعدة السابقة نظر ظاهر وما ذكره في بيانه لا يفيد فان الدخول آتي لا استمرار فيه حتى يجعل فيه بقاء وابتداء والخلاف بينهما من قبل ان ابا يوسف اعتبره في هذه الحالة داخلاً بنفسه لقدرته على الامتناع فحكم بحثه ومحمد لم

كابتدائه واختلف المتأخرون في هذه المسئلة مثل نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة—ومنها—  
 اذا حلف الرجل لا يلبس هذا الثوب فالقاء عليه انسان وهو نائم روى خلف عن محمد  
 قال اخشي عليه ان يمحت في عينه فجعل البقاء على اللبس كابتدائه  
 الاصل عند ابي يوسف رحمه الله ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزبل ملك  
 المالك وعند محمد لا يزبله وعلى هذا مسائل

—منها— ما قال في كتاب الشفعة ان المشتري اذا اتخذ الدار التي اشتراها فجعلها  
 مسجدا ثم جاء الشفيع كان له ان ينقض المسجد بالشفعة عند محمد وقال الحسن بن زياد  
 ليس له ان ينقض المسجد وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف لانه لما اتخذها مسجدا  
 فقد زال ملكه عنها وصارت ملكا لله تعالى —ومنها— اذا قال الرجل لبيده انت لله  
 تعالى عتق عند ابي يوسف وعند ابي حنيفة ومحمد لا يعتق ذكر هذا في كتاب الوقف  
 —ومنها— اذا وهب الرجل لرجل شاة فضي بها ليس للواهب الرجوع فيها وعند محمد له  
 ان يرجع فيها —ومنها— اذا وهب الرجل شاة فاجب الموهوب له على نفسه ان يهدي  
 بها ليس له ان يرجع فيها عند ابي يوسف وعند محمد له ذلك وكذلك لو جعلها هدي  
 متعة او جزاء صيد فهو على هذا الخلاف وكذلك لو كانت بقرة او بعيرا فجعلها بدنة فانه  
 ينقطع حق الرجوع فيها —ومنها— اذا وهب لرجل دراهم فاجب الموهوب له على نفسه  
 ان يتصدق بها فليس له ان يرجع فيها عند ابي يوسف وعند محمد له ذلك —ومنها— اذا  
 كانت له شاة فاجب على نفسه ان يهدي بها جاز له بيعها عند محمد وروى عن ابي يوسف  
 انه ليس له ان يبيعها لانه اوجب لله تعالى حقا فيها فصارت في الحكم كأنها زائلة عن  
 ملكه —ومنها— ان المسجد اذا خرب ولم يبق له اهل لا يعود ميراثا عند ابي يوسف  
 وعند محمد يعود ميراثا —ومنها— اذا قال الرجل لرجل داري هذه موقوفة ولم يزد على  
 هذا صارت وقفا عند ابي يوسف وشبهه بالعتق وعند محمد لا تصير وقفا

باعتبار ذلك فخالفه نعم لو ذكر في صورة المسئلة بعد قوله وهو يقدر على الامتناع فخرج  
 منها ثم دخلها طائعا الخ ما ذكره لظهر وجه ذلك فان الدخول وان كان آتيا الا انه  
 يصير مستمرا بتجدد امثاله كالضرب وقد ذكر قاضيان في فتاواه هذه المسئلة بالزيادة  
 التي ذكرناها ونقل فيها خلافا قلعل هذه الزيادة كانت في نسخة المؤلف فسقطت من  
 فلم الناسخ الاول وتبعه من بعده

## القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة \*

(وبين زفر)

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم فانه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام كما تقول في موت احد الزوجين انه يقوم مقام الدخول في حق الميراث ولا يقوم مقامه في حق الاغتسال وكذلك الغلوة الصحيحة لا تقوم مقامه في حق الفسل وكذلك المانع (١) لا يقوم مقام العين في جواز العقد ويقوم مقامه في جميع المواضع وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام وعلى هذا مسائل — منها — اذا ادرك الرجل الامام في الركوع وكبر لم يصرمدركا لتلك الركعة ما لم يشاركه في الفصل لان الركوع له حكم القيام فاقيم مقامه في جميع الاحكام وعندنا الركوع اقيم مقام القيام في حكم مخصوص فلا يقوم مقامه في جميع الاحكام — ومنها — ان الرجل اذا كان يركع ويسجد فاقنطد بالموسى برأسه لا يجوز عندنا لان الائمة له حكم القيام في حق جواز صلاة الموسى فلا يقوم مقامه في حكم آخر وعندنا لما اقيم هذا مقام القيام في جواز صلواته اقيم ايضا مقام القيام في جواز صلاة غيره — ومنها — ان الرجل اذا قعد في اخر الصلاة مقدار التشهد ثم قهقه فعمله الوضوء لصلاة اخرى عندنا وعنده لا يجب لان القهقهة في خارج الصلاة ولذلك اقيمت مقامها في حق عدم فساد الصلاة فكذلك في حق عدم تجديد الطهارة فلا يجب تجديدها — ومنها — ان امامة المستحاضة بالطهارات لا تجوز عندنا وعنده تجوز لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز صلواتها فقامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الامامة — ومنها — ان المستحاضة اذا توضأت مع سيلان الدم ليس لها ان تمسح على الحففين بعد خروج الوقت عندنا وعنده تمسح مقدار مدة المسح كالطهارات لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الصلاة كذلك يقوم مقامها في حق جواز المسح وتمام مدة المسح — ومنها — ان المسافر اذا نوى الاقامة بعد خروج الوقت اتم صلواته مثل صلاة التحيم عند زفر لان ادراك الوقت في مقدار التحريمة بمنزلة ادراك جميع الوقت في حق حكم النضيلة كذلك قام مقام ادراك جميع الوقت في حق حكم جميع عمل نية الاقامة وعندنا نية الاقامة لا تعمل بعد خروج الوقت — ومنها — ان الرجل اذا كان سائما في شهر رمضان فأكراه على لا فطر فافطر لا قضاء عليه عند زفر لان الاكراه

بالاجماع في حكم النسيان في حق نفي الكفارة فقام مقامه في حق نفي القضاء وعندنا يجب القضاء عليه لفساد صومه - ومنها - ان من قتل صيداً من صيد الحرم جاز له ان يذبح هدياً كفارة لذلك عندنا وعند زفر لا يجزئه الا ان يشتري بقيته هدياً ويذبحه لان ضمان صيد الحرم اقيم مقام ضمان الاموال في امتناع جواز الصوم عنه وكذلك اقيم مقامه في حق امتناع الهدى عنه - ومنها - ان التيمم له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الصلاة وليس له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الرجعة وقطعها عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر له حكم الطهارة بالماء في حق انقطاع الرجعة - ومنها - ان من عتق ام ولد ثم تزوج اربعاً في عتبتها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان عدة ام الولد قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اختها فكذلك قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اربع سواها - ومنها - اذا اراد الرجل ان يطلق امراته للسنة وهي صغيرة او آيسة طلقها في اي وقت شاء ولا يفصل بين طلاقها وجماعها بشهر عندنا وعند زفر يفصل بين طلاقها وبين جماعها بشهر لان الشهر في حق الايسة والصغيرة قام مقام الحيض في حق الفصل بين الطلاقين في ذات الاقراء فكذلك قام مقامه في حق الفصل بين الطلاق والجماع - ومنها - اذا شهد شاهدان انه زنى بالكوفاة وشهد شاهدان انه زنى بالبصرة ردت شهادتهم ولا حد عليهم عندنا وعند زفر عليهم الحد لانهم صاروا قذفة في حق رد الشهادة فكذلك صاروا قذفة في حق اقامة الحد عليهم - ومنها - ان الوكيل بالشراء اذا قبض المبيع كان له ان يجبسه حتى يقبض الثمن من الموكل عندنا وعند زفر لا يجبس لان يده قامت مقام الموكل في حق الهلاك كذلك قامت مقامها في حق الحبس ولو كان سلم الى الموكل ليس له ان يسترده ويجبس كذلك اذا كان في حق يده - ومنها - اذا اخذ الرهن بالسلم جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لانه اقيم مقام العين في حق جواز الفسخ والاقالة في امتناع التحالف اذا فسخ السلم ووقم الاختلاف بينهما قبل قبض راس المالمال كذلك اقيم مقام العين في جواز امتناع الرهن به - ومنها - ان من اشترى عبيدين صفقة واحدة وسمي لكل واحد منهما تمناً تم تبين ان احدهما مدير جاز العقد في العبد عندنا وعند زفر لا يجوز في العبدلان المدير اقيم مقام الحر في فساد العقد عليه كذلك قام مقام الحر في فساد العقد على العبد الذي قارنه في الصفقة - ومنها - اذا استاجر رجلاً ليحمل له ضعماً الى مكان معلوم بدرهم فحمله اليه ثم رده الى ذلك المكان الذي حمّله منه سقطت الاجرة عندنا وعند

زفر لا تسقط ويصير غاصباً يرده الى ذلك المكان لان يده قامت مقام يد المستاجر في الحكم فصار الطعام مسلماً الى رب الطعام اذا اتعي الى ذلك المكان فاذا رده اليه صار غاصباً كما لو سلم اليه حقيقة ثم اخذه ونقله الى ذلك المكان — ومنها — ان الشروط الزائدة تقوم مقام الشروط التي في صلب العقد في حق فساد العقد ولا تقوم مقامها في امتناع الجواز عند اخراجها ورفعها عندنا وعند زفر يقوم مقامها في حق امتناع الجواز والنفاذ عند اخراجها ورفعها ببيانها اذا باع شيئاً الى وقت الحصاد او الدياس او قدوم الحاج او المهرجان كان العقد فاسداً الا في قول ابن ابي ليلى فان اخرج هذه الشروط عن العقد قبل تمكنه عاد العقد الى الجواز عندنا وعند زفر لا يعود وبه قال الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي — ومنها — ان الجدة يقوم مقام الاب في تزويج الصغير والصغيرة والتصرف في المال ولا يقوم مقامه في حق استتباع الصغير والصغيرة في الاسلام والردة عندنا وعند زفر يقوم مقام الاب ويستتبع احفاده في الاسلام والردة الاصل عند اصحابنا الثلاثة انه يجوز ان يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمخني بطراء عليها ويحدث فيها عندنا وعند زفر متى وقع الشيء جائزاً او فاسداً لا يتقلب عن حاله لمخني بطراء عليه ويحدث فيه الا بالتجديد والاستئناف وعلى هذا مسائل

— منها — اذا باع عبداً بشرط الخيار فرب يوم الفطر نتوقف صدقة الفطر حتى يتبين من يؤول اليه الملك عندنا وعند زفر لا نتوقف ولكنها واجبة على من له الخيار لان الملك عنده لمن له الخيار فالصدقة تجب عليه — ومنها — اذا باع شيئاً الى الحصاد او الى الدياس فحكم ذلك البيع موقوف الى اخراج ذلك الشرط ان اخرج قبل تمكنه جاز والا فلا عندنا وعند زفر العقد فاسد فلا ينقلب جائزاً وان اخرج هذا الشرط — ومنها — ان المكروه على البيع اذا باع مكروهاً كان البيع موقوفاً الى الرضا ان رضي جاز وان لم يرض لم يجوز وعند زفر البيع فاسد وان رضي المكروه بعد ذلك لانه وقع فاسداً فلا يعود الى الجواز الا بالتجديد والاستئناف — ومنها — اذا وكل وكيلاً بشراء عبد فاشتري نصفه يتوقف شراؤه على النصف الآخر ان اشتراه كله جاز عندنا وكان لموكله وعند زفر يفسد هذا النصف عليه ولا يتوقف على ظهور الشراء في النصف الآخر — ومنها — اذا اشترى شيئاً مراجعة ولم يسم ثمناً فنفاذ البيع موقوف على تسمية الثمن وصيرورته معلوماً في المجلس ان سماه ورضي به نفذ البيع عندنا وعند زفر لا ينفذ العقد ولا يجوز ان سمي مقدار الثمن بعد ذلك — ومنها — اذا اشترى نصراني من

نصراني خمرًا ثم اسلم احدهما قبل القبض فسد البيع ويوقف الفساد فيه فان صارت  
 الخمر خلأً جاز عندنا وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف الى ارتفاع الفساد — ومنها —  
 اذا باع عبدًا فابقي من يد البائع قبل القبض وقف فساد البيع ان رجع العبد قبل  
 الفسخ جاز المقد وقد وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف فساد العقد على ارتفاع الابق  
 — ومنها — اذا باع عبدًا بجمارية وسلم الجارية ولم يقبض العبد حق هلك في يد  
 بائعه انتقض البيع فان اعتق الجارية قابضها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز — ومنها —  
 اذا نقد مال الصرف او رأس مال السلم من مال غيره يتوقف على رضاه عندنا وعند  
 زفر لا يتوقف ولا يعمل رضاه شيئًا — ومنها — اذا تزوج امرأة على عبد وقبضته ثم  
 طلقها قبل الدخول بها ثم اعتق المولى العبد قبل قضاء القاضي بالرد لا يجوز عتقه في  
 شيء منه عند علمائنا وعند زفر يجوز عتقه في نصفه ولو اعتقته الزوجة قبل القضاء بالرد  
 جاز عتقها في الكل عندنا وعند زفر عتقها في النصف فلا يتوقف انفساخ عتقه على قضاء  
 القاضي — ومنها — ان المدير اذا حفر بئرًا في الطريق فوقع فيه انسان فمات وضمن  
 المولى قيمته لمولى المجني عليه فقبض المولى قيمته موقوف ان لم يقع فيها غيره سلت القيمة له  
 وان وقع فيها غيره يشركه ولي الجناية الثاني في القيمة فظهر ان رقبته تكون موقوفة  
 عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يغرم المولى للثاني قيمة اخرى ولا يتوقف حكم الدفع على  
 ظهور وقوع ثان لانه ضمان ملك رقبته وكذلك الجواب عن جنابة المكاتب — ومنها —  
 اذا استأجر الرجل دابة ولم يسم راكبها او ثوبًا ولم يسم لابسه والبسه غيره لزمه الاجر  
 المسمى عندنا ويوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس وعند زفر يجب اجر  
 المثل ان استعمله ولا يتوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس — ومنها —  
 اذا استأجر دارًا على انه ان اسكنها فصارًا فاجرتها عشرة دراهم وان اسكنها بقالًا  
 فاجرتها خمسة دراهم جازت الاجارة وله الاجر المسمى ايها اسكن عندنا وعند زفر لا  
 تجوز هذه الاجارة لان هذه الاجرة في الحال مجبولة فلا يتوقف صحة الاجارة على  
 ظهور المقدار في الحال الثاني وكذلك اذا استأجر صاحب الحانوت رجلًا يطرح عليه  
 العمل بالنصف جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان اجرته في الحال مجبولة فلا تتوقف  
 صحة الاجارة على ظهور مقداره في ثاني الحال — ومنها — اذا استأجره دابة ليحمل  
 عليها حملًا ولم يسم الحمل كان فساد الاجارة موقوفًا عندنا ان حمل عليها حملًا وسلمت

الدابة كان له المسمى وان هلك الدابة كان عليه القيمة والاجارة فاسدة وعند زفر لا  
 يجب المسمى وان سلت الدابة او لم تسلم لان العقد وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً بعده  
 الا بتجديد العقد — ومنها — اذا باع الرجل بشرط الخيار الى الابد ثم ابطال هذا الشرط  
 في الثلاثة جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز لانه وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً الا  
 بتجديد عقده — ومنها — اذا اعتق الرجل رقبة عن احدى كفارتي ظهارين ولم ينو احداها  
 بعينها توقف الجواز عن احداها على نيته في تعيين احداها عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف  
 الجواز لانه لم ينو عن احداها بعينها فلا ينقلب الى احداها بعد وقوعه في الابتداء  
 بصفة الجهالة — ومنها — ان من جاوز الميقات من اهل الآفاق بغير احرام ثم رجع اليه  
 قبل ان يدخل مكة سقط عنه الدم الذي وجب عليه لمجاورة الميقات بغير احرام عند  
 علمائنا وعند زفر لا يسقط لانه وجب عليه فلا يسقط عنه بالعود وعندنا كان موقوفاً  
 على ظهور العود قبل تاكده بالطواف — ومنها — ان غير الافاقي اذا دخل مكة بغير احرام  
 لزمه الاحرام فان عاد الى الميقات من عامه ذلك واحرم بحجة الاسلام سقط عنه الدم  
 بدخوله مكة بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط عنه الدم لانه وجب عليه  
 بدخوله مكة بغير احرام فلا يسقط بظهور العود والحج في عامه ذلك كما لو تحولت السنة  
 — ومنها — اذا اشترى الرجل قلباً وثوباً بعشرين درهماً ووزن القلب عشرة دراهم ثم  
 قد المشتري عشرة دراهم ثم افترقا فالعشرة المنقودة عن القلب خاصة لان العقد كان  
 موقوفاً فلما لم ينقد غيرها انصرفت هذه الى القلب لانه احوج وعند زفر العشرة عنهما  
 جميعاً لانه حين تقد كان من ثمنها اذ لم يعين فلا ينقلب الى احدهما بالاتفاق وكونه  
 احوج الى القبض — ومنها — اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته خياطة رومية  
 فلك درهم وان خطته خياطة فارسية فلك نصف درهم توقف جواز العقد على ظهور  
 العمل عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف — ومنها — اذا باع قفيزاً من حنطة او شعير من  
 صبرة فهلك الصبرة لا قفيزاً انصرف البيع اليه عند علمائنا وان وقع العقد في الابتداء  
 على قفيز شائع وعند زفر لا تنصرف — ومنها — اذا وصى بثلاث هذه الغنم فهلك الغنم  
 الا تلتها انصرفت الوصية الى الثلث الباقي وان وقعت في الابتداء في الثلث مشاعاً عند  
 علمائنا وعند زفر لا تنصرف الى الباقي — ومنها — اذا باع شيئاً بغير رقه ثم علم بالرقم في  
 المجلس جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز — ومنها — اذا وكل وكيلاً يقبض الدين الذي له على  
 فلان وقال له لا تقبض درهماً دون درهم فقبض درهماً درهماً حتى اتى على جميع الدين

لم يكن مخالفاً عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يكون مخالفاً—ومنها— إذا ركع المقتدي قبل امامه يوقف ركوعه على مشاركة امامه في ركوعه فان شاركه الامام في ركوعه جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز ركوعه ولا يتوقف على ظهور المشاركة للامام—ومنها— ان مصلي الظهر اذا ترك القعدة في الرابعة وقام في الخامسة توقف خروجه من الفريضة على السجود ان سجد فقد خرج من الفريضة وان عاد الى الجلوس قبل السجود جازت صلاته عند علمائنا الثلاثة وعند زفر لا يتوقف خروجه وتفسد صلاته بنفس القيام المستقيم — ومنها — ان المسافر اذا أمّ بقوم مقيمين وقعد الامام قدر التشهد ثم قام الى قضاء الركعتين رجل من المؤتمين قبل سلام الامام توقف خروجه من صلاة الامام على السجود ان سجد خرج من صلاته حين قام وان لم يسجد حتى قام الامام الى اتمام صلاته ونوى الاقامة وجب على المؤتم ثم رفض ما فعل ومتابعة امامه وان لم يفعل لم تجز صلاته عند علمائنا وعند زفر صلاته جائزة وانقطعت الشركة بينه وبين امامه عند قيامه ولم يتوقف خروجه من صلاة امامه—ومنها— اذا كبر الامام تكبيرة الافتتاح لصلاة الجمعة توقفت جمعته على مشاركة القوم الى ان يرفع رأسه من الركوع عندنا وعند زفر لا يسير دخالاً في الجمعة اذا شاركوه بعد ذلك ما لم يشاركوه منذ افتتاحها ومسائل هذا الباب كثيرة لا تحصى وما ذكرنا فيه كفاية لمن اهتدى

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان العارض في الاحكام انتهاء له حكم يخالف حكم الموجود ابتداءً وعند زفر حكمه حكم الموجود ابتداءً وعلى هذا مسائل — منها — اذا باع الرجل عبداً فابق قبل القبض لا يبطل البيع عندنا وعند زفر يبطل البيع ويجعل العارض الموجود في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً — ومنها — اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء اجل السلم لا ينقضى عقد السلم عندنا وعند زفر ينقضى ويجعل الانقطاع العارض في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً — ومنها — اذا قتل العبد المبيع قبل القبض في يد البائع بضمن المشتري قيمته نقتان واخذ القيمة من القاتل لا يفسد ولا ينقض البيع عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يفسد البيع وينقض ويجعل العارض الموجود بعد العقد كالموجود لدى العقد ابتداءً -- ومنها — ان اشيع اذ اعترض في عقد الاجارة او في عقد الرهن لا يفسد عندنا وعند زفر يفسد ويجس الشيع العارض كالموجود لدى العقد — ومنها — اذا مات الشاة المبعة في يد البائع فدفع البائع جلد لها جاز للمشتري اخذه مذبوحاً بجمسته من الثمن عندنا وكذلك الجواب



فيا اذا كانت رعتا فديع جلدھا كان رعتا بحصته من الدين وعلى قياس قول زفر يطل  
 الزمن والبيع — ومنها — ان القوم اذا تفرقوا عن صلاة الجمعة بعدما قيد الامام الركعة  
 بالسجدة فان ذلك لا يمنع من المضي عندنا وعند زفر يمنع ويجعل اعتراض فرار القوم  
 بقرعة فرارهم وتفرقهم عند التحريمة — ومنها — ما قالوا في رجل باع ثوباً لغيره بغير  
 امره فخطاه المشتري قيصاً ثم اجاز المالك البيع روى عن ابي يوسف انه يجوز البيع  
 لان التمليك يقع بالاجازة للعقد وهو ثوب وقد وجد فصيح وعند زفر لا يجوز لان  
 الاجازة للعقد تقع تمليكاً وقد خرج الثوب عن كونه ثوباً لانه قيص لان عنده  
 العارض كالموجود لدى العقد

الاصل عند اصحابنا ان مالاً يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله وعند زفر لا يكون  
 وجود بعضه كوجود كله وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اذن لعبد في نوع من التجارة صار مأذوناً في جميعها وعند زفر لا  
 يكون مأذوناً في غير ذلك النوع الذي اذن له فيه ما لكه — ومنها — ان من تزوج امرأة  
 على خمسة دراهم فانه يكمل لها عشرة دراهم وصار بعض العشرة كذكر كلها لان العشرة  
 في باب المهر لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها وعند زفر لها مهر المثل فصار كأنه  
 تزوجها ولم يسم لها مهر مثلها كذا هنا — ومنها — ان من اوجب على نفسه ركعة لزمه ان  
 يصلي ركعتين لان ذلك لا يتبع بعضه فذكر احدهما كذكر كليهما وعند زفر لا يلزمه شيء  
 لان الركعة الواحدة ليست بصلاة فلا يجعل ذكر الركعة كذكر الركعتين — ومنها —  
 اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا حضت نصف حيضة لم يقع الطلاق ما لم تحض  
 حيضة كاملة لانها لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصلهم وعند زفر اذا  
 رأت الدم خمسة ايام وقع الطلاق ولا يجعل ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصله  
 — ومنها — ما قال ابو يوسف لو ان رجلاً اوجب على نفسه ركعتين بغير قراءة او بغير  
 وضوء لزمته لان ذلك مما لا يتبع بعضه فذكر بعضه كذكر كله وعند زفر لا يلزمه شيء  
 لان الصلاة بغير وضوء وبغير قراءة لا تكون مشروعة — ومنها — ما قال اصحابنا ان المرأة  
 اذا طهرت من حيضتها في آخر الوقت وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكنها الاغتسال فيه  
 والتحرية للصلاة لزمها عندنا صلاة ذلك الوقت وعند زفر لا يلزمها شيء وحجة اصحابنا  
 ان التحريم اذا لزمها لادراك وقتها فكذلك ما بعد التحريم يلزمها لان الواجب  
 لا يتبع بعضه — ومنها — ما قال اصحابنا اذا اسلم الكافر وادرك الغلام في آخر الوقت ولم

يبقى من الوقت الا قدر ما يمكنه التحريم للصلاة لزمه فرض تلك الصلاة لما ذكرنا من المعنى من لزوم فعل التحريم لادراك ذلك القدر من الوقت ولزوم ما بعدها من الركعات لان الوجوب لا يتبعض وكذلك في المرأة التي عادت في الحيض دون العشرة اذا انقطع دمها وقد بقي من الوقت قدر ما تقتل وتتحرم تلزمها تلك الصلاة وعند زفر لا تلزمها تلك الصلاة — ومنها — قال علماؤنا الثلاثة اذا اغشى على انسان في آخر الوقت وبقي على ذلك اياماً لا يلزمه فرض تلك الصلاة عندنا وعند زفر اذا لم يبق من الوقت مقدار ما يقدر فيه على تمام صلاته فاغشى عليه لزمه قضاء تلك الصلاة — ومنها — اذا نزع احدي جرموفيه بعد ما مسح عليهما ينتقض مسحه في الجرموفين جميعاً لان انتقاض المسح لا يتبعض كما اذا نزع احدي خفيه وعند زفر لا ينتقض المسح بالجرموق الآخر — ومنها — قال اصحابنا اذا اشترى داراً فنظر الى حيطانها يطل خيار الرؤية وعند زفر له خيار الرؤية ما لم يدخلها لان عندنا خيار الرؤية لا يتجزأ ولا يتبعض فاذا بطل خياره في البعض بطل خياره في الكل

الاصل عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله ان الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر معتبر وعلى هذا مسائل

— منها — قال اصحابنا اذا قال لغيره طلق امرأتي تطليقة رجعية فطلقها بتطليقة باينة انه يقع تطليقة رجعية لانه خالف في الصفة فلم يعتبر خلافه وعند زفر لا يقع شيء لانه خالف ما امر به فصار كأنه طلقها بغير امره — ومنها — قال اصحابنا اذا شهد احد الشاهدين انه طلق امرأته بتطليقة باينة والاخر شهد انه طلقها بتطليقة رجعية فانه تقبل شهادتهما على تطليقة رجعية وقال زفر لا تقبل شهادتهما

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان القليل من الاشياء معفو عنه وعند زفر لا يكون معفو عنه وعلى هذا قال اصحابنا ان الخارج من غير السيلين اذا قل ولم يسلم عن رأس الجرح لا يوجب تقض الطهارة وعند زفر يوجب تقض الطهارة ولا يعفى عنه وان كان يسيراً — ومنها — قال اصحابنا اذا سجد في صلاة سجدة واحدة على موضع نجس ثم اعاد تلك السجدة على موضع طاهر عند ابني يوسف تجزيه وعند زفر لا تجزيه وفسدت صلاته لان السجدة التي كانت على موضع نجس افسدت الصلاة وعندنا لا تفسد ولا يعقد بها لانه عمل يسير — ومنها — لو تذكر في الصلاة وهو قائم على موضع نجس ثم سار فوقف على موضع طاهر لم تفسد صلاته ما لم يركع او يأت بركن تام بعد وقوفه على النجاسة هذا عند ابني يوسف لانه

في حيا القليل فبقي عنه وعند زفر لو وقف على موضع النجاسة يحكم بفساد صلاته — ومنها —  
لو صلى على أرض قد كان فيها خمر أو قي أو بول أو عذرة وقد جفت وذهب أثرها جازت  
صلاته عندنا لأن الأرض قد نشفت النجاسة ولم يبق إلا اليسير واليسير معفو عنه وعند  
زفر صلاته فاسدة لأنه بقي عليها شيء من النجاسة وإن قلت فلا يعني عنه كالإسقاط  
— ومنها — قال أصحابنا من اعتق عن كفارة يمينه رقبة عوراء تجزيه لأن العور عيب  
قليل بغيره وعند زفر لا تجزيه — ومنها — قال أصحابنا إن المرأة لو وجدت بالعبد الذي  
نكحت عليه عيباً قليلاً ليس لها أن تروه وعند زفر لها أن تروه ولا يعني عنه كالعيب  
الكثير بالإجماع — ومنها — قال أصحابنا لو حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها  
فاخذ في النقلة في الحال والساعة لم يحنث عندنا وعند زفر يحنث وكذلك الاختلاف  
لو حلف أن لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فتزل من ساعته لم يحنث عندنا وعند  
زفر يحنث وكذلك الاختلاف في اللبس إذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لابس  
فانزعه من ساعته لا يحنث عندنا وعند زفر يحنث ولا يعني عن اليسير في هذه الأشياء  
كلها — ومنها — قال أصحابنا إن الشهود إذا ذكروا الدار المحدودة بثلاثة حدود يقضى  
عندنا بشهادتهم خلافاً لزفر لأن العين وإن صارت معلومة بالقدر غير معلوم وإن الحد  
الرابع إذا جهل لم يمكنه القضاء بالجهالة في وجه الجهالة تمنع صحة القضاء وأصحابنا قالوا العين  
صارت معلومة والقدر أيضاً في الحد الرابع معلوم من وجه العلم بطريقه ولكنه بنوع  
جهالة يسيرة وهو أنه لا يدري يقضى على استواء الحد أو على اعوجاجه فكان معلوماً من  
وجه مجهولاً من وجه فقلت الجهالة وهي نادرة يسيرة في حد رابعها فلم تعارض المعلوم فلم  
يسقط عمل المعلوم فصار كما إذا أشار إلى الثوب المطوي من غير علم بمقدار الأذرع  
— ومنها — قال أصحابنا الصائم إذا بقي بين امتناعه شيء فابتلعه أنه لا كفارة عليه  
وعند زفر عليه الكفارة — ومنها — قال أصحابنا إن الجهالة اليسيرة في المعقود عليه أو  
في الثمن في المجلس معفو عنها وعند زفر غير معفو عنها وعلى هذا قال أصحابنا إذا وجد  
القليل من رأس مال السلم زيوافرده واستبدل به في المجلس لا ينقض عقد السلم برد ذلك  
القدر عندنا ولا بمقداره وعند زفر ينقض السلم بذلك القدر وسأوى بين القليل والكثير  
الأصل عند علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر رحمهم الله أن  
العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم وعند زفر الذي يظهر به الحكم كالذي يتعلق  
به الحكم وعلى هذا قال أصحابنا إذا شهد شاهدان أنه قال لعبد أن دخلت هذه الدار

فانت حر وشهد آخرا ان العبد دخل الدار وقضى القاضى بعقته ثم رجع الشهود جميعاً فانه لا ضمان على شاهدي الدخول عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يضمن الفريقان لان وجوب العتق ظهر بشهادتهم\* وعلى هذا قال اذا رجع شهود الاحصان لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان وجوب الرجم ظهر بشهادتهم

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل وعند زفر تعمل\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا ظاهر اربع نسوة له ثم اعتق بعدهن رقاباً ولم ينوعن كل كفارة بعينها اجزأه لان الجنس واحد فاستغنى عن نية التمييز وعند زفر لا يجزئ به لان نية التمييز في الجنس شرط\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من ظاهر اربع نسوة ثم اعتق رقبة عنهن جاز له ان يصرفها الى واحدة منهن وعند زفر لا يجوز لان النية في الاعتاق قد عملت عملها فتوزعت الرقبة على الكفارات كلها فلا يصح ذلك\* وعلى هذا قال اصحابنا 'الرجل اذا قال لاسرأته انت على حرام ونوى اثنتين لا يقع الا واحدة ولا تعمل تلك النية لان حرمة الواحد جنس واحد فلم تعمل النية الواحد جنسين وعند زفر ترفع اثنتان وعملت النية فيها



### ﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة ﴾

( وبين مالك رحمهم الله )

الاصل عند علمائنا الثلاثة ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق لا حاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رضي الله عنه القياس الصحيح مقدم على خبر الاحاد\* وعلى هذا قال اصحابنا ان المني نجس يطهر بالفرك عن الثوب اذا كان يابساً واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك رضي الله عنه لا يطهر الا بالفسل باماء كالبول\* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل التامس لا يفسد الصوم واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يفسد الصوم واخذ في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان نكاح الامة على الحرة يجوز واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك لا يجوز واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا لا يجوز للعد ان يتزوج اكثر من اثنين واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز ان يتزوج باربع كلوا واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان

الدية لا تصح الا بالقبض (١) وكذلك الصدقة واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز لانه عقد  
 لا فاشبه البيع \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الكفارة معتبرة في النسب واخذوا في ذلك  
 بالخبر وعند مالك الكفارة معتبرة في الدين \* وعلى هذا قال اصحابنا ان السعاية في باب  
 العتق لها اصل في الوجوب على العبد واخذوا فيه بمحض أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعند مالك ليس لسعاية العبد اصل في باب العتق واخذ فيه بالقياس وتابعه  
 الامام ابو عبد الله الشافعي رحمه الله في هذه المسائل \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الزيادة  
 على تطليقة واحدة سنة وان كانت متفرقة في الجهات مختلفة واخذوا في ذلك بالخبر وعند  
 مالك رضي الله عنه الزيادة على الواحدة ليس بسنة واخذ فيه بظاهر الآية اذ لا سبيل الى  
 القياس في هذا الحكم فاعتبر بظاهر الكتاب وترك الخبر لان ظاهر الكتاب اقوى من  
 اخبار الاحاد وعلى هذا اقل اصحابنا ان من طلق امراته وهي من اهل الحيض ثم ارتفع  
 حيضها انه لا تنقض عليهما لم تبلغ المدة التي يحكم بكونها آيسة ثم تمتد بمد ذلك بثلاثة  
 اشهر واخذوا فيه بمحدث علي رضي الله عنه وعبد الله وفيه انها قال انه قال لعائشة بن قيس  
 لقد حبس الله عليك ميراثها وعند مالك اذا انقضت بعد ارتفاع الحيض تسعة اشهر  
 انقضت عدتها وهو اخذ في ذلك بالقياس لان القياس يعتبر فيه حكم البدل عقيب  
 العجز عن الاصل فالحيض اصل والا شهر بدل وقد قيل بان هذا الذي ادعاه مالك  
 في هذه المسئلة قول عمر رضي الله عنه وليس ذلك بصحيح \* وعلى هذا قال اصحابنا اقل  
 الحيض ثلاثة ايام ولياليها واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك ابن انس رضي  
 الله عنه مقدر بساعة وقاسه على سائر الاحداث \* وعلى هذا قال اصحابنا طلاق السكران  
 وعتاقه واقع واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك رضي الله عنه لا يقع وقاسه على الصبي  
 والمجنون بطله انه لا يعقل \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الجماعة يقتلون بواحد واخذوا في  
 ذلك بمحدث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعند مالك لا يقتلون بالواحد واخذوا في  
 ذلك بالقياس وتركوا الخبر وعلى هذا قال اصحابنا اذا لم يقف بعرفة نهرا ووقف ليلا  
 يجرئه عن حجته اخذوا في ذلك بالخبر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

(١) لعل مراده انها لا تتم بدون القبض كالصدقة والا فعقد ما يصح مجرد الايجاب  
 بدون احتياج الى القبول ايضا لانها عقد تبرع لا معاوضة كالبيع ولذلك لو حلف لا يهب  
 فوهب ولم يقبل الموهوب له حنث وانما احتج في ملك الموهوب له الى قبوله لئلا يلزمه شيء  
 بدون التزامه

من أدرك عرفة ليلاً أو نهراً فقد أدرك الحج وعند مالك رضي الله عنه لا يجوز لأن  
 الليلة تابعة لليوم الذي بعدها وأخذ بالقياس وترك الخبر\* وعلى هذا قال أصحابنا إن القصاص  
 إذا كان بين اثنين فعلى أحدهما ليس للآخر أن يستوفي القصاص أخذوا فيه بالخبر الذي رواه  
 محمد بن الحسن عن أصحابنا في الزيادات وعند الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن  
 الآخر يستوفي القصاص ولا يسقط حقه بغيره عنه فاسد على سائر الحقوق\* وعلى هذا قال  
 أصحابنا لو أن رجلين قتلوا رجلاً أحدهما عامداً والآخر مخطئاً لا قصاص عليهما عندنا  
 وعند الإمام مالك رضي الله عنه يجب القصاص على العائد فقام حالة الاجتماع على  
 حالة الانفراد فإن قيل عندكم خبر الواحد مقدم على القياس الصحيح إذا كان مروياً  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر في بعض هذه المسائل غير مروى عن النبي عليه  
 السلام قيل له إذا كان القياس مخالفاً له فالظاهر أنهم قالوا ذلك رواية عنه عليه الصلاة  
 والسلام فصار سبيله سبيل الأحاد

الأصل عند الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن العزم على الشيء بمنزلة المباشرة  
 لذلك الشيء وليس العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء عندنا وعلى هذا مسائل  
 — منها — ما قال أصحابنا أن الرجل إذا عزم أن يطلق امرأته لا يقع عليها شيء  
 ما لم يقع الطلاق وعند الإمام مالك رضي الله عنه يقع بنفس العزم\* وعلى هذا قال  
 أصحابنا لو حلف ليفعلن كذا في المستقبل لم يحنت مادام يرجي منه ذلك الفعل وعند  
 الإمام مالك رضي الله عنه إذا عزم بقلبه أن لا يفعل ذلك العمل أو على أن يفعل ذلك  
 الفعل يحنت في يمينه وقال سعيد ابن المسيب إذا مضى شهر ولم يفعل حنت سيفه يمينه

### ❦ القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا ❦

(وبين ابن أبي ليلى)

الأصل عند ابن أبي ليلى أن من ملك شيئاً بنفسه ملك تفويضه إلى غيره وعندنا  
 يجوز أن يملك في بعض المواضع ولا يملك في بعضها\* وعلى هذا قال أصحابنا أن المودع لا  
 يملك الإيداع إلى غيره لأنه رضي المالك بحفظه ولم يرض بحفظ غيره والباس متفاوتون  
 في الحفظ وعند ابن أبي ليلى يجوز له أن يودع إلى غيره لأنه ملك الحفظ فيملك تفويضه

❦ تأسيس — ٧ ❦

الى غيره\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من وكل وكيلًا بشراء شيء ليس له ان يوكل غيره الا ان يقول له ما صنعت من شيء فهو جائز وعند ابن ابي ليلى يجوز ان يودع غيره ويوكل غيره\* وعلى هذا قال اصحابنا انه لا تجوز الشهادة على الشهادة برجل واحد الا بشهادة رجلين وعند ابن ابي ليلى تجوز لانه ملك ان يقم الشهادة بنفسه فيملك ان يقم مقام نفسه\* وعلى هذا قال اصحابنا ان العبد اذا سعى للشريك الذي لم يعتق لم يرجع على المعتق عندنا وعند ابن ابي ليلى يرجع العبد على المعتق لان غير المعتق ملك التضمين فيملك ثنويضه الى غيره واقامته مقام نفسه

الاصل عند ابن ابي ليلى في باب المعاملات ان العقد اذا ورد الفسخ على بعضه انسخ كله\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى في المسلم اذا ترك بعض رأس المال واخذ بعض المسلم لم يميز عند ابن ابي ليلى وينسخ ذلك السلم لانه انسخ فيما اخذه فينسخ فيما بقي وعندنا لا ينسخ فيما بقي\* وعلى هذا قال علمائنا وابن ابي ليلى ان المودع اذا اخذ بعض الوديعة وانقذه ثم جاء بما اتفق وخطه بما بقي ثم هلك الكل فانه يضمن الكل بعضه بانقاذه وبعضه بالخلط وعندنا لو اتفق بعضه ولم ينق البعض ثم هلك الباقي انه يضمن ما اتفق ولا يضمن ما بقي وعنده يضمن ما اتفق وما بقي عنده لانه انسخ العقد فانسخ فيما بقي وعندنا لا يضمن فيما بقي ويضمن فيما اتفق

الاصل عند ابن ابي ليلى انه يعتبر حقوق الله تعالى بحقوق العباد\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التوكيل باستيفاء الحدود جائز واعتبره بالحقوق التي هي مختصة بالعباد كالديون وغيرها وعندنا لا يجوز\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التقادم لا يسقط الحدود قياسا على حقوق العباد وعندنا يسقط الا حد القذف وعلى هذا قال في شاهدين شهدا على رجل بمال وشهد آخران على الاولين انهما زانيان او شاربا خمرانه نقبل شهادتهما وتبطل شهادة الاولين لانها انشأ عليها حق الله تعالى فصار كما لو انشأ حقاً للعباد

الاصل عند علمائنا ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة ولا كثرتها في فساد وعند ابن ابي ليلى ان الجهالة اذا قلت لا تؤثر في فساد العقد وان كثرت توجب فساد\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج يقع الطلاق على المنكحة عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يصح التعليق وان خص التعليق يصح لانه اذا عم كثرت الجهالة واذا خص قلت الجهالة\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل عبد اشتريه فهو حر ثم اشترى عبداً صح تعليقه ووقع

العتق عم او خص وعند ابي ليلي اذا عم لا يقع واذا خص يقع وعلى هذا قال اصحابنا اذا باع الرجل شيئاً بشرط البراءة من كل عيب جاز ذلك البيع عندنا وعند ابن ابي ليلي لا يصح البيع الا ان يعين نوعاً من العيوب ثم يرجع وقال لا يجوز ما لم يشر الى العيب\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لاخر مالك علي فلان من الدين فعلي ان الكفالة جائزة على كل حال وعنده لا يجوز ما لم يقل مالك علي فلان من الدين من درهم الى الف درهم او الفين فعلي فان قال هذا يصح والا فلا لانه اذا قال من درهم الى الف فقد قلت الجهالة واذا لم يقل ذلك فقد كثرت الجهالة واذا كثرت الجهالة منعت صحة العقد وهو عقد الكفالة\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلي اذا باع شيئاً من رجل بالف درهم الى التبريز او الى المهرجان ان البيع جائز بخلاف ما لو باع شيئاً الى ان يهب الريح او الى ان تمطر السماء فان الجهالة في الوجه الاول قليلة لانه مما يعرفه بعض الناس وفي الوجه الثاني الجهالة كثيرة لانه لا يعرفه احد من الناس وعندنا لا يجوز لان هذا مما تقع المنازعة فيه الى الحاكم وهذا ظاهر

الاصل عند ابن ابي ليلي ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين مختلفين لانه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الاول وعلى هذا مسائل

— منها — ان الكفالة تبرئ ذمة المكفول عنه كالحالة لان الحق الواحد لا يجوز ان يكون في محلين مختلفين كالعين الواحدة وهذا قول ابن ابي ليلي وعندنا لكفالة لا تبرئ ذمة الاصيل\* وعلى هذا قال في الطالب اذا اخذ كفيلاً بنفس المطلوب ثم لقيه ثانياً واخذ كفيلاً آخر بنفسه ان الكفيل الاول يبرئ لان حق التسليم كان على الاول فلما وجب على الثاني بريء الاول لان الحق الواحد لا يكون في محلين مختلفين كالعين الواحدة وعندنا لا يبرأ الاول لان هذا حق وجب عليه وهو مما يجب ولا يشاهد فيجوز ان بوصف في محلين وليس كالعين لان العين لا تجوز ان تكون في محلين مختلفين

### القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا\*

(وبين الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن دريس الشافعي رحمه الله تعالى) الاصل عند علمائنا رحمه الله تعالى ان صلاة المقتدى متبعة بصلاة الامام ومعنى تعلّقها انها تفسد بفساد صلاة الامام وتجوز صلاته بجوازها ويدل عليه قول لرسول صلى



الله عليه وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي ان صلاة المقتدي غير متعلقة بصلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الطاهر اذا اقتدى بالجنب او بالحدث وهو لا يشعر ان صلاته لا تجوز عندنا وعند ابي عبد الله تجوز صلاة المؤتم ولا تجوز صلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الامام اذا سلم وعليه سجدة السهو فان سعى الامام ولم يسجد فلا يسجد على المقتدي وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يسجد المقتدي \* وعلى هذا قال اصحابنا المؤتم اذا خرج من صلاة امامه وانفرد بنفسه فيما بقي من صلاته نفسد صلاته وعند ابي عبد الله لا نفسد صلاته وجاز له اقامتها بالانفراد \* وعلى هذا ان مصلي الظهر اذا اقتدى بمصلي العصر انه لا يجوز عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قالوا ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز عندنا وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان اقتداء المفتوض بالمفتول لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا لا صلاة للقائم الراكع الساجد خلف المومي وهو قول زفر وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من صلى ركعة واحدة ثم اقيمت الصلاة لم يكن له الشروع في صلاة الامام من غير تجديد التكبيرة عند علمائنا وعنده يجوز \* لنا ان ذلك خروج من صلاته الى صلاة امامه فاحتاج للغروج من صلاته الى سلام او كلام \* وعلى هذا قال علمائنا في الامام يصلي بالقوم صلاة الخوف ان الامام يصلي بكل طائفة ركعة وسجدةتين فاذا صلى بالطائفة الاولى ذهبت الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم ركعة ثم تشهد وسلم ثم ذهبت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءته الطائفة الاولى فيصلون الركعة الثانية وحدائنا لان في اتمام صلاة انفسهم وحدائنا بعد ما اتموا اتماما مع الامام وفي قول ابي عبد الله (١) اثبتون جميعا \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده في اي صلى بقوم اميين وقارئين صلاة الكل فاسدة لان الشركة قد صحت يعني صلاة الامام والاميين والقارئين فاسدة لان الشركة قد صحت بينهم جميعا في عقد الصلاة لان القراءة ليست من شروط القرينة فصار الامي والقاريء فيه سواء فلما صحت الشركة في عقد الصلاة صار الامي ضامنا لصحتها لنفسه وللقارئين بالقراءة وللاميين لانها صلاة واحدة فاذا صار ضامنا اتمام صلاة الكل بالقراءة وقد

(١) وكيفية ذلك ان الامام اذا صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدةتين وقف حتى تتم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون ويذهبون الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلى بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا به انتظروهم ليسلم بهم

عجز عن الوفاء بشرط صحتها فسد على الكل فصار كامام أحدث أو اكل أو تكلم ولا يلزم على هذا امامة القارى للعادة والمكتسبين لان الكسوة من شروط التهمية فلم يقع بين الامام والمكتسبين شركة في التهمية وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنهم اجمعين صلاة الامام ومن كان بمثل حاله جائزة

الاصل عند علاننا ان كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الاحوال كالصلاة قاعداً جاز نفلها في عموم الاحوال فجاز فرضها بحال وهوان يكون مريضاً لا يستطيع القيام وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال علاننا اذا نوى قبل الزوال في رمضان جاز صومه لانه جاز نفلها بالنية قبل الزوال في عموم الاحوال فجاز فرضه بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا لو تحرى ونوى الى جهة القبلة وصلى ثم ظهر انه استدبر القبلة ان صلاته جائزة لانه جاز نفلها على هذه الحالة بالاختيار فجاز الفرض بحال وهو حالة الاضطراب وعند ابي عبد الله لا تجوز صلاته \* وعلى هذا قال علاننا ان صوم رمضان بنية مبهمة يجوز لانه يجوز النفل على هذه الصفة فجاز فرضه بحال \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة من ماله لرجل على ظن انه فقير ثم بان انه غني او ابنه او ذمي او هاشمي في احدى الروايتين عند ابي حنيفة انه يجوز لانه يجوز صرف صدقة النافلة الى هؤلاء في عموم الاحوال فجاز صرف صدقة الفرض على هذه الصفة بحال من الاحوال وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علاننا اذا حج عن الزمن الذي ليس بقادر على القيام فالحج جائز عنه لانه يجوز له ان يجمع عنه غيره حجة النفل في جميع الاحوال فجاز فرضه في هذه الصفة بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اعتق الرجل رقبة كافرة عن كفارة يمينه او ظاهره او افطاره يجوز لانه لو اعتقها تطوعاً جاز وكان متقرباً الى الله تعالى في عموم الاحوال فاذا اعتق هذه الرقبة عن فرضه جاز ايضاً بحال من الاحوال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا صرف عن كفارة يمينه او صدقة فطره الى اهل الذمة انه يجوز وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا ان العريان يصلي بالائتماء قاعداً وهو افضل عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي قائماً يركع ويسجد

الاصل عند اصحابنا ان القدرة على الاصل اي المبدل قبل استيفاء المقصود

بالبديل ينتقل الحكم الى المبدل كالمتعدي بالشهر اذا حاضت او المعتدة بالحيض اذا ايسر  
وعند ابي عبد الله لا ينتقل وعلى هذا مسائل

— منها — ان المتيم اذا وجد الماء خلال الصلاة تفسد صلاته عندنا وعند  
ابي عبد الله لا تفسد — ومنها — ان العاري اذا وجد ثوباً في خلال صلاته تفسد صلاته  
عندنا وعند ابي عبد الله لا تفسد صلاته \* والمريض اذا وجد خفة من مرضه وقوة  
وذلك في خلال صلاته استقبلها من الابتداء وعندنا وعند ابي عبد الله يمضي على حاله  
في هذه المسائل كلها — ومنها — ان المكفر عن يمينه اذا كفر بالصوم فوجد في اليوم الثاني  
او في اليوم الثالث ما يكفر به من طعام او كسوة او عتق بطل حكم الصوم عندنا  
وعند ابي عبد الله لا يبطل \* وكذلك المكفر عن قتل الخطأ اذا وجد رقبة في صيامه قبل  
تمام الشهرين فانه يعتق الرقبة ولا يجزئه الصوم عندنا وعند ابي عبد الله لا يبطل  
صومه ويجزئه عن الكفارة وكذلك المتنع اذا لم يجد الهدي فصام يوماً او يومين  
فوجد الهدي قبل فراغه من الصوم انه لا يجزئه صوم اليوم الثالث ويجب عليه ان يذبح  
الهدي وعند ابي عبد الله يجوز — ومنها — ان المظاهر اذا وجد ما يعتق او ما يطعم قبل الفراغ  
من الصوم لا يجزئه الصوم عندنا ويلزمه الاعتاق وعند ابي عبد الله يجزئه الصوم ولا  
يلزمه الاعتاق ويمضي اتمام شهرين متتابعين

الاصل عند علمائنا ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به  
مراد النص منه اجزاء عما وجب عليه وعنده لا يجزئه \* وعلى هذا مسائل قال  
اصحابنا اذا وجبت الزكاة في الدراهم فادى بدلها حنطة او غيرها جاز عندنا لان  
مراد النص سد خلة الفقير ودفع حاجته وقد حصل وكذلك في صدقة الفطر وكفارة  
اليمين وكل صدقة وجبت بايجاب الله تعالى او وجبت بايجاب العبد على نفسه فانه  
يجزئه ان يعطي القيمة عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا  
ما قال اصحابنا اذا تصدق على مسكين واحد في كفارة يمينه عشرة ايام كل  
يوم بمئتين او مدين حنطة جاز وعند ابي عبد الله لا يجزئه \* وعلى هذا قال  
اصحابنا ان المظاهر اذا اطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً كل يوم مئتين حنطة انه يجزئه  
عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزئه \* وعلى هذا قال اصحابنا في الحرم  
اذا حلق رأسه عند الاداء فاعطى الصدقة في الحل انه يجزئه لان المراد من قوله تعالى  
او صدقة او نسك والقصد به سد الخلة بدليل انه لو دفع الى فقير الحل في الحرم جاز

وعند أبي عبد الله لا يجزئ به أن يتصدق في غير الحرم كالذبح والصوم فانهما لا يجزئان في غير الحرم بالاتفاق \* وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد إذا تصدق على ذي في كفارة اليمين أو الظهار يجزيه وعند أبي يوسف والامام أبي عبد الله الشافعي لا يجزئ به الاصل عند اصحابنا أن قول الصحابي مقدم على القياس إذا لم يخالفه أحد من نظرائه لانه لا يجوز أن يقال انه قاله من طريق القياس لأن القياس يخالفه ولا يجوز أن يقال انه قاله جزاءً فالظاهر انه قال سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي القياس مقدم لانه لا يرى بتقليد الصحابي ولا الاخذ به وعلى هذا مسائل

— منها — وجوب الاجرة في الآبق إذا رده من مسيرة ثلاثة ايام اخذنا فيه بقول عبد الله ابن مسعود وتركنا القياس والزمناء بالجعل وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا تجب الاجرة اخذ بالقياس — ومنها — وجوب الدية على من حلق لحية رجل ولم تنبت اخذ علمائنا في ذلك بقول علي رضي الله عنه وتركوا القياس وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب فيه دية بل يجب فيه حكومة عدل وهو القياس وبه اخذ — ومنها — وجوب الشاة على من اوجب على نفسه ذبائح ولده اخذنا فيه بقول ابن عباس وعند أبي يوسف وبني عبد الله الشافعي لا شيء عليه واخذنا بالقياس — ومنها — ما قال علمائنا بوجوب الكفارة بالبراءة عن الاسلام اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه وبقول عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب واخذ فيه بالقياس — ومنها — اذا اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز اخذنا بحديث عائشة رضي الله عنها وحديث زيد بن ارقم فحكنا بفساد البيع وتركنا القياس وعند الامام أبي عبد الله الشافعي البيع جائز واخذ فيه بالقياس — ومنها — جواز بيع الخمر فيما بين اهل الذمة اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه قوله دعوا لم يبعها وخذوا العشر من اتانها وعند الامام أبي عبد الله لا يجوز واخذ فيه بالقياس ومن قول عمر رضي الله عنه تبين كونها مضمونة على متلفها اذا كان المتلف عليه ذمياً وعند الامام أبي عبد الله لا ضمان على متلفها وإن كان المتلف عليه ذمياً \* وعلى هذا قول اصحابنا من المضمضة والاستنشاق في الجنابة فرضان وعند بني عبد الله محمد ابن ادريس رضي الله عنه انهما ستر وعنه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال لما سئل عن ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة وصلى قبل من ترك المضمضة

والاستنشاقي وصلى تمضي واستنشق واعاد الصلاة واحتج عبد الله بن الحسن رحمه الله بذلك في كتاب الصلاة وقال هكذا بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر لفظه ولكن ذكر لفظ أبي حنيفة في شرح الآثار

الاصل عندنا ان المضمونات تملك بالضمان السابق ويستند الملك فيها الى وقت وجوب الضمان اذا كان المملوك مما يجب تملكه بالتراضي وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي المضمونات لا تملك بالضمان وعلى هذا مسائل

— منها — ان الغاصب اذا ضمن قيمة المصوب ثم ظهر المصوب فهو له لانه ملكه بالضمان فاستند ملكه الى وقت وجوب الضمان عند علمائنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يكون له المضمون ملكاً والمصوب منه اذا اخذ القيمة كان عليه رد القيمة واخذ المضمون من الغاصب لان الغاصب لا يملكه — ومنها — ان القطع مع الضمان لا يجتمعان في باب السرقة عندنا لانه لو ضمن السارق يملك العين المسروقة واستند ملكه الى وقت الاخذ فيقع القطع على ملك نفسه وعند الامام القرشي ابي عبد الله يجتمعان يمكن ان يعرف من هذا الاصل ان هبة العين المسروقة من السارق تسقط عنه القطع عندنا لانه ملكه السارق بالهبة واستند ملكه الى وقت اخذ المال فلو قطع لقطع في ملك نفسه وعند الامام الشافعي لا تسقط القطع اذا وهب للسارق العين المسروقة بعد المرافعة فان قيل هل يملكه بعقد الهبة لا بفعل السرقة قيل له العارض فيما يندرى بالشبهة كالموجود ابتداء — ومنها — انه لا ضمان على قاطع الطريق فيما ائلف عندنا وعند ابي عبد الله يضمن — ومنها — انه لا عقر على من استولد جارية ابنه عندنا لانه لما ضمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الوطى فصار واطئاً بملك نفسه فلا يضمن العقر بخلاف الجارية المشتركة لان هناك ضمن باستحداث الملك لا بالوطى لان الوطى تصرف والتصرف في الجارية لا يوجب الضمان كالاتخدام وان كان لا يحمل الوطى كجارية وضئها وهي حائض او في غير ملكه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي يجب العقر — ومنها — لا يجتمع المهر والحد بالزنا في الجارية المفصولة عندنا لانا اوجبنا المهر فيملك الواطى منفعة البضع بسبب المهر فلو وجب الحد لوجب بغير واطى جارية نفسه وهذا لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز وجوب الجمع بين المهر والحد على رجل واحد ولا تملك الجارية بالضمين — ومنها — اذا استكره الرجل المرأة الحرة على الزنا وجب عليه الحد عندنا ولا يجب المهر وعند ابي عبد الله يجبان جميعاً

— ومنها — اذا غصب حنطة فطحها ملكها لانه عجز عن ردها بعينها فاتبه نواظها من يده فضمن مثلها ضماناً مستقراً لا موقوفاً فملك المطحون لان الملك يتبع سابقة وجوب الضمان عندنا فان قيل ما الدليل على انه عجز عن ردها بعينها ودقيقها عينها قيل له الدقيق غير الحنطة اسماً وحكماً ولوفاً وصورة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك ذلك الطحين بالطحن — ومنها — اذا غصب ساحة فادخلها في بنيانه وفي زرعها ضرر لصاحب البنيان ملكها لصاحب البناء عندنا لوجوب الضمان اللازم عندنا له الملك المستقر في ذمته وعند ابي عبد الله لا يملك الساحة ويجب عليه زرعها — ومنها — اذا غصب ارضاً وبذراً ودفعها الي رجل مزارعة فان الخارج بين الغاصب والمزارع على الشرط وطالب المزارع نصيبه لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض والبذر صار كانه اخذ الارض والبذر من الملك فصارت منفعتها له وكذلك لو غصب ارضاً فدفعها مزارعة فزرعها يبذر نفسه فالخارج بين المزارع والغاصب صاحب الارض على الشرط المشروط بينهما وطالب المزارع نصيبه من الزرع ولا يكون ملكاً خبيثاً سبيله الصدق لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض صار كالملك في ملكه منفعة الارض فان قيل ارايت لو ضمن رب الارض المزارع نقصان الارض كان له ذلك ام لا قيل له يرجع المزارع على الغاصب ويستقر الضمان على الغاصب فيصير كالملك فيطيب للمزارع حصته وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك بالضمان في هذه المسائل كلها

( الاصل ) عند علمائنا ان الحق في الغنيمة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز بالدار ويقع الملك بنفس القسمة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يقع الملك بنفس الاخذ وعلى هذا مسائل

— منها — ان الامام اذا فتح بلدة عنوة جاز له ان يمن عليهم لانه الغنائم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ فلم يكن في المن ابطال حقهم وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز المن عليهم لانهم ملكوا الغنيمة بنفس الاخذ وليس له ان يبطل عليهم ملكهم \* وعلى هذا قال علمائنا ان المدد يشترك مع الغنائم في الغنيمة ان لحقهم قبل حرازم الغنيمة في دار الاسلام لانهم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ وعند ابي عبد الله الشافعي لا يشترك المدد لان من مذهبه انهم ملكوا بنفس الاخذ \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الغنيمة لا تقسم بدار الحرب ما لم تحرز بدار الاسلام وعند الامام ابي عبد

الله تقسم في دار الحرب \* وعلى هذا قالوا لا تباع الفنائم في دار الحرب قبل القسمة والاحراز وعند ابي عبد الله تباع \* وعلى هذا قال عثمان بن الجندي اذا مات قبل اخراج الغنيمة لا يورث نصيبه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يورث لانه يملك بنفس الاخذ — ومنها — انه يعتبر في استحقاق السهم وقت مجاوزة الدرب فان كان فارساً فله سهم الفرسان وان كان راجلاً فله سهم الراجل وعند الامام ابي عبد الله الشافعي العبرة لوقت المقاتلة ان كان فارساً فله سهمان وان كان راجلاً فله سهم لان الملك عنده يقع بالاخذ فاعتبر بالاخذ

الاصل عندنا ان الدنيا كلها داران دار الاسلام ودار الحرب وعند الامام الشافعي الدنيا كلها دار واحدة وعلى هذا مسائل

— منها — اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً مهاجراً او ذميّاً وتختلف الآخر في دار الحرب وقعت الفرقة عندنا فيما بينهما وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا تقع الفرقة بنفس الخروج — ومنها — اذا اخذوا اموالنا واحرزوها بدار الحرب ملكوها عندنا وعند الامام الشافعي لا يملكونها — ومنها — اذا اغنم اهل الحرب اموالنا واحرزوها بدار الحرب ثم اسلموا عليها وهي في ايديهم كانت لهم ملكاً وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملكونها وكان عليهم ردها الى اربابها — ومنها — ما قال اصحابنا ان المسلمين اذا استنقذوا من ايدي المشركين ما اخذوا من اموالنا لا يأخذها اصحابها الا بالقيمة اذا وجدوها بعد القسمة عندنا وعند الامام الشافعي يأخذونها بغير شيء — ومنها — ان اهل الحرب لو اخذوا من اموالنا عبداً ثم دخل اليهم مسلم بامان فاشتراه منهم واخرجه الى دار الاسلام انه لا يأخذه صاحبه الا بالثمن وان وهب له منهم يأخذه بالقيمة وعند الامام الشافعي يأخذه بغير شيء — ومنها — ان الحرابي اذا اسلم في دار الحرب تم خرج اليها وترك ماله ثم ظهر المسلمون على دارهم كان جميع ماله غنيمة عندنا لانه وقع بينه وبين ماله مبينة الدارين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يكون غنيمة ولو اسلم ولم يخرج اليها حتى ظهر المسلمون عليهم كان عقاره غنيمة لنا وعند الامام الشافعي لا يكون غنيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الابقى اليهم انهم لا يملكونه بالاخذ لانه لما جئ صار في يد نفسه في دار الحرب لانهم لا يملكون قهره وعارض يد قهر مولاه قهر نفسه وعصياه وعند صاحبيه ملكوه — ومنها — ما قال اصحابنا ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندرى بالشبهة لان احكامنا لا تجري في دارهم وحكم دارهم

مخالف لحكم دارنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي بقعة الحرب لا تمتنع وجوب ما يندرى بالشبهة ويبان هذا حربي اسلم في دار الحرب ثم دخل رجل مسلم دارهم بامان فقتله لا قصاص عليه ولا دية عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو دخل مسلمان مستأمنان في دار الحرب فقتل احدهما صاحبه لا قصاص عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص وكذلك قال اصحابنا في اسيرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه لا قصاص على القاتل عندنا وعند الامام الشافعي على القاتل القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو شرب المسلم الخمر اوزنا او قذف في دار الحرب لاحد عليه عندنا ويجب عند الامام الشافعي عليه الحد

الاصل عند اصحابنا ان من اهل بالحنج في اشهره وهو من اهل الاهلال لزمه ما اهل به ولم يلزمه غير ما اهل به كما لو اهل به في اشهر الحنج وعلى هذا مسائل

— منها — قال اذا قدم احرام الحنج على اشهر الحنج لزمه الحنج ولا يتقلب عمرة وعند الامام الشافعي يتقلب عمرة \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اهل بحجة تطوعا ولم يهجع حجة الاسلام لزمه التطوع ولم يسقط عنه الفرض عندنا وعند الامام الشافعي يتقلب احرامه عن حجة الاسلام وقد روى البلخي عن ابي يوسف عن ابى حنيفة نحو هذا \* وعلى هذا قال فمين حج عن غيره بامره انه يجزيه ولا يتقلب احرامه الى نفسه وعندها يتقلب احرامه الى نفسه \* وعلى هذا قال لو اهل بمجتبى لزمته جميعا وعند الامام الشافعي لا تلزمه الا واحدة

الاصل عندنا ان العبرة في تبوت النسب بصحة الفراش وكون لزوج من اهله لا بالتمكن من الوطى \* وعند ابي عبد الله الشافعي العبرة في النسب بالتمكن من الوطى حقيقة وعلى هذا مسائل

— منها — ان من تزوج امرأة وغاب عنها سنين فجأت بولد ثبت السب منه لان الفراش له وهو من اهل تبوت السب وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت السب منه الا اذا تمكّن من حقيقة الوطى \* — ومنها — ان الغائب اذا رسل رسولا الى رجل وامره ان يزوجه امرأة في البلد التي فيها الوكيل ففعل فجاءت بولد ولم يحقه الزوج ثبت السب منه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت السب منه \* — ومنها — اذا تزوج امرأة وطلقها من ساعته ولم يكن دخل بها فجاءت بولد بعد سنة شهر من يوم العقد يثبت النسب منه عندنا وعند الامام الشافعي لا يثبت نسبه منه \* — ومنها —



ان من وطىء جاريته التي ملكها ملك يمين فجاءت بولد لا يثبت نسبه منه عندنا وكذلك اذا اقر بالوطىء لا يثبت النسب منه ما لم يدعه وبقره ولا يعتبر التمكن من الوطىء عندنا ولكن يعتبر الفراش وليس لها فراش صحيح عندنا وعنده يثبت النسب لانه اعتبر التمكن من الوطىء - ومنها - قول ابي حنيفة وحده في امرأة الغائب اذا تزوجت وولدت ولداً ثم رجع الغائب حياً فان نسب الولد ثابت منه وفي قول ابي يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها الثاني فالولد من الاول وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر فهو ولد الزوج الثاني وعند محمد بن الحسن ان جاءت به لاقل من سنتين فهو من الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين فهو للثاني

الاصل ان من طاف من طواف الزيارة واكثر الطواف في وقت الطواف اجزاء عندنا وعند الامام الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا طاف للزيارة جنباً او محدثاً حل به عندنا بعذر او بغير عذر وعند ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا اذا طاف للزيارة منكوساً اجزاء عند علمائنا وعند الشافعي لا يجزيه وعلى هذا اذا طاف بالبيت اربعة اشواط ثم رجع الى اهله اجزاء عن طواف الزيارة ويحل به من الاحرام لانه جاء باكثر الطواف في وقته عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه ولا يحل به \* وعلى هذا اذا طاف بالبيت دون الخطيم سبعا ولم يطف بالخطيم يجزيه ويحل به من احرامه وعليه دم عندنا وعند الامام الشافعي لا يجزيه ولا يحل به

الاصل عند علمائنا ان كل عصبة لامرأة يلي امرئ نفسه بنفسه فهو ولي لها جاز له تزويجها ان كانت صغيرة وان كانت كبيرة فبرضاها كالأب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان تزويج الاخ والم للصغير والصغيرة جاز عندنا وعند ابي عبد الله لا يجوز الا للأب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للاب ان يزوج ابنته الصغيرة الثيب بغير رضاها وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا الولي اذا كان فاسقاً جاز تزويجه لانه عصبة لها \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للابن ولاية التزويج على امه اذا كانت مجنونة عندنا وعند الامام الشافعي لا يجوز اذا لم يكن الابن من قبيلتها وان كان من قبيلتها فله ذلك \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان للام ولاية تزويج ابنتها عند عدم العصبة لانها في حال فقد العصبات تستوفى حق العصبات وعند محمد لا تزوج ومن الناس من قال بان قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة في هذه المسئلة واستدل بمسئلة ذكرها في كتاب الولاء ان المرأة اذا عقدت على نفسها وعلى ولدها الصغيرة عقد الولاء

جاز عقدها على نفسها وعلى ولدها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز  
عقدها على ولدها

١ (الاصل) عند اصحابنا ان من وصل الغذاء الى جوفه في حال لا يوصف بالنسيان  
لصومه كان عليه القضاء كما لو تسعر على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع\* وعلى هذا  
قال اصحابنا اذا تضرع فسبق الماء الى جوفه وهو ذا كر لصومه كان عليه القضاء وعند  
الامام الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال اصحابنا في النائم اذا صبت الماء في حلقه  
كان عليه القضاء وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه وهو قول زفر\* وعلى  
هذا لو اكره على الاكل والشرب في رمضان كان عليه القضاء عند علمائنا وعند  
ابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا افطر الصائم في اذنه  
فعليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه\* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده فممن  
داوى جايفة او آمة بدواء رطب كان عليه القضاء اذا غاص الى جوفه وعند صاحبيه  
وابي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه

الاصل عندنا ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها ففعل اي وجه حصل كان من  
الوجوه المستحق عليه كرد الوديعة والغصب\* وعلى هذا ان من صام رمضان بنية النفل  
او بنية مبهمه اجزاء عن القرض وعند الامام الشافعي لا يجزيه\* وعلى هذا قال اصحابنا  
ان من سجد في الصلاة المكتوبة سجدة يريد بها النفل كانت فرضاً عندنا وعند الامام  
ابي عبد الله الشافعي اذا نوى سجدة في صلب صلاة فرضية نقلاً فسدت صلاته\* وعلى  
هذا قال اصحابنا في المرأة تهب الصداق لزوجها قبل القبض ثم يطلقها قبل الدخول  
بها فلا شيء عليها استحساناً عندنا ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق قياساً وهو احد  
قولي الشافعي\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من غصب طعاماً ثم اطعم المفصوب منه براء  
من الضمان عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يبرأ\* وعلى هذا الاصل قال ابو  
حنيفة وحده في رجل تزوج امرأة على الف درهم قبضت منه خمسمائة درهم ثم  
وهبت الخمسمائة الباقية من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع الزوج عليها بشيء  
وعند صاحبيه يرجع عليها بنصف ما قبضته ويجعل ما وهبه بمنزلة الخط وكأنه لم يكن بالعقد  
الاصل عند اصحابنا ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالأصع فهو من الخنطة نصف  
صاع ككفارة الاذى وما جرى ذلك المجزئ\* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل صدقة  
نصف صاع من برون عند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي مد وكذلك في كفارة

الظهار يطعم كل مسكين نصف صاع من الخنطة وعنده مد وكذلك في كفارة اليمين  
 عندنا نصف صاع وعنده مد—ومنها—قال اصحابنا ان الشيخ الغافق الذي لا يقدر على الصوم  
 يفطر ويقدى عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وعند ابي عبد الله صاعاً من  
 بر وفي كفارة الظهار عندنا نصف صاع وعند الامام الشافعي منا واحد أو قبل مداً واحداً  
 الاصل عندنا ان كل من تعدى على غيره باخذ مال اذا هلك في يده يضمن

فليس عليه القطع الذي هو حق السرقة كالغصب وعلى هذا مسائل

— منها — اذا سرق اقل من عشرة دراهم لا قطع عندنا وعند الشافعي عليه القطع  
 لنا انها لو هلك في يده يضمن وعند الشافعي يقطع في ربع دينار\* وعلى هذا قال اصحابنا  
 لو سرق طائراً أو ثماراً أو مما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وعند الشافعي يقطع وكذلك  
 كل ما كان أصله مباحاً كالأه والخطب والحشيش لا يقطع فيه عندنا وعند ابي عبد  
 الله يقطع\* وعلى هذا قال اصحابنا لو سرق من ذي رحم محرم منه انه يجب عليه الفمآن  
 ولا قطع عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع\* وعلى هذا قال اصحابنا  
 اذا سرق طعاماً يتسارع اليه الفساد ولا يبقى حولاً كاملاً لا قطع عليه عندنا وعند  
 الامام الشافعي عليه القطع\* وعلى هذا قال اصحابنا ان السارق لا يؤتى على اطرافه الاربع  
 عندنا وعند الامام الشافعي يؤتى على اطرافه كلها\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سرق فقطعت  
 يده ورذ العبي المسروقة ثم سرقها ثانية لا يجب عليه القطع عندنا وعند الامام الشافعي  
 يقطع ثانية على سرقته تلك العين التي سرقها\* وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 لا قطع على النباش وعن ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع

— الاصل — عندنا ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تنضم

فسخ النكاح من الاصل فهي تطليقة بائنة كقوله ابنتك وفارقتك ولهذا كان عند اصحابنا  
 فرقة اللعان طلاق باين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ وعلى هذا قال ابو حنيفة  
 ومحمد ان اباء الزوج عن الاسلام تطليقة بائنة وعند ابي يوسف ليس بطلاق وكذلك  
 الحلع طلاق عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسخ

الاصل عند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي قدس الله  
 روحه ونور ضريحه ان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة وعندنا بمنزلة الاعيان في حق جواز  
 العقد عليها لا غير\* وعلى هذا قال علمائنا ان من غصب داراً فسكنها سنين لا اجرة عليه  
 وعند الامام الشافعي تجب عليه قيمة المنافع وهي الاجرة كما لو غصب عينا من الاعيان

فاستهلكها ضمن قيمتها وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة في المشاع جائزة لان المنافع عنده بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع شيئاً شائعاً من العين جاز بيعه كذلك الاجارة لانها بيع المنافع وعندنا لا يجوز في المشاع من الاجنبي\* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة لا تنفسح بالاغذار لان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع عيناً ليس له ان ينقض البيع بالعذر كذلك ههنا وعندنا الاجارة تنقض بالاغذار وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة يموت احد المتعاقدين لا تنتقض وعندنا تنتقض\* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة تجب بنفس العقد بمنزلة الاعيان المبيعة في وجوب ثمنها وعندنا تجب ساعة فساعة ويوماً فيوماً ما يجب ان يتمكن من الانتفاع بمعمله فعمالم يتمكن من الانتفاع به لا تجب عليه الاجرة الاصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه بدليل انه لو قال لم اُنو الطلاق لا يصدق وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الكنايات كلها بوائن اذا نوى الطلاق لانهم عبارة عن الابانة فالحكم يتعلق بمعانيها وعند الامام الشافعي الكنايات كلها راجع وليس هذا كقوله انت واحدة واستبرئي رحمك واعندي لان هذه الالفاظ ايسر للابانة وانما يعبر بها عن احكام الطلاق واوصافه فهو اذا قال انت واحدة فقد وصفها بتطبيق واحدة وعلى هذا قال اصحابنا لو نوى الاثنين بالكنايات تدت واحدة لان قوله انت باين صفة وهي لا تحتل العدد فبطلت نيتة وتعلق الحكم بمعنى اللفظ وهي الحرمة واليدونة وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت حرة ونوى بذلك الطلاق كان طلاقاً لان معنى التحرير اطلاق الملك وارساله والحكم في الكنايات يتعلق بالمعنى وعند الامام الشافعي لا يقع شيء وان نوى\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ونوى الدلالة لا تقع الثلاثة بل تقع واحدة لان الحكم يتعلق بلفظ الصريح واللفظ لا يقتضي الثلاث وعند الامام الشافعي يقع الثلاث\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انا منك طالق لا يقع عليها شيء لان الحكم في الطلاق الصريح يتعلق باللفظ ولم يتلفظ بايقاع الطلاق عليها بخلاف قوله انا منك باين لان الحكم يتعلق بمعناه مشتركاً

الاصل عند علمنا ان من حرر رقبة ولم يك فيها شعبة من الحرية ولم يفت منها منفعة كاملة على غير عوض عن كفارة يمينه او ظهاره ولم يكن ادى شيئاً اجزاء وعند ابى عبد الله الشافعي لا يجزئ\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من اعتق مكاتباً عن كفارة يمينه او ظهاره اجزاء عندنا وعنده لا يجزئه وعلى هذا قلنا اذا اعتق الرقبة الكافرة

تجزئه عن كفارة اليمين أو الظهار وعند أبي عبد الله لا تجزئه \* وعلى هذا قال أصحابنا  
فمن اعتق رقبة مقطوعة يد ورجل من خلاف أنها تجزئه \* وعلى هذا قال أصحابنا إذا  
اشترى أباه ونوى اعتاقه عن كفارة يمينه أو ظهاره جاز عندنا لأن شراء القريب  
اعتاق بالجبر وعند زفر والشافعي لا يجزئه

الاصل عند علاننا أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند  
الامام الشافعي ينفي حكم ما عداه وعلى هذا مسائل

— منها — ان المبرئة لها النفقة والسكني حاملاً كانت او حائلاً لقوله تعالى (فان  
كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وعند الشافعي لا نفقة لها اذا كانت  
حائلاً لان الله تعالى قد خص الحامل وهذا وصف لها فانتفى حكم غيرها — ومنها —  
ان نكاح الامة المكتاتية جائز عندنا وعنده لا يجوز لقوله تعالى من (فتياتكم المؤمنات)  
خص الامة المؤمنة — ومنها — ان اخذ الجزية من عبدة الاوثان من غير اهل  
الكتاب جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز اخذ الجزية منهم لقوله تعالى (قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا  
الكتاب (الكتاب) خص اهل الكتاب — ومنها — ان ازالة الفجاسة بالمائعات الطاهرات سوى  
الماء ج ر عندنا وعند الشافعي لا يجوز لان الله تعالى خص الماء بكونه طهوراً بقوله  
تعالى (وازلنا من السماء ماء طهوراً) وقال الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم  
به) فوصف الماء بكونه طهوراً

الاصل عند علاننا انه متى علم النساء في الاصل ابتداء بين شيئين ثم ورد البيان  
في احدهما كان ذلك البيان وارداً في الاخر قولاً بمساوقة النتيجة المقدمتين ومعرفة  
المجهول بالمعلوم وعلى هذا قال أصحابنا انه متى اجتمع الكيل والجنس حرم التفاضل والنساء  
واذا زال جميعاً حل التفاضل وحل النساء وقد عرف التساوي بينهما في الاصل ثم ورد  
البيان في ان الكيل بانفراده يحرم النساء فكان كذلك الجنس قولاً بنتيجة المقدمتين وعند  
الشافعي الجنس لا يحرم النساء ولا يكون علة وعلى هذا مسائل

— منها قال أصحابنا ان الله تعالى حرم الجماع والاكل والشرب في الصوم حرمة  
على السواء بقوله تعالى (ثم اتوا الصيام الى الليل) وابطاحها اباحة واحدة لقوله تعالى  
(فالآن باسروهن) على السواء لقوله تعالى (وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا)  
فقد عرف التساوي بين هذه الاشياء في الاصل ثم ورد البيان في ايجاب الكفارة على

المجامع العامد فكان ذلك وارداً في الاكل والشرب عمداً قولاً بنتيجة المتقدمين وعند الشافعي لا كفارة على الافطار بالاكل والشرب للصائم عمداً وعلى هذا قال ابو حنيفة لا زكاة في الحملان والفصالان والعجايل لانه قد عرف التساوي في الاصل بين المالك والمملوك في وجوب الزكاة وجعلها في الوجوب على السواء ثم قد ورد البيان في ان قصور السن في المالك يمنع وجوب الزكاة فكان ذلك وارداً في ان قصور السن في المملوك يمنع وجوبها قولاً بنتيجة المتقدمين

الاصل عندنا انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها في القرآن بما ظهر من غير حدث يتخلل بينها اجزاء وان جف العضو الذي غسله اولاً وعند مالك لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا اذا توضأ وضواً متراخياً وترك بعض اجزائه حتى جف ثم غسل ذلك الباقي فانه يجوز عندنا وعند لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم ينو بوضوئه الصلوة او قرية او عبادة اجزأته الصلوة به وعند الامام ابي عبد الله لا يجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا فممن غسل احدي رجله ثم ادخلها الخف ثم غسل رجله الثانية وادخلها الخف جاز له المسح على الخفين اذا احدث بعد ذلك لان هذه الاعضاء المأمور بغسلها قد غسلت فحصلت لها صفة الطهارة \* وعلى هذا قال اصحابنا في المحدث اذا غسل قدميه ثم ادخلها الخف ثم غسل سائر الاعضاء فانه يسمح على الخف لانه قد حصل للأعضاء صفة الطهارة وصار لباساً لخف على الطهارة وعند الشافعي لا يجوز له المسح على الخفين \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من مسح على خفيه ثم نزعهما فلبس عليه اعادة الوضوء وانما يلزمه غسل رجله فحسب وفي بعض اقوال الشافعي رضي الله عنه عليه استئناف الوضوء \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من توضأ ولم يسم الله تعالى على وضوئه اجزأه ومن الناس من قال لا يجزيه وقيل ان عند الامام الشافعي لا يجزيه

لاصل عند عثمان ان كل حق ثبت في الرقبة فانه يسرى الى الحادتين فيها كالتدبير والاستيلاء ومعنى قولنا يثبت في الرقبة اي من ثبت عليه الحق لا يقدر على اسقاطه عن رقبته الا برضاء من له حق في الرقبة وكل حق يثبت في غير الرقبة لا يسرى الى الحادتين فيها وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولد الرهن رهن وثمرته رهن مع الاصل وعند الشافعي لا يكون رهن مع الاصل \* وعلى هذا قال اصحابنا في عبد جنى على العبد الرهن فدفن في

الجنابة انه ومن مع العبد يفتكها الراهن بالدين لانه لما دفع في الجنابة صار هذا مكان الاول كانه تولد منه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان ولد المفضوة امانة لان الحق ليس في عين الرقة وانما له حتى الضمان في القيمة بعد هلاك الامة فلم يسر الى الولد الاصل عندنا ان جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضموناً بالاتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالاتلاف لا يجوز بيعه وعند الامام الشافعي جواز البيع يتبع الطهارة فما كان طاهراً جاز بيعه وما لم يكن طاهراً لم يجر بيعه وعلى هذا مسائل

— منها — ان بيع السرقة جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز لانه نجس \* وعلى هذا قال اصحابنا بيع كلب الصيد جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الشافعي غير مضمون لانه نجس \* وعلى هذا بيع الدهن الذي وقعت فيه الفارة وماتت جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمون لانه نجس \* وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع الخمر والخنزير فيما بين اهل الذمة جائز لانهما مضمونان فيما بينهما فكانا مضمونين بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمونين لنجاسة عينيهما \* وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع لبن بنات آدم لا يجوز لانه غير مضمون بالاتلاف فلم يكن مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي يجوز بيعه لانه طاهر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان بيع الاشربة كلها جائز سوى الخمر لان هذه الاشربة كلها مضمونة بالاتلاف فصارت مضمونة بالعقد وعند صاحبيه والشافعي لا يجوز لانها غير مضمونة بالاتلاف \* وعلى هذا بيع البربط والتطريخ جائز عند ابي حنيفة لانها مضمونة بالاتلاف فكانت مضمونة بالعقد وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي غير جائز

الاصل عند علمائنا انه متى تعلق بالاصل حكمان متفق عليهما ثم عدم احدهما لا يعدم الاخر في نوع من فروع وجاز ان يتعلق به احد الحكمين مع عدم صاحبه عندنا وعند الشافعي لا يجوز ان يتعلق به الحكم الاخر مع عدم احدهما فيجعل احد الحكمين كالشاهد للآخر وعلى هذا مسائل

— منها — ان حرمة المصاهرة تقع بالوطء في النكاح لانه يوجب حرمة موقته فجاز ان يوجب حرمة مؤبدة وبالزنا ايضاً تقع حرمة المصاهرة عندنا وان عدت فيه الحرمة المؤقتة جاز ان تعلق به الحرمة المؤبدة وعند الامام الشافعي لما عدت احدى الحرمتين عدت الاخرى — ومنها — ان الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة جاز لان له الولاية في مالها وانفسها وكذلك لاح له ولاية التزويج وكذلك العم وان لم يكن لها ولاية في مالها فلهما ولاية في انفسهما

وعند الشافعي لما عدت الولاية في المال عدت الولاية في النفس — ومنها — ان انتقاص الطهارة متعلق بخروج الريح من المخرج المعتاد وبالخارج من المخرج المعتاد سواء كان الخارج معتاداً اولاً وبكل خارج نجس من بدن الانسان من اي موضع كان عندنا وعند الشافعي لما عدم انتقاضه بخروج الريح من غير المخرج المعتاد عدم انتقاضه بخروج النجس منه من غير الموضع المعتاد — ومنها — ان علة الربا هي الكيل مع الجنس عندنا وعند الطعم مع الجنس وهي مع اختلافنا في صفتها توجب تحريم ربا الفضل وتحريم النساء اذا وجد الوصفان جميعاً معاً فاذا عدم الكيل عندنا والطعم عنده ووجد الجنس حرم التفاضل دون النساء عندنا لان الجنس بالتقاربه وان عدم فيه تحريم ربا الفضل جاز ان يتعلق به تحريم النساء وعند الامام الشافعي لما عدم احدهما لم يتعلق به تحريم النساء — ومنها — ان قرابة الاب توجب الاستحقاق وتوجب اسقاط قرابة الام بالاتفاق ويأتي ان الاخت للاب والام مع الاخت للام لاستحقاق الانصف ولا تستحق بقرابة الام شيئاً لان قرابة الاب اسقطتها كما في مسألة المشتركة اذا تركت المرأة زوجاً واماً واخاً لاب وام واخوين لام للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ولا يشرك بين بني الاعيان وبين بني الاخيار في الثلث لان قرابة الاب قد اسقطت قرابة الام عندنا فلم يتعلق بها الاستحقاق فلما اسقطتها صار بنو الاعيان كبنى العلات ولا يشرك بين بني الاخيار وبين بني العلات عندنا وعند الشافعي يشركها لان قرابة الاب لم يتعلق بها الاستحقاق في هذه المواضع فلذلك لم يتعلق بها اسقاط قرابة الام فلما لم تسقط قرابة الام وقعت الشركة بينهم وصاروا جميعاً كبنى الاخيار — ومنها — ان الماء يرفع الحدث ويزيل الخبث وغيره من المائعات يزيل الخبث عندنا من التوب وان كان لا يزيل الحدث وعند الشافعي لما كان لا يزيل الحدث لا يزيل الخبث من التوب — ومنها — ان وقوع الطلاق في المنكوحة يقع بالارسال والتعليق جميعاً ثم في غيرها يقع بالتعليق عندنا وان كان لا يقع بالارسال وعند الشافعي لما لم يملك الارسال في غير المنكوحة لم يملك التعليق فن قيل هذا غير مستمر على مذهبه فيا اذا ملك اباه وهو مكاتب صار مكاتباً مثله وان كان حراً صار حراً مثله وان مكاتب لوملك اخاه لم يكاتب عليه عند ابي حنيفة وبصير حر اذ ملك الحر اخاه فقد تعلق الحكم باصل متفق عليه ثم لما عدم احدهما في مكاتب عدم الآخر عند ابي حنيفة رحمة لله عليه (١)

(١) لم يقع في النسخ التي بأيدينا جواب هذا السؤال ويمكن الجواب عنه بان



## ﴿ القول في ذكر اصل بني عليه مسائل ﴾

الاصل عند ابي حنيفة ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه فاذا ثبتت خصائصه ثبت حكمه ومتى لم تثبت خصائصه لم يثبت حكمه وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا قال لامتي احديكما حرة ثم وطئ احدهما لم يكن وطؤه يائناً عند ابي حنيفة لانه لم يتصرف فيما هو من خصائص ملك اليمين لان وطئها مباح بنوعي الملك يعني ملك النكاح وملك اليمين بخلاف ما اذا قال لامراتيه احدا كما طالق ثم وطئ احدهما حيث يكون يائناً لان وطئ الحرة من خصائص ملك النكاح فقد تصرف فيها هو من خصائص ملك النكاح فثبت حكم البيان وعند صاحبيه يكون يائناً فيهما\* وعلى هذا قال اصحابنا ان المحرم اذا دل على صيد فادت دلالة الى الاتلاف يجب عليه الجزاء لانه تصرف فيما هو من خصائص محظورات الاحرام فثبت فيه حكم القتل وليس هذا كالدلالة على قتل المسلم لان ذلك ليس من خصائص الاحرام لانه محظور في غير الاحرام وفي الاحرام وعند الامام الشافعي لا جزاء على الدال وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المصلي اذا قرأ من المصحف لا تجوز صلاته لان كراهية النظر في المصحف من خصائص هذه العبادة فلما اتى بما هو من خصائص محظورات هذه العبادة فسدت صلاته وعند ابي يوسف ومحمد لا تفسد\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان الرجل اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام وقد كان صلى الظهر في بيته صار رافضاً للظهر لانه باشر ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي وهذا بخلاف ما اذا تواض اذ ليس من خصائص الجمعة وعند صاحبيه لا يصير رافضاً للظهر\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الجنب اذا طاف جاز ذلك لان كراهة الطواف

المكاتب له كسب وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينفيه وهو الرق ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويمحور دفع الزكاة اليه وان وجد كنزاً الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد دون غيرها كالنقار على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد بنفقة اخيه الا اذا كان موسراً ولان قرابة الاخ تشبه قرابة بني الاعمام في حق بعض الاحكام وقرابة الولاد في حق بعض آخر فالحقت بالولاد في العتق وبني الاعمام في الكتابة عملاً بالشبهين وحاصلها يرجع الى ان لكل من الكتابة والعتق اصلاً مستقلاً فلم يتعلق الحكمان باصل واحد متفق عليه حتى يقال لما عدم احدهما عدم الآخر لعدم الاول وانما عدم كل منهما لعدم علته خاصة به

جنباً ليس من خصائص الطواف والدخول في المسجد جنباً لا يجوز ولولغير الطواف الا انه يكره كونه جنباً في هذه الاحوال وعند الامام الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علمائنا ورحمهم الله تعالى اذا قال الرجل لامته انت علي حرام ونوي به العنق لا تعتق لان التحريم ينافي الاباحة وليست من خصائص ملك اليمين لانها توجد في غيره بخلاف ما اذا قال لامراته انت علي حرام ونوي به الطلاق حيث يقع لان الطلاق في الحرمة من خصائص النكاح بدليل ان كل عقد لا يفيد الاباحة لا ينعقد كالعقد علي المحارم فاذا ارتفعت الاباحة ارتفع عقد النكاح وفي ملك اليمين لما لم تكن الاباحة من خصائص ملك اليمين فبارتفاعها وانتفاءها لا ينتفي ملك اليمين اصلاً وعند ابي عبد الله الشافعي تعتق الامة \* وعلى هذا قال علمائنا ان المرأة اذا حازت الرجل في الصلاة المشتركة ان صلاة الرجل تفسد لان تاخير المرأة فرض يختص بالصلاة فاذا ترك فرضاً من فرائضها فسدت بخلاف ما اذا نظر الى عورة انسان او نظر الى عورته انسان فان النظر محظور محرّم في هذه المسائل ولا تفسد به الصلاة عندنا لان هذه الحرمة ليست من خصائص احكام الصلاة بدليل انه حرام في غير الصلاة فلم يصرتاركاً فرضاً من فرائض الصلاة بالنظر وعند الامام الشافعي لا تفسد صلاته بالمحازاة وعلي هذا قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامراته اذا ولدت ولداً فانت طالق فشهدت القابلة على الولادة والزواج منكر لم يقع الطلاق بخلاف ما لو قال لامته فمتي شهدت القابلة بالولادة فانه يثبت النسب وتصير ام ولد له بشهادة القابلة لان امومة الولد من خصائص ثبوت النسب فلما ثبت النسب ثبت ما هو من خصائصه والطلاق ليس هو من خصائص ثبوت النسب وعند صاحبيه يقع الطلاق \* وعلى هذا قال ابو حنيفة فيمن رهن حلياً بعشرة ووزنه عشرة دراهم وقيّمته اثني عشر فانكسر ضمن المرتهن اثني عشر درهماً لان ضمان الصياغة من خصائص ضمان الاصل بدليله انه لا ينفرد ضمان الصياغة عن ضمان الاصل \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من تزوج امرأة واخبرته امرأة ثقة ان بينهما رضاً لم تحرم عليه وله التمتع لان اباحة التمتع بهما من خصائص هذا المثلث لم ينتقض هذا لم ينتقض ما هو من خصائصه ولم تثبت الحرمة وليس هذا كمن اشترى حلياً فاخبره ثقة انه ذبيحة مجوس لم يحل كله لان اباحة الاكل ليس من خصائص المثلث لانه ينفرد اباحة الاكل عن المثلث الا ترى انه اذا باع انسان له اكل لحمه حر له الاكل ولو اباح له الاستمتاع بجزءه لم يحل له فثبت ان الوطيء من خصائص المثلث والاكل ليس من خصائص المثلث وعند الامام الشافعي لا يسهه

ان يقرنها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وحماد الله ان الباغي اذا قتل مورثه وزعم  
 انه قتله بالتأويل وهو في الحال على تأويله لم يحرم ميراثه لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من  
 خصائص احكام القتل بدليل انه لم يجب بهذا القتل لا قصاص ولا كفارة ولا دية فصار  
 كموته ختف الله وعند ابى يوسف والامام ابى عبد الله الشافعي لا يرث \* وعلى هذا  
 قال علانونا في الصبي اذا قتل مورثه عمداً انه لا يحرم الميراث لانه لم يتعلق بقتله شيء  
 من خصائص احكام القتل فلا يتعلق به حرمان الارث وعند الامام الشافعي لا يرث \*  
 وعلى هذا قال علانونا ان الصبي اذا قتل قتيلاً عمداً تجب الدية على العاقلة لانه لم  
 يتعلق بقتله شيء من خصائص العمد فصار كقتله خطأ وليس هذا كآلاب اذا قتل  
 ابنه لانه تعلق وجوب الدية لقتله بما له فقد تعلق شيء من خصائص العمد بدليل انه  
 لو وجد من الاجنبي لوجب القصاص وعند الامام الشافعي تجب الدية من ماله ولا تجب  
 على عاقلة \* وعلى هذا قال اصحابنا ان المختلة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة  
 لان العدة من خصائص احكام النكاح فجعل بقاؤها بمنزلة بقاء اصله وعند الامام الشافعي  
 لا يلحقها صريح الطلاق \* وعلى هذا قال علانونا في الحرة اذا قتلت نفسها لا يسقط مهرها  
 لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من خصائص احكام القتل بدليل انه لا قود ولا دية ولا  
 كفارة فصار كموته ختف الله ووجب الاثم ليس من خصائص احكام القتل فان قيل  
 اذا قتل امته يسقط المهر عند ابى حنيفة ولم يتعلق بها شيء من احكام القتل قيل له قد  
 تعلق حكم من احكام القتل عندنا وهو الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب  
 دراهم غيره فضرها انا انه لا ينقطع حق المضروب منه لان بهذه الصفة لم يتغير حكمها  
 عن احكام القضة فصار كانه باقية على حالها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة لو اوجل صبي دون  
 البلوغ في رمضان لا كفارة عليه لان هذا الفعل لم يتعلق به حكم من احكام الوطى  
 لانه لا يجب به مهر ولا حد وكذلك اذا وطى امرأة في دبرها في النكاح الفاسد وكذلك  
 قال ابو حنيفة اذا زالت البكارة بالزنا مروج كما تزوج الابكار لانه لم يتعلق بهذا الوطى  
 حكم من احكام الملك فاشبه الوتة فاذا لم يتعلق به حكم من احكام الملك لم يتعلق به  
 حكم من احكام زوال البكارة وعند صاحبيه تزوج كما تزوج الثيب وبه اخذ الشافعي \*  
 وعلى هذا قال اصحابنا اذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها بصير محرماً لان التقليد من  
 خصائص احكام الهدى فكان ذلك دليلاً على التلبية وليس كالتمجيل لانه ليس من  
 خصائص احكام الهدى وعند الشافعي لا يصير محرماً وهذا على قول من يقول ان التلبية

ركن ويحصلها بمنزلة التكبير لان التكبير للاقتناع من الصلاة عند الشافعي  
الاصل ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد لا يجوز  
بناء احدهما على الاخرى في حق امامه كالجمعة لما لم يجز بناؤها على الظهر في حق المنفرد  
لم يجز بناؤها على الاخرى في حق امامه وكل صلاتين يجوز بناء احدهما على الاخرى  
في حق المنفرد يجوز بناء صلاة المضر على صلاة السفر في الوقت على حالة الاقتراد جاز  
بناؤها على صلاة السفر في الوقت في حالة الاقتداء وعلى هذا مسائل

— منها — ان اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز عندنا لان بناء الفرض على تحريمة  
النفل لم يجز في حالة الاقتراد فكذلك لم يجز بناء الفرض على تحريمة النفل في حالة الاقتداء  
وعند الشافعي يجوز اقتداء المنفرد بالمتنفل — ومنها — عند ابى حنيفة وابى يوسف اقتداء  
القائم الراكع الساجد بالقاعد جائز لانه يجوز بناء صلاة القائم على القاعد في حق نفسه  
فيجوز في حق امامه وعند محمد لا يجوز \* وعلى هذا ان اقتداء القائم بالمومى لا يجوز عندنا  
لانه لا يجوز بناء احدى الصلاتين على الاخرى في حالة الاقتراد فكذلك لا يجوز بناء  
احديهما على الاخرى في حالة الاقتداء وعند زفر والشافعي يجوز بناء احديهما على الاخرى  
في حالة الاقتداء — ومنها — انه لا يجوز اقتداء الطاهرات بالسجدة عندنا وعندده يجوز  
لان عندنا لا يجوز بناء صلاة الطاهرة على صلاة السجدة في حق نفسها فلا يجوز في حق  
امامتها — ومنها — اذا صار المريض الى حد الائمة ثم برى وهو في الصلاة يبني في رواية  
الاصل وفي احدي الروايتين عن ابى حنيفة وقال محمد لا يبني وهو احدي الروايتين — ومنها —  
انه لا يجوز المسافر ان يقتدي بالمقيم بعد خروج الوقت عندنا لانه لا يجوز بناء صلاة المسافر  
على صلاة المقيم بعد خروج الوقت في حق نفسه وكذلك لا يجوز ان يبني في حق الاقتداء  
— ومنها — ان اقتداء الطاهر بالمحدث لا يجوز عندنا لان كل محدث تابع لا يجوز  
بناؤه على صلاة متبوعه في حق نفسه فكذلك لم يجز في حق امامه وعند الامام الشافعي  
يجوز — ومنها — ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز لانه لا يجوز بناء صلاة البالغ على  
صلاة غير البالغ في حق نفسه فكذلك في حق امامه لم يجز وعند الشافعي يجوز فان قيل  
اقتداء الحرة بالامة حاسرة الرأس يجوز ام لا قيل له لا يعرف في هذه المسئلة رواية  
عن ابى حنيفة ولكن على قياس هذا الاصل وجب ان لا يجوز

لاصل في باب التيمم ان يكون حكمه مأخوذاً من المسح على الخفين وعلى هذا مسائل

— منها — انه يجوز التيمم قبل وقت الصلاة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه المسح على الخفين وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان الجمع بين صلاتين بتيمم واحد يجوز عندنا قياساً على ما تقدم عندنا وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان التيمم اذا وجد ماء في خلال صلاته تقصد صلاته عندنا كما لو انقضت مدة المسح في خلال الصلاة وعند الامام الشافعي لا تقصد صلاته — ومنها — ان امامة التيمم بالمتوضئ جائزة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه امامة الماتع للغسل وعند محمد لا يجوز — ومنها — اذا فرغ التيمم من الصلاة ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا تلزمه الاعادة عندنا قياساً على المسح وعند الامام مالك بن انس يلزمه الاعادة — ومنها — انه يجوز التيمم بحجر لا غبار عليه الا في رواية ابي يوسف انه لا يجوز لنا انه مسح اقيم مقام الغسل فاقضى بمسوحاً به ودليله المسح على الخفين وعند الامام الشافعي لا يجوز — ومنها — ان المجتهد فيه مفيد حكم نفسه ولا يفيد حكمه في غيره بيان ذلك ان الرجل اذا باع عبداً أو مديراً صفقة واحدة جاز البيع عندنا في العبد ولا يجوز في المدير ثم فساد البيع في المدير لا يوجب فساد العقد في العبد لان فساد البيع في المدير مسئلة مجتهد فيها فافاد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز البيع في العبد ايضاً \* وكذلك قال اصحابنا في رجل صلى الظهر وهو ذا كر للنجور تم قضي النجور ولم يعد الظهر وصلى العصر بعد ذلك تجاز عصره لان فساد الظهر مختلف فيه ومجتهد فافاد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز عصره \* وكذلك قال اصحابنا الثلاثة ان المرتدة لا تقتل لانها لم تنزل عصمة دمها فلا تقتل كالرهبان والسيوخ الهرمين لان ذلك مجتهد فيه ولا يظهر حكمه في غيره وعند زفر تقتل المرتدة وكذلك قال الامام الشافعي بقتلها \* وكذلك قال اصحابنا ان الزبادة في المعقود عليه تمنع الرد ولا ينقض بالبيع الفاسد لان حصول الملك بالبيع الفاسد مجتهد فيه فلا يظهر حكمه في غيره \* وكذلك قال اصحابنا ان من صلى الظهر خمساً وترك القعدة في الرابعة واضاف الخامسة الى السادسة ان الظهر قد فسد لانه خرج منها وقد ترك فرضاً من فرائضها وهي القعدة الاخيرة ولا يجوز ان يقال انه لو خرج منها لما جاز ان يسجد سجدة السهو لان خروجه من الفرض مجتهد فيه فافاد حكم نفسه فلا يظهر حكمه في غيره ومجدنا السهو من حكم الفريضة

الاصل ان صورة المبيع اذا وجدت منبعث وجود ما يندرى بالشبهات وان لم يبيع

وعليه مسائل

— منها — ان من ابصر هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته فافطر عامداً لا كفارة عليه عندنا لان صورة المبيع قد وجدت وان لم يبع وهو قضاء القاضي وعند الامام الشافعي تازمه الكفارة — ومنها — اذا اصبح صائماً في اهله ثم سافر فافطر متعمداً لا كفارة عليه عندنا للمعنى الذي ذكرناه — ومنها — اذا استاجر امرأة ليزني بها لا للخدمة فزني بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وهو العقد وان لم يبع وعند محمد وابي يوسف والامام الشافعي يجب الحد — ومنها — اذا تزوج ذات رحم محرم منه فوضئها وهو يعلم او لا يعلم لاحد عليه لان صورة المبيع قد وجدت وهو النكاح وان لم يبع وهو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجب الحد اذا علم — ومنها — اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد الطلاق وانقضاء العدة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله عليه الحد — ومنها — اذا تزوج امرأة قد حرمت عليه بالمصاهرة ودخ بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع وقد وجدت وعند صاحبيه عليه الحد

الاصل ان اليقين اذا عقدت على صفة كان صحتها لصفة محلها وكانت صفة المحل مشروطة من طريق الدلالة ثم يعطى لها حكم المشروط من طريق الانصاح وعلى هذا مسائل — منها — قال ابو حنيفة فيمن قال لامته اذا ولدت ولداً فهو حر فولدت ولدًا ميتاً ثم ولدت ولدًا حياً انه يعتق الثاني لانه وصف المولود باخرية وهذه الصفة محلها الحياة فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة فاعطى لها حكم المشروط من طريق الانصاح وعند ابي يوسف لا يعتق الثاني وقول محمد كذلك\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد في رجل قال اني قتل فلانة فبعدي حر وولدت لمخوف عليه ميت وهو لم يعلم بموته لا يعتق العبد ولا كفارة عليه لان القتل من صفات لحياء فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف يمحت\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف وقال والله لا شرين ماء لذي في هذا كوز فذذا لا ماء فيه ي في كوز وهو لا يعلم لا كفارة عليه عنده وعند ابي يوسف تبيد كفارة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف لا شرين ماء لذي في هذا كوز اليوم\* حسب ما لا يمكن

مع البقاء فصار بقاء الماء مشروطاً في يمينه من طريق الدلالة ثم اعطى له حكم المشروط من طريق الافصاح وعند ابي يوسف عليه الكفارة\* وعلى هذا لو حلف انه لا يكلم فلاناً حتى يأذن له فلان فأت فلان قبل الاذن لم يحنث في يمينه عند ابي حنيفة ومحمد لان الاذن من صفات الاحياء فصارت حياته مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف ومحمد يحنث في هذه المسائل كلها

الاصل ان العارض اذا ارتفع مع بقاء حكم الاصل جعل كان لم يكن وعلى هذا مسائل — منها — قال اصحابنا ان مال الزكاة اذا كمل نصابه في طرفي الحول ثم نقص النصاب خلال الحول انه لا يمنع وجوب الزكاة وعند الامام الشافعي يمنع وجوب الزكاة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في رجل قطع يد رجل مسلم عمداً او خطأ ثم ارتد المياذ بالله تعالى المقطوعة يده ثم اسلم ثم سري ذلك القطع الى النفس فأت انه يجب عليه دية كاملة وعند محمد عليه ارش اليد ولا تجب عليه دية كاملة

الاصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها ان الدلالة متى انفقت في الاقل واضطربت في الزيادة فانه يؤخذ بالاقل فيما وقع الشك في اثباته وبالاكثر فيما وقع الشك والاشتباه في اسقاطه وعلى هذا مسائل

— منها — ان حريم بئر الناضح اربعون ذراعاً عند ابي حنيفة لان الاخبار قد انفقت على الاربعين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير لان الاشتباه وقع في اثباته وعندهما في حريم بئر الناضح ستون ذراعاً — ومنها — ان عند ابي حنيفة للفارس سهران وللراجل سهم من الغنمة لان الاخبار قد انفقت على السهمين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير وعندهما للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم — ومنها — ان تكبيرات الاعياد عند ابي حنيفة سبع تكبيرات اخذ بقول عبد الله بن مسعود لان الروايات قد انفقت في الاقل الذي اخذ به عن عبد الله بن مسعود واضطربت في الزيادة فاعتمد ابو حنيفة على الاقل لان المقادير لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها فالظاهر منهم قالوا ذلك سماعاً من الرسول عليه الصلاة والسلام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي بخلافه فاخذوا بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في كثير من المقادير — ومنها — ان التكبيرات في يوم التشریق عند ابي حنيفة افتتاحها من صلاة فجر من يوم عرفة وتتم في صلاة العصر من يوم النحر وعنده محمد والامام الشافعي تتم في صلاة العصر من آخر ايام التشريق — ومنها —

عند اصحابنا ان صدقة القطر نصف صاع من بر لان في القول بالاقل احتياطاً وفي الاكثر شرك وعند الامام الشافعي صاع من الخنطة ولم يأخذ بالمد لان الادلة قد اختلفت في هذه الحادثة ووقع الاشتباه في اخراج اقل المقادير فلا يسقط ذلك بالاشتباه فاخذ الشافعي بالاكثر وعلى هذا قال اصحابنا باكثر المقادير في كفارة اليمين وهو مدان لكل مسكين مد ولم يأخذوا بالقليل وهو المد لان الدلالة قد اتفقت في هذه الحادثة وقد وقع الاشتباه في سقوط الكفارة عن ذمته باخراج اقل المقادير فقلنا باكثرها احتياطاً في ابراء الذمة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبرة بالحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف لان الحقيقة مرجحة على المجاز من وجهين احدهما كونها حقيقة والثاني كونها مستعملة وابو يوسف ومحمد يعتبران المجاز المتعارف كما يعتبران الحقيقة المستعملة وعلى هذا قال اصحابنا اذا حلف الرجل لا يأكل من هذه الخنطة فاكل من خبزها لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجاز متعارف لان الخنطة قد نزلت كلياً وقد نزلت مشوية وعندهما يحنث وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا حلف ان لا يشرب من الدجاجة فشرب اعتراقاً بيده او بكوز لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فاعتبر الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعندهما يحنث فاعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة وعلى هذا لو حلف ان لا يأندم بادام فاكل مع الخبز لحم او جبناً وجوزاً لا يحنث عند ابي حنيفة وابو يوسف لان الادام مشتق من المودمة وهو الموافقة والموفقة بين الخبز واللحم المستطبخ به وما لا يصطبخ به فليس بمودمة وانما هو مجاورة فالمصطبخ به الخبز هو المودمة حقيقة فكان يمينه حقيقة مستعملة ومجاز متعارف. اعتبر ابو حنيفة وابو يوسف الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعدد محمد يحنث لانه اعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة

الاصل ان الحادثة مهما اخذت شبهاً من الاصلين وهي متقسمة على وجهين ان ترد الى كل واحد من القسمين توفيراً على الشبهين حفظاً ولا يرد القسمين جميعاً الى اصل واحد لان في ذلك اعتبار احد الاصلين وترك لاصل الآخر واعتبر لاصل اولي وهذا بخلاف الحادثة ان كانت ذات وجهة واحدة وتجاهلها اصلان ردت الحادثة الى احدهما لان ردها الى الاصلين ممنوع يؤدي الى التناقض واذا كانت الحادثة منقسمة الى القسمين فرد كل واحد من القسمين الى اصله بحسب التدفيس



\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الهبة بشرط العوض لما اخذت شبهاً من الهبات وشبهها من  
 البياعات جعلنا حكمها حكم الهبات في الابتداء حتى انها لا تصح من غير قبض ولا يجبر  
 على التسليم والتسليم يبطلها وحكمها في الانتهاء حكم البياعات حتى انها تجب فيها التسعة  
 وتروء باليب وعند زفر حكمها حكم البياعات من الابتداء — ومنها — ان الاقالة بعد  
 القبض لما اخذت شبهاً من البيع وشبهها من الفسخ قال ابو حنيفة رحمه الله هي فسخ في  
 حق المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرها توقيراً على التبهين حفظها وعند زفر هي  
 فسخ في حق المتعاقدين وفي حق غيرها وقال ابو يوسف ان كان بعد القبض فهو بيع  
 جديد وان كان قبل القبض فهو فسخ وفي رواية اخرى عنه قال الاقالة قبل القبض  
 باطلة وقال محمد ان كان لا يمكن حملها على الفسخ فحمل على البيع \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
 ومحمد في المم والاخ اذا زوج الصغيرة او الصغير ثم ادركا كان لهما الخيار لان المم  
 اخذ شبهاً من الاب وشبهها من الاجنبى لانه لا ولاية له في مالهما

— الاصل — عند ابى يوسف ان ميراث ذوى الارحام مأخوذ من حكم العصبية في  
 جميع الاحكام وعند محمد يعتبر بالعصبية في بعض الاحكام و يعتبر في بعضها بالعمة والحالة  
 وعند اهل التنزيل ميراث ذوى الارحام مأخوذ من ميراث العمة والحالة في جميع  
 الاحكام وعلى هذا مسائل

— منها — لو ترك بنت بنت وبنت اخ فبنت البنت اولى عندنا لاننا نعتبرهن  
 بالعصبية والارت بالعصوبة اذا علق بجمية نعتبر تلك الجهة ولا يسقط الا ترى ان ابن  
 الابن اولى من ابن الاخ وعند اهل التنزيل بنت الاخ اولى لان عندهم ميراث ذوى  
 الارحام معتبر بالعمة والحالة ثم بعد ذلك في احدهما ينقل الميراث الى الاقرب منهما  
 ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في الميراث الا ترى انه لو ترك بنت بنت وعم وبنت  
 حال فبنت الحال اولى بالاتفاق ويسقط بعد درجة بنت العم ميراثها وينتقل الى بنت  
 الحال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ — ومنها — اذا ترك بنت بنت وابن بنت ابن  
 ون بنت اخ وابنة بنت بنت البنت اولى عندنا لاننا نعتبر بالعصبية والابن اولى من ابن الاخ  
 وعند اهل التنزيل ابنة الاخ اولى لان عندهم ارت ذوى الارحام معتبر بالحالة والعمة ثم بعد  
 الدرجة في احدهما ينقل ميراثها الى الاقرب منها ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في  
 الميراث لا ترى انه اذا ترك بنت بنت وعم وابنة خال ان ابنة الخال اولى بالاتفاق فيسقط بعد درجة  
 بنت العم ميراثها وينتقل الى ابنة الخال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ \* وعلى هذا اذا

ترك بنت بنت وابن بنت وابن بنت أخرى عندنا الميراث بينهم لذكركم مثل حظ الانثيين وعند اهل التنزيل بينهم على ستة ثلاثة لبنت البنت وثلاثة بين ابن البنت وابن البنت الأخرى وحاصل الاختلاف يرجع الى شيء عندنا ان كل ولد يقوم مقام بنت الصلب في استحقاق الميراث وعندهم يقوم اولاد البنت مقام بنت واحدة وجه قولنا ان ميراث ذوى الارحام معتبر بالمصوبة وفي باب المصوبة اذا ترك خمسة فالمال بينهم اخماساً بالاتفاق

الاصل عند اصحابنا ان خبر الاحاد متى ورد مخالفاً لنفس الاصول مثل ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام انه اوجب الوضوء من مس الذكر لم يقبل اصحابنا هذا الخبر لانه ورد مخالفاً للاصول لانه ليس في الاصول انتفاض الطهارة بمس بعض اعضائه — ومنها — ان خبر الواحد الوارد في الصاع من التمر في مسألة الشاة المصرية لم يقبله اصحابنا لانه ورد مخالفاً لنفس الاصول لانه ليس في الاصول عقد ينفسح بياخذ احد المتعاقدين رأس المال واضافه وهذا يؤدي الى ذلك لانه اذا استنرى شاة بنصف صاع من تمر فوجدتها مصراة فلوردها مع صاع من تمر بقيمة الصاع اضعاف قيمة الشاة وهو رأس ماله وليس له نظير في الشرع\* واما بيان ما ورد مخالفاً لقياس الاصول من ذلك الخبر الواحد الوارد في الوضوء بنبذ التمر حيث قبله اصحابنا لانه ورد مخالفاً للقياس الاصولي لانه ليس في الاصول نفي جواز الوضوء بنبذ التمر وانما في الاصول نفي جواز الوضوء سائر الانبذة ولامام الشافعي قاس بنبذ التمر على سائر الانبذة وقد بينا ان اسمها المائعات صاحب الشرع عليه السلام بخلاف سائر الانبذة وفي ذلك الخبر الواحد الوارد في جواز البناء على ما مضى من صلاته من الحدث السابق قبله اصحابنا لانه ورد مخالفاً لقياس الاصول

الاصل عند محمد رحمه الله ان الشيء اذا ثبت مقدراً في الشرع فانه لا يجوز تغييره الى تقدير آخر وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله في خراج الارض اذا اراد الامام ان يزيد فيها قيراطاً\* يحزله ذلك وعد ابي يوسف بجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى في الحزبة اذا اراد لامام ان يزيد فيها لم يحزله ذلك وعد ابي يوسف بجوز\* وعلى هذا اذا اعتد اهل بلدة ببيع الكيل موازنة وبيع الموزون مكيلة فانه لا يعتبر التقدير بعادتهم في الاشياء الستة المنصوص عليها في الخبر وعند ابي يوسف يعتبر عليهم عادتهم\* ولهذا قال محمد اذا اشترى الكافر



## ﴿ ترجمة صاحب الاصول الامام ابى الحسن الكرخي ﴾

( ملخصة من كتاب اعلام الاخير وتاج التراجم )

هو الشيخ المجتهد الورع البارع ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم الكرخي من كرخ جد ن انتهت اليه رئاسة الحنفية بعد القاضي ابى حازم والقاضي ابى سعيد البردعي اخذ الفقه عن ابى سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد عن حماد بن ابى حنيفة وكنى رحمه الله واسم العلم والرواية كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة انتشرت اصحابه وعم نفعه وعن نفعه عليه ابو بكر الرازي المعروف بالجلصاص وابو عبد الله الدامغاني وابو علي التاشي وابو حامد الطبري وابو القاسم التنوخي وابو عبد الله الجرجاني وابو زكريا الضرير البصري وابو عبد الله المعتزلي وكان من طبقة عالية بين اصحاب ابى حنيفة معدوداً من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لا نص فيها على حسب اصوله ومقتضى قواعده وله من التأليف المختصر وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهم قرأها عليه تلامذته المذكورون وكان زاهداً دعي للقضاء فلم يقبله وكان يهجر من يتولى القضاء من اصحابه ولد سنة ستين ومائتين واصابه الدج في آخر عمره فكتب صحابه في سيف الموتة بن حمد بن بما ينفق عليه فلم علم بذلك بكى وذل لله لا تجعل رزقي الا من حيث عودتي فأت قبل ان تصل اليه صلة سيب لدولة وذلك ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة اثنى

— — — — —

## ﴿ ترجمة الامام السفى ﴾

( ملخصة من الروضة )

هو الامام العلامة ابو حفص عمر بن محمد بن حمد بن سميع بن سفي صاحب مسير التيسير معروف بنجى لدين ولد له ست نحاتين منهم اربعة واربعة عشرة حدى وسبعين واربعة ومن تصايفه حماد بن ابي بصير وصلة الطلبة بك نعة النقيب وبعد الحلايات ومن السفى في العقائد وغيرها تولى سنة سبع وثلاثين وستمائة اثنى

# بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاصول التي عليها مدار كتب اصحابنا من جهة الامام العالم العلامة ابي الحسن﴾  
 ﴿الكوفي وذكر امثلتها ونظائرهما وشواهدهما الامام نجم الدين ابو حفص عمر بن احمد النسفي﴾  
 ﴿الاصل﴾ ان ما ثبت باليقين لا يزول بالشك فالامام النسفي - من - مسائله ان من شك  
 في الحدث بعد ما يتقن بالوضوء فهو على وضوئه ما لم يتقن بالحدث ومن شك في وضوئه  
 بعد ما يتقن بحدثه فهو على حديثه ما لم يتقن بوضوئه

﴿الاصل﴾ ان الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق - قال - من مسائله ان  
 من كان في يده دار فجاء رجل يدعيها فظاهر يده يدفع استحقاق المدعي حتى لا يقضى له  
 الا بالينة ولو بيعت دار جنب هذه الدار فاراد اخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب  
 الجوار لهذه الدار فانكر المدعي عليه ان تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فانه بظاهر  
 يده لا يستحق الشفعة ما لم يثبت ان هذه الدار ملكه

﴿الاصل﴾ ان من ساعده الظاهر فالقول قوله والينة على من يدعي خلاف الظاهر - قال -  
 من مسائله ان من ادعى دبتاً على رجل وضماناً فانكره فالقول قوله لان الذم في الاصل  
 خلقت بريئة والينة على من يدعي خلاف الظاهر

﴿الاصل﴾ انه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر - قال - من  
 مسائله ان المودع اذا طوّل برد الوديعة فقال رددتها عليك فقال المودع لم تردّها فالقول  
 قول قابل الوديعة مع انه يدعي الظاهر بقوله رددت لان المقصود هو الضمان وهو منكرو  
 للضمان فكان القول قوله

﴿الاصل﴾ ان الظاهرين اذا كان احدهما اظهر من الآخر فالأظهر اولى لفضل ظهوره  
 - قال - من مسائله ان من اقرب دين لجنين عند محمد يصح اقراره به وان كان فيه احتمال  
 وعند ابي يوسف لا يصح لانه لو صرح بان هذا الدين لزمه بعقد لم يلزمه لان عقده مع  
 الجنين لا يصح ولو صرح بأنه اتف عايه ماله ولزمه ضمايه صح اقراره واذا اجل وقع  
 الشك في الوجوب فلا يجب لكن محمد يقول الظاهر من حال المسلم العاقل ان يقصد  
 بكلامه الصحة فيجحد على وجوبه بتلاف ماله ليصح واو يوسف رحمه الله يقول لا  
 يلزمه هذا لاقرار شيء لانه قال هذا الظاهر ما هو اظهر منه لان الظاهر من المسلم

العاقل انه لا يثلم مال غيره لانه معصية

﴿الاصل﴾ ان امور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره—قلل—من مسائله ان من باع درهماً وديناراً بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف الجنس الى خلاف جنسه تجزئاً للجواز حملاً لحال المسلم على الصلاح ولو نص على ان الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين فسد البيع لانه قد غير هذا الظاهر صريحاً

﴿الاصل﴾ ان للحالة من الدلالة كما للمقالة—قال—من مسائله ان من اودع رجلاً مالاً فدفعه الى من هو في عياله فهلك عنده لم يضمن وان لم يصرح له بالاذن بالدفع الى غيره لانه لما اودعه مع علمه بانه لا يمكنه ان يحفظ بيده اثناء الليل والنهار كان ذلك اذناً منه دلالة ان يحفظه له كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ مال نفسه تارة بيده وتارة بيد من في عياله وكان ذلك كالاذن به صريحاً ومسائل الفور مبنية على هذا الاصل

﴿الاصل﴾ انه قد ثبتت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كفي الصبي—قال—من مسائله ان من وكل غيره بعقد اذا عزل وكيله حال غيبته قولاً لم ينزل ما له يعلم به حتى لو فعل الوكيل ما امر به قبل علمه به نفذ تصرفه ولو ان الموكل تصرف في ذلك المجلس بنفسه في ذلك مع غير علمه انزل الوكيل حكماً لتنفيذ تصرف الموكل فيه وقوله كالصبي يعني ان الصبي يضمن بفعله وان كان لا يضمن بقوله اي بعقد او كفالة او اقرار ﴿الاصل﴾ ان السؤال والخطاب يمضي على ما عم وغاب لا على ما شذوذ—قال—من مسائله ان من حلف لا يـُـكل ببيض فهو على بيض الطير دون بيض السمك ونحوه ﴿الاصل﴾ ان جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم في مكانه—قال—من مسائله اذا حلف لا يتغذى حنث باللبن وحده اذا كان في بلاد العرب دون الجمجمة وغذ، كل قوم ما تعارفوه

﴿الاصل﴾ ان لمز يعامل في حق نفسه كما قربه ولا يصدق على بطلان حق الغير ولا بالزام الغير حقاً قال من مسائله ان مجبوبة السب اذا اقرت بالرق لاسان وصدقها ذلك لاسان تصير لمة له تكن لا يبطل نكاح الزوج ولا يضمن لزوجه المقر له اذا كان قد اوفاه المهر مرة والمودع المأمور بدفع المودعة اذا قال دفعتها الى فلان فقال ما دفعتها الي فالتقول قول المودع في براءة نفسه من الضمان لا في ايجاب الضمان على فلان بالقبض

﴿الاصل﴾ ان القول قول الامين مع اليقين من غير بينة قال من مسأله دعوى المودع برّد الوديعة الى ما لكها اوضياها عنده وكذا سائر الامناء من المستعير المضارب والوكيل ونحوهم  
﴿الاصل﴾ ان من التزم شيئاً وله شرط لنفوقه فلان الذي هو شرط لنفوقه الاخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز قال من مسأله ان من التزم صلوة كان التزاماً لنقدم الطهارة عليها لانها شرطها

﴿الاصل﴾ ان المتعاقدين اذا صرحا ببيعة الصحة صح العقد واذا صرحا ببيعة الفساد فسد واذا ابهما صرف الى الصحة قال من مسأله اذا باع قلب فضة وزنها عشرة وثوباً قيمته عشرة بعشرين درهماً على ان عشرة منها مؤجلة الى شهر فان صرحا ان العشرة المؤجلة ثمن الثوب والعشرة المتقودة ثمن القلب صح وان صرحا انها ثمن القلب فسد وان ابهما فالعشرة المتقودة تجعل للقلب والمؤجلة للثوب حملاً على الصحة

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين الفساد اذا دخل في اصل العقد وبينه اذا دخل في علقه من علائقه قال من مسأله اذا باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر فسد البيع ولو اخرجا منه الخمر لم يعد الجواز لان الفساد في اصل العقد ولو باع عبداً بألف درهم مؤجلة الى الحصاد فسد البيع لجهالة الاجل فلو اخرجا قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد الى الجواز لانه علقه من علائقه

﴿الاصل﴾ ان الضمانات في الذمة لا تجب الا باحد امرين اما باخذ او بشرط فاذا عدما لم تجب قال من مسأله الاخذ وهو الغصب وقبض الرهن والنقاط من غير اشماد ونحوها والشرط قبول العقد كاشراء والاستئجار والكفالة ونحوها

﴿الاصل﴾ ان الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز قال من مسأله اذا دارت الصلاة بين الجواز والفساد فالاحتياط ان يعيد الاداء لانه لو ادى ما ليس عليه اولى من ترك ما عليه والضمان اذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالاحتياط لانه لا يضمن بالثـ

﴿الاصل﴾ انه يفرق في الاخبار بين الاصل والفرع قال من مسأله ان المرأة اذا اخبرت بالرضاع بين زوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق او خلع

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين العلم اذا ثبت ظاهراً وبينه اذا ثبت يقيناً قال من مسأله ان ما عر يقيناً يجب العمل به واعتقاده وما ثبت ظاهراً وجب العمل به ولم يجب اعتقاده وسيوضح هذا بالصوت الخمس وبالموت وكون الاذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يجوز اقامه

فرض المسح بها الذي ثبت يقيناً وكون الحطيم من البيت علم ظاهراً فلم يجز التوجه اليه في الصلاة مع استنداب البيت وقد ثبتت فرضية التوجه الى البيت يقيناً واذا فسخ الفاضل بشيء ثم علم انه اخطأ بدليل ظاهر ليس يمتنعن لم ينقض قضاؤه واذا ظهر خطائه بدليل متيقن من نص او اجماع نقض قضاؤه

❦ الاصل ❦ انه قد ثبت الشيء تبعاً وحكماً وان كان قد يبطل قصد اقل من مسائله ان عزل التوكيل وهو غائب ثبت تبعاً لتصرف الموكل فيه بنفسه ولو عزل قصداً لم يصح حتى يعلم به ولو باع عبداً دخل اطرافه في المبيع تبعاً وكذا هو في الدار في بيع الدار وكذا الشرب في بيع الارض ولو باع لاطراف قصداً والهواء والشرب لم يصح ونظائرها كثيرة ❦ الاصل ❦ ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة قال من مسائله ان من عقد على مال غيره او نفس غيره ببيع او نكاح او غير ذلك بغير امره ببلغه اخبر فاجاز ذلك بعد وصار اليه اذ كانه وكيله بذلك العقد عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لانه لا يقول بتوقف العقد ❦ الاصل ❦ ان الموجود في حالة التوقف كالموجود في اصله قال من مسائله ان لو ائذ لحاصلة بعد العقد اذا اتصلت بالاجازة تصير المستثنى كالموجودة عند العقد

❦ الاصل ❦ ان الاجازة انما تعمل في المتوقف لا في الجائز قال من مسائله ان امور بشراء عبد بيمينه بمائة درهم ذ اشتره بمائة صار مستثنى لنفسه وهو خبر الامر به اشتره بمائة درهم بمصر لا بهذه الاجازة لان الشراء بمائة مستثنى حين وقع ولا تعمل فيه الاجازة ولا يصير له

❦ الاصل ❦ ان اجازة تصح تم تستند في وقت العقد يعني به انه يشترط كون الموقوف قبلاً للعقد في الحال حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الاجازة ويستند في وقت وجود عقد حتى لو كان على ما حكم لم ينفذ العقد فيه بالاجازة وكذا لو كان عند اجازة مريض مريض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف مريض دون صحيح فبذلك لا اجازة في ثمانية دون ذلك يؤولهاك ببيع يتوقف تم جيزاً ينفذ

❦ الاصل ❦ ان كل عقد له محيز حال وقوعه توقف بالاجازة ولا خلاف من ذلك انه اذا باع رجل ممل صبي بثلث مثله توقف على جزة وفي لانه له ولاية لبيع ووضيق مرانه او اعتق عبده وتصدق به لم يتوقف لان موبي لا يثبت ذلك

❦ الاصل ❦ ان تعيق لامل لا بالخطار بل بتعيق زوجه بالخطار جاز - فمن مسائله قال رجل ربح ذ دخلت لدرم قد بعثت هذا جدي بمائة درهم فمقت



او قال ذلك في الاجازة والجهة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لعبيده اذا دخلت فانت حرم وصح وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك العيدين

**(الاصل)** ان الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالنقض والابطال — قال — من مسائله ان العبد المجبور اذا آجر نفسه مدة معاومة للعمل لم تصح دفعا للضرر عن المولى ولو قضينا بفسادها بعدمضي المدة ونظام العمل كان اضرارا للمولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضينا بفسادها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقا للضرر فيعود النظر ضررا

**(الاصل)** ان كل آية تحالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح والاولى ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق — قال — من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا لان تأويل قوله تعالى ( فولوا وجوهكم شطره ) اذا علمتم به والى حيث وقع تحريككم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى ( ولرسوله ولذي القربى ) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في الغنيمة ونحن نقول انسخ ذلك باجماع الصحابة رضي الله عنهم او على الترجيح كقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ) ظاهره يقتضى ان الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقض عدتها بوضع الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملا او غيرها وقوله تعالى ( واولات الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن ) يقتضى انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الاشهر لانها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضي الله عنهما انها نزلت بعد نزول تلك الآية فنسختها وعلى رضي الله عنه جمع بين الاجلين احتياطاً لاشتباه التاريخ

**(الاصل)** ان كل خبر يبيح بخلاف قول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمثله ثم صار دليلا آخر او ترجيح فيه بما يحتج به اصحابنا من وجوه الترجيح و يحمل على التوفيق وانما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحمل عليه ون قامت لدلالة على غيره صرنا اليه — قال — من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء سنة الفجر بعد اداء فرض الفجر قبل طوع الشمس روى عن عيسى رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم ركعها فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واما المعارضة فكحديث  
انس رضى الله عنه انه كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن  
انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شراً ثم تركه فاذا تعارضوا  
روايتاه ناسقاً فبقي لنا حديث ابن مسعود وغيره رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم قنت شهرين يدعو على احياء من العرب ثم تركه واما التأويل فهو ما روى عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده  
ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الامام وغيره ثم روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسمه  
تقطع الشركة فيوفى بينهما فنقول الجمع للمنفرد والافراد للامام والمقتدى وعن ابي حنيفة  
انه يقول الجمع للمنفرد والافراد للمفترض

❦ الاصل ❦ ان الحديث اذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول اصحابنا فان كان لا يصح  
في الاصل كفيئاً مؤنة جوابه وان كان صحيحاً في مورد فمقدس سبق ذكر اقسامه الا ان احسن  
الوجوه وابعدها عن الشبه انه اذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع ان يحمل  
على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله قال — نجم الدين عمر السنفي معني قوله  
لا يصح في الاصل ان لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لاحد ان يتعمك  
به فلا يفتقر الى التنصيص عنه فاما اذا اسنده عدل فقد ثبت واحتجج الى التنصيص فتعارض  
بقول صحابي اخر فهو كاختلاف الصحابي في الجدة والاخوة وفي هدم الزوج الثاني الطلقة  
والطلقتين وفي مسئلة تكبيرات ايام التشريق

❦ الاصل ❦ انه اذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله وينسخ بالنص — قال — ويقع ذلك  
في التحري والقضاء في مدعاوي

❦ الاصل ❦ ان النص يحتاج الى التعليل بحكم غيره لا بحكم نفسه — قال — وذلك ان حرمة في  
الاستيلاء السة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم الخطئة بالخطئة خره ثابتة بعين  
النص لا بمعنى وفي سائر مكالات والودونات بالمعنى وهو القدر مع المجلس وكذا نظاره  
❦ الاصل ❦ انه يفرق بين عبة الحكم وحكمته ون غلته موجبة وحكمته غير موجبة — قال —  
من مسئلة ان السفر سنة القصر وحكمته مشقة تم السفر يثبت القصر وان لم يلحقه مشقة  
وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العبة اوجب وجود الحكم وعبه وجوب  
لاستبراه سقادات ملك لوضء بلك يمين وحكمته صيانة النسب وانحيز عن اختلاط

المياه ثم اذا اشترى بكرة او جارية من امرأة او صبي وجب الاستبراء مع التيقن بفرغ الرحم فعدم الحكمة لم يوجب عدم الوجوب لما وجد الملك الحادث

❖ الاصل ❖ ان السائل اذا سئل سؤالا ينبغي المسؤول ان لا يجيب على الاطلاق والارسال لكن ينظر فيه ويتفكر انه ينقسم الى قسم واحد او الى قسمين او اقسام ثم يقابل في كل قسم حرقا فخرقا ثم يعدل جوابه على ما يخرج اليه السؤال وهذا الاصل تكثير منفعة لانه اذا اطلق الكلام فربما كان سريع الانتقاض لان اللفظ قلما يجرى على عمومته - قال - قد يقع هذا في كل نوع من العبادات والتليكات والجنابات وغيرها مثلاً اذا قيل سلم رجل على راس ركعتين من الطهر هل تفسد صلاته او قيل اكل في حالة الصوم قل افضل ذلك سهوا او عمدا واذا قيل عبد باع عبدا فيقال ماهو اما ذون او محجور واذا قيل قتل رجل رجلا ماذا عليه فيقال عمدا او خطأ او شبه عمدا وبأي آلة واذا قيل رجل زنى ماذا عليه فيقال هو محصن او غير ذلك ونظائره كثيرة

❖ الاصل ❖ ان الحادثة اذا وقعت ولم يجد المسؤول فيها جوابا ونظيرا في كتب اصحابنا فانه ينبغي له ان يستنبط جوابها من غيرها اما من الكتاب او من السنة او غير ذلك مما هو الاقوى فالاقوى فانه لا يعدو حكم هذه لاصول - قال - فالمسائل المقررة مستخرجة من هذه الاصول والنوازل الحادثة مستخرجة منها ايضا

❖ الاصل ❖ ان اللفظ اذا تعدى معنيين احدهما اجلى من الاخر والاخر اخفى فان الاجلى ملك من الاخفى - قال - ومن ذلك قوله تعالى ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مما كبت ) حملة اصحابنا على العقد الذي هو الجلى وذلك في المستقبل وحملة الشافعي على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي ايضا والاول اجلى فكان اولي

❖ لاصل ❖ انه يجوز ان يكون اول لاية على العموم واخرها على الخصوص - قال - من ذلك قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتمن برقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله ) ثم قال في نذي سلم في د الحرب ولم يهاجر آئينا ( فان كان من قوم عدوكم وهومن مؤمن فتمن برقبة مؤمنة ) ولم يقل ودية مسلمة الى اهله ويجوز ايضا ان يكون اول الآية على اخصوص و آخرها على العموم وهو قوله تعالى فلا جناح عليكم ان يصلحا بينهما والصلح خير ) قوله بينهما صح في حق الازواج والصلح خير اعلم من الاول

❖ الاصل ❖ ان التوفيقين اذ تلاقيا وتعارضا وفي احدهما ترك اللفظين على الحقيقة

فهو اولى — قال — من ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم السجدة لتوضاً لوقت كل صلاة وقوله عليه الصلاة والسلام السجدة لتوضاً لكل صلاة عمل اصحابنا بها وقالوا تمتد طهارتها في الوقت لان في الاول ذكر الوقت والثاني يحتمله فان الصلاة تذكّر ويراد بها وقتها قال عليه الصلاة والسلام اين ادر كنتي الصلاة نيمت اي وقت الصلاة وما قال الشافعي انه موقت بالصلاة فيه عمل بصريح الثاني والتي كلمة الوقت من الحديث **الاصل** ان البيان يعتبر بالابتداء ان صح الابتداء والا فلا — قال — من مسأله ان الرجل اذا قل لا مراأتين له وقد دخل بهما انما طالقان ثم قال لهما وهما في العدة احدا كما طالق ثلاثاً فله البيان ما دامتا في العدة في ابتهما صح كما لو ابتداء ذلك فان نقض عدتهما فيبين الثلاث في احدهما بعينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فانه لو ابتداء ذلك لم يصح ولو انقضت عدة احدهما اولاً بقيت الاخرى للثلاث

تمت بحمد الله وتوفيقه ولحمده على كل حال

وعلى رسوله وآله الصلاة والسلام



## ﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صواب	خطأ	سطر	صفحة
واحد	واحد	١٥	٩
ومنها ان	ومنها	١٧	١٦
المأذون او الوصي	المأذون الوصي	٢١	١٦
المضارب او احد شريكي	المضارب او شريكي	٠٣	١٧
حفظاً	حظ	١٩	١٩
المولين	الولين	١٦	٢٣
صمانه	ضمنان	٢٦	٢٣
ان لا يملك	ان لا يملكه	١٢	٢٥
و يملك نفويضه	و يملكه بتعويضه	١٢	٢٥
والتسروط	والشرط	٢٥	٢٦
بثبوت	ثبوت	٢١	٢٨
فاصطنع	فاصطنع	١٦	٣٣
فالقاء	فالقاء	٠٢	٣٢
يعود	يعود	٢٠	٣٧
الطاهرات	الطهارات	٢٠	٣٨
ابو	ابي	٩	٤٠
في غير اشهره	في اشهره	٩	٥٩
اكثر	واكثر	٩	٦٠

